سلطنة عمان
وزارة التراث القومي والثقافة

جواهر الآثار

تأليف العلامة
محمد بن عبد الله بن عبيدان

الجزء الثاني

١٤٠٥ هـ ـــ ١٩٨٥ م

بسم الله الرحمن الرحيم

بـــــــاب

فى اللقطة والضـــالة وفى ذكر شىء من الضــمانات

ومنه : فيمن وجـد فى بيتـه الذى فى فراشــه أو فوق الأرض محمدية أو غيرها ممـا يملك مثله ، ولم يحفظ أن ذلك له ، وكذلك أهله لم يعرفوه أنه لهم مـا يفعل به ، أيتصرف به مثل ماله ولو لم يعرفه أنه له ، أم يعطيه الفقراء أم غير ذلك ؟

فعلى مـا وصفت ، اذا كان صاحب البيت يملك مثل ذلك فحكمـه له على قول بعض المسلمين •

وقال من قال من المسلمين : انه يعطيه الفقراء ، وكل قول المسلمين صواب معمول به وجائز الأخذ به ، والله أعلم •

* مســألة :

ومنـه : وفيمن له دين على رجل له مـال فى قرية الحبى ، وأعسر المطلوب بالوفاء ، واحتاج صاحب الدين الى ماله ، فعرض عليـه ماله من الحبى بالبيع ، أله أخـذه منه عن دينـه ويستغله ويبيعه هو وقرية الحبى لا نعلم أنهـا حرام أم لا ؟ الا أن المسلمين وقفوا عن الكتـابة فيهـا لعله خوفا أن تكون من وادى القريات ، ولعلك أنت أعلم بهـا من الخـادم •

فعلى مـا وصفت ، لا يعجبنى لمن أشفق على نفسـه أن يشترى

مالا من الحبى والسـلامة أسلم ، وعلى الذى عليـه الحق أن يحتال لنفسـه أن يوفى الذى له الحق ، والله أعلم .

٭ مسـألة :

ومنه : وفى ضالة الحمير أهى مثل ضالة الابل فى حـكمها أم مثل مثل ضالة المعز والضأن ؟

فاعلم أن ضالة الحمير ليس مثل ضالة المعز والضـأن ، وانما هى مقارنة لضـالة الابل ، والله أعـلم .

٭ مسـألة :

ومنـه : وفى رجل له زوجة وعندهـا أموال ، وهى مبيحة له فى أموالها أن يأكل غلتها ويعمرها ، فزرع فى هـذه الأموال زراعة وغرم عليهـا غرامة أو لم يغرم عليها شيئا غير عنـاه ، فلما حصد الزرع أخذت هى الحب ولم تعطه شيئا ، وأراد هو ما يجب له عليهـا كيف الحـكم فى ذلك ؟

فعلى مـا وصفت ، لابد للزوج من غرامته اذا غرم شيئا اذا كان عنا فى مـال زوجته بأمرها ، والله أعـلم .

٭ مسـألة :

ومنـه : وفى الذى يلقط شيئا ولم يعلم له ربا ما خلاصـه منـه أيدفعه الى الامام أم الى الفقراء ؟

فعلى مـا وصفت ، أنه يدفعه الى الامام ويعرفه أنه لقطة ، وأما الوصية فى اللقطة ففى ذلك اختلاف بين المسلمين :

قال من قال من المسـلمين : عليـه الوصـية ويوصى بصـفة ذلك الشىء .

وقال من قال : لا وصية عليه ، والله أعلم .

قال الناظر ، ان كان أخـذها على أنه ان صح لهـا رب دفعهـا اليه ، والا فرق ثمنهـا على الفقراء فلا وصية عليه ، وان كان أخذهـا له ثم ندم وفرق على الفقراء ، فعليه الوصية هكذا حفظته ، والله أعلم .

* مسـألة :

ومنه : والذى يسيح فى الفلج عند الريح أو غير الريح يجوز للغنى والفقير أم لا ؟

فاعلم أن مثل الأنباء الذى لا قيمة له فانه جائز للفقيه أن يأخذه ، وأما الذى ليس له قيمة فانه جائز للفقير والغنى أن يأخـذه على قول بعض المسلمين ، وأما من الريح الخارب فلا يجوز أخذه لغنى ولا فقير ، والله أعـلم .

قال الناظر : وفى الريح الخارب اختلاف : قول : اذا ألقت سـبع مرات ، وقول : اذا ألقت ثلاثا ، وقول : اذا كان مقدار نصف ... (١) وقول : ما لم تطب بمثله نفوس أربابه فيما ... (١) : والله أعـلم .

---

(١) بياض فى الأصـل .

*** مســألة :**

ومنه : وكذلك الذى يسيحه الوادى مثل قصــب أو زور أو جذوع أو ما أشبه ذلك ، فانه جائز للفقير أخــذه ، وأما الغنى ففى ذلك اختلاف ، والله أعــلم .

بـــــاب

فى الضـــــمانات

من جواب الشيخ محمد بن عبد الله : وفيما يباع فى أسواق المسلمين مثل الحبوب والمأكولات وغير ذلك من جميع الأشياء جائز الشراء فيمـــا يباع فيهن ، ولا يلزم بحث ولا سؤال ، والله أعـــلم •

*** مســألة :**

ومنه : وفى رجل عليه لى شىء من الدراهم مثل ثلاث لاريات فضة ، وعلى له لارية فضـــة ، ومات الذى عليه لى الحق ، أيلزمنى أن أتخلص من هـــذه اللارية ؟

التى عليك له لأن لك أكثر مما عليك ، وجائز لك أن تقاصص نفسك بما عليك بالذى لك ، والله أعـــلم •

*** مســألة :**

ومنه : وفى الأعمى اذا كان عليه شىء من الحقوق والتبعات لأناس منهم من يعرفهم ومنهم من لا يعرفهم ، وأراد الخلاص من الذى عليه بحل أو عطية ، أيجوز له أن يرسل أمينا اذا لم يجد ثقـــة أم لا ؟

فنعم جائز له أن يرسل أمينا يأمنه على أن يخلصه ممـــا عليـــه ، والله أعـــلم •

* مسـألة :

ومنه : وفى الصبى المراهق اذا كان فى صباه يلقط من أموال الناس مثل الخـلال والنبق ويأخذ منها الحشيش ، وربما يكون رطبة أو مرضومة أيلزمه الخلاص من ذلك أم لا ؟

فعلى ما وصفت ، أن المراهق بعض المسلمين ينزله منزلة البالغ ، وبعضهم ينزله منزلة الصبى ، والذى يعجبنى أن يتخلص هـذا المراهق من كل شىء له قيمة يعطى ذلك من لزمه له ، أو ورثته ان كان ميتـا ، والذى لا يعرفه سلمه للفقراء ، وأما الذى لا قيمة له فلا يلزمه فيـه شىء ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنه : وفى رجل شارى عند الوالى فى حصن الامام أعزه الله عنده شىء من الكتب وضعهن فى الحصن فى غرفة الصـلاة أو فى الصـباح أو فى غيره ، وأخذت منهن شـيئا لامرأة برضـاه أو بدلالة منى له ، وهو صحيح ، وبقيت زمانا اذا أردت أن أقرأ أخذت الكتاب من الرف الذى هو واضـعه فيه ، أعنى ربه واذا قرأته رددته فى الرف الذى أخـذته منه ، وربما نقله أحـد غيرى من موضعه الذى هو فيه وأنا آخذه برضاه من صـاحبه ، ومات صاحب الكتاب ، وخلف ورثة فيهم يتيم ، ويوم مات صـاحب الكتاب لم أقبضـه أبدا ، والكتاب بعده فى الحصن أترى على فى ذلك شـيئا أم لا ؟

فعلى ما وصفت ، اذا كان صاحب الكتاب أمرك أن تترك الكتـاب الذى أخـذته منه فى موضع من الحصن فقـد برئت من ذلك ، ولا يلزمك من قبل الكتاب شىء ، ولو مات صاحب الكتاب ، وان كان صاحب الكتاب لم يأمرك أن تترك الكتاب فى موضع من الحصن ، ثم مات صاحب الكتاب

فعليك أن تتخلص من الكتاب الى ورثة الميت ، وان كان الهالك ترك وصيا ثقــة ولم تعــلم من الوصى خيانة فجائز لك أن تعطيه الكتاب ، والله أعــلم ٠

*** مســألة :**

ومنه : وفى رجل مر فى طريق المسلمين ، ورأى شيئا موضــوعا فى الطريق مثل جذوع أو دعون أو تراب أو أشباه ذلك ما يجب عليــه من الأفــكار ؟

فعلى ما وصــفت ، فالواجب على كل مسلم اذا كان قادرا أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، والواجب على القادر أن يأخذ أصحاب الجذوع والدعون والتراب بصرف ذلك عن طريق المسلمين ، ويشدد على من وضع ذلك فى طريق المسلمين ، والله أعــلم ٠

*** مســألة :**

ومنه : وأما من لزمه ضــمان من رجل ، وأراد أن يستحله ؟

فاللفظ فى ذلك أن يقول كــذا يا فلان قــد أبرأتنى من كل حق ، وضــمان لزمنى لك من أقل قليل الى أكثر كثير من فلس نحاس وقيمته الى كذا وكذا لارية فضــة وقيمتها ، فاذا قال : نعم ، قال : قد قبلت ، وان كان الذى يستحله أعمى فانه يقول له كــذا يا فلان بن فلان قــد أبرأت فلان بن فلان الى تمام اللفظ المتقدم ، والله أعــلم ٠

*** مســألة :**

ومنه : واذا لم يشترط عند الشارى عند دخوله فى الخدمة على أن يخــدم بالأجرة عند فراغه من خدمة المسلمين ؟

فبعض المسلمين شدد فى ذلك وأرجو أن لا يعدم من الجـواز اذا كان فارغا فى ذلك الوقت من خدمة المسلمين ، وأما خدمته لنفسه اذا كان فارغا فى ذلك ، وخدمة المسلمين فجائز ذلك ، والله أعـلم •

* مسـألة :

ومنه : واذا سدع أحـد أحـدا أو لكشه فى الطريق أو فى المسجد أو غيرهما ، ولم يعـلم اذا آلمـه ذلك ، وكيف ذلك أيذكر له أنه آلمـه أم لا ؟ واذا قال انه لم يؤلمه أيحتاج الى براءة أم لا ؟

واذا لم يعرفه حين سدعه مـاذا يلزمه اذا لم يعرفه ، وفيما عنده أنه لا يضره ولم يعـلم باليقين أنه ضره أم لا ؟

فعلى ما وصفت ، لا يلزم السادع شىء على هـذه الصفة اذا قال المسدوع انه لم يؤلمه ولا أحـدث فيه شيئا ، والله أعـلم •

* مسـألة :

ومنه : ووجدت رواية عن النبى ﷺ أنه نهى عن تعليم النجوم ، وقـد رأيت مشايخنا لا يتعلمون ذلك ، ولا يدخلون فيه مثل : الشـيخ عبد الله بن محمد بن غسان ، والشيخ عبد الله بن محمد بن مـداد ، الشيخ محمد بن على بن عبد الباقى ، والشيخ محمد بن راشد ، وكثيرا من المشايخ لم أحط بهم وهم قدوة ؟

فعلى ما وصـفت ، لا يضيق تعليم ذلك اذا لم يرد بتعليمه ذلك أن يضر به الناس ، والله أعـلم •

* مســألة :

ومنه : وفى بيع الأدوية المشهورة مع أهل الطب اذا عملهــا الرجل على ما وجــده فى كتب الأطباء جائز ذلك أم لا ؟

فنعم جائز ذلك ، والله أعــلم .

* مســألة :

ومنه : وهل يجوز لأحــد أن يأكل وهو يمشى فى الطريق ، أو واقفا فيها اذا لم يكن هناك أحــد ؟

قال : فلا يعجبنى ذلك ، والله أعــلم .

* مســألة :

ومنه : وفى رجل استعمل شيئا من الأسماء التى توجد فى الكتب ، واستعماله لهــا قراءة فصار يجد كل ليلة اذا انتبه من نومه فى فراشــه شيئا من الدراهم فضــة أو ذهبا أيحل له أخذ هــذه الدراهم والتصرف فيها ، كان غنيا أو فقيرا أم لا ؟

فعلى ما وصــفت ، لا أقــدر أن أقول شيئا فى هــذه الدراهم ، لأنى لا أعــلم حقيقتها ولا من أين هى ، وأما الذى نحفظه من آثار المسلمين أن من وجــد فى بيته شيئا من الدراهم ، وكان يملك مثلها ، ولم يرتب فيها أنها لغيره فجائز له أخــذها على قول بعض المسلمين .

وان كان لم يملك مثلها وارتاب فيها فانها تكون بمنزلة اللقطة ، فان كانت هــذه الدراهم فى وعاء فانه يعرفها على قدرها ، فان صح لها رب

ردها اليه ، وان لم يصح لها رب فهى للفقراء ، فان كان اللاقط لها فقيرا جاز له أخذها ما لم يضر بهـا غنيا على قول بعض المسلمين ، والله أعلم •

* مسـألة :

ومنه : وفيما يباع فى أسـواق المسلمين يعجبك البحث عنه أحسن ، وكذلك فى جميع الأشـياء ؟

فعلى ما وصـفت ، ترك البحث أولى وأحسن ، والله أعـلم •

* مسـألة :

ومنه : واذا أراد أحـد أن يستأجر له من يخـدم له فجاء صـبى ليخدم له أيجوز له أن يتركه ليخدم له ؟ أيزعم أنه أجير له يتيم أو له أب ، أو ينهاه ، وان نهـاه أتلزمه له أجرة أم لا ؟ اذا لم يخدم له شيئا ؟

فعلى ما وصفت ، يعجبنى ترك استعمال الأيتام والصبيان والعبيد الا أن يكون باذن موالى العبيد ، اذا كانوا يملكون أمرهم ، والله أعلم •

واذا لم ينهه ورضى بخدمته فتلزم له أجرة مثله ، والله أعـلم •

* مسـألة :

ومنه : وفى رجل أطنى من رجل ثقة ، وهو محتسب لمسـجد وقال المطنى للمحتسب : أن خذ حق المسجد من فلان ثم بعد ذلك قال الذى عليه الحق لم يسأل للذى له الحق : ترانى سلمت لفلان يعنى المحتسـب والذى عليه الحق لم يسأل المحتسب أنه قبض حق المسجد أم لا ؟ والذى عليه الحق غير ثقة الا أنه يصـدقه فى قوله ذلك ، ثم هلك المحتسب أيبرأ الذى عليه الحق أم لا ؟

فعلى ما وصــفت ، أما فى الحــكم فلا يبرأ ، وأما فى الاطمئنانة فاذا اطمأن قلبه أنه سلم عنه فالاطمئنانة حــكم من أحــكام دين الله عز وجل ، والله أعــلم .

*** مســألة :**

ومنه : وسأله سائل وأنا عنده فى مريض دفع الى رجــل دراهم قال : ان حــدث بى موت فادفع لفلان كذا وكذا ، أو لفلان كذا وكذا على له ثم برىء المريض ؟

فانه يجوز للمأمور أن يردها الى من قبضــها منه ، والله أعلم .

*** مســألة :**

وان لم يقل لفلان كذا كذا ثم هلك المريض فهل يثبت ؟

قال : لا ، والله أعــلم .

*** مســألة :**

وسألته عن المريض اذا قال لصــديق له : أصــلح عنى فى الفلج الفلانى كذا كذا ، وأجابه الى ذلك ثم مات المريض ؟

فان الضامن بالضمان يلزمه أن يصــلح ما وعده عليه ، والله أعلم .

*** مســألة :**

ومنه : وفى ساقية جائز تمر فى مال رجل أيجوز لصاحب المــال أن يزرع الوجين الذى يلى ماله من داخل الساقية أم لا ؟

قال : لا .

وسألته : هل تجوز الاباحة من والد الصبى فى مال الصبى ؟

قال : فى ذلك اختلاف ، وأكثر القول لا يجوز •

قلت له : وهل الادلال فى مال الصبى اذا كان الداخل يدل على مال أب الصبى ؟

قال : فى ذلك اختلاف •

قلت : وما يعجبك ؟

قال : تعجبنى السلامة ، والله أعلم •

* مسألة :

ومنه : واذا زرع صاحب الوجين مما يلى الماء ، واستعمله وأراد الخلاص من ذلك أيجزيه أن يصلح له هذه الساقية اذا لم يدرك أربابها أم لا ؟

فعلى ما وصفت ، أنه ليس له أن يزرع فى داخل هذه الساقية ، ولا يغرس فيها أشجارا فان زرع أو غرس أشجارا ففى ذلك اختلاف بين المسلمين :

قال من قال من المسلمين : ان الزرع له وكذلك غلة الأشجار له •

وقال من قال من المسلمين : ان ذلك يكون لأصحاب الساقية ، وان أصلح به الساقية فجائز له ذلك ، والله أعلم •

قلت له : وكذلك اذا كان الغرس من قبل ، واشترى هذا الرجل المال ، وفيه هذه الساقية ، وفيه أيضا هذه الشجرة ؟

قال : أيضا فيه اختلاف ، والله أعلم •

※ مسـألة :

ومنه : ومن دخل بيت انسان باذن من فى البيت كان الذى أذن له صـغيرا أو كبيرا ، عبدا أو حرا ، ثم قعد داخل البيت وبيده حطبة ، ودخل يتيم ولم يفطن الذى بيده الحطبة ، وسـدع اليتم الحطبة أثرت أو لم توثر أيلزم هـذا الداخل ضـمان أم لا ؟

قال : لا ضـمان فى ذلك أثرت أو لم تؤثر اذا كانت الحـركة من قبل اليتيم .

قلت له : أرأيت ذلك وان كان البيت للأيتام هم وأمهم ساكنون فى هـذا البيت ، ودخل أحـد البيت باذن أمهم وسدع اليتيم الحطبة أيلزم الذى فى يده الحطبة ضـمان أم لا ؟

قال : لا يلزمه ضـمان فى ذلك اذا كان الفعـل من قبـل اليتيم ، والله أعـلم .

قلت له : أرأيت وان كان رجل قاعدا فى منزله ثم دخل يتيم بغير اذن صاحب البيت ، وصلحب البيت قائم أو قاعد ، وتكفر اليتيم بصـاحب البيت أيلزم صاحب البيت ضـمان أم لا ؟

قال : لا ضـمان عليه .

قلت له : أرأيت وان دخل يتيم فى بيت انسان ولم يفطن له صاحب البيت ، ورمى بشىء فى بيته من فوق السطح الى تحت ، ووقع على اليتيم الذى رماه صـاحب البيت أيلزم صاحب البيت ضمان أم لا ؟

قال : يلزمه ضـمان ، والله أعـلم .

قلت له : أرأيت وان دخل بغير اذن ووقع عليه الذى رماه صـاحب البيت أيضـمن أم لا ؟

قال : نعـم .

قلت له : أرأيت وان كان الداخل بالغا ، ودخل بغير اذن صـاحب البيت ووقع عليه الذى رماه صاحب البيت أيضمن أم لا ؟

قال : لا .

قلت له : أرأيت وان كان الداخل عبـدا ودخل بغير اذن صـاحب البيت ، ووقع الذى رماه صاحب البيت أيضمن أم لا ؟

قال : لا .

قلت له : أرأيت وان كان صاحب البيت أعمى ودخل يتيم على الأعمى باذن أو بغير اذن وتكفر اليتيم بالأعمى أو سدع اليتيم الأعمى أيضـمن لليتيم أم لا ؟

قال : لا ضـمان عليه .

قلت له : أرأيت وان كان البيت لرجل أعمى ودخل عليه رجل أعمى باذن وتكفر الداخل بصاحب البيت ، وبان فيهما أثر أو أحدهما أيلزمهما لبعضهما بعض ضـمان أم لا ؟

قال : ان كان الداخل دخل باذن أو بغير اذن وسدع الداخل صاحب البيت فالضمان على الداخل ، وان أثرت فيهما كليهما السدعة ، وكانت السدعة من قبل الداخل فلا ضـمان على صاحب البيت .

قلت له : وان كان الداخل باذن وسدع صاحب البيت الداخل أيلزم صـــاحب البيت ضـــمان أم لا ؟

قال : يلزم صـــاحب البيت الضمان ان كان الداخل دخل بغير اذن ، والله أعــلم •

* مســألة :

ومنه : وسألته عمن ضرب مملوكته ، ثم أغمى عليها الى أن مضى عليها شىء من الصــلوات ما يلزمه ؟

قال : تلزمه التوبة الى الله عز وجل من فعله ذلك ، ولا ضمان عليه •

قلت له : وان ألقت نطفة أو مضــغة أو علقة أو جنينــا قــد تم خلقه ما يلزمه ؟

قال : تلزمه التوبة الى الله عز وجل ، والله أعــلم •

قلت له : وهل يجوز للرجل أن يكمم جدار ماله بالشوك ؟

قال : اذا أدخل الكمام فى ماله فجائز •

قلت له : أرأيت وان هبت الرياح وطيحت شيئا من الكمام فى مــال الجار ، هل يلزمه ضــمان ؟

قال : لا يلزمه ضمان اذا كان فعله الأول جائز •

قلت له : وان كان الجدار بينه وبين جار ، وشاور الجار وكمم ، ثم هلك الجار وخلف أيتاما ، ووقع شىء من الكمام أيلزمه ضمان أم لا ؟

قال : لا ضــمان عليــه •

قلت له : وفيمن وضع سمادا أو غيره فى أرض غيره ثم أراد صاحب الأرض أن يعمر أرضـه هل له أن ينحيه من أرضـه كان الواضع وضع هـذا الشىء باذن صاحب الأرض أو بغير اذنه ؟

قال : يحتج على الواضـع •

قلت له : وان نقله فى جانب من الأرض أيكون ضـامنا أم لا ؟

قال : فان نقله فى مكان غير حفظ ضمن ، والله أعـلم •

*** مسـألة :**

وسألته عمن أراد أن يكمم جـدارا بشوك على طريق ، وقال لأحد من أقاربه : أنا ما جاسر أن أكمم هـذا الجدار من أجل الطريق ، قال : أنا أكفيك التكميم ، أيجوز لهذا أن يقاضى عن الفاعل أم لا ؟

قال : لا يجوز وفيه قول أنه جائز ، والله أعـلم •

وفيمن بنى فوق جـدار على الطريق بطين ، وجاء آخر وسـوى التكميم فوق الطين أيلزم البانى ضمان من أجل التكميم أم لا ؟

قال : لا يلزمه ضـمان ، والله أعـلم •

*** مسـألة :**

ومنه : والذى ينسخ لغيره بالأجرة أنه وقع منه طميس فى القرطاس أعليه ضـمان فى ذلك أم لا ؟

فعلى ما وصـفت ، يعجبنى أن يستبرىء صـاحب القرطاس ، والله أعـلم •

* مسـألة :

ومنه : واذا جعل أحد زاجرة فى ماله ليستنفع بها فى حال صلاتهم وطهارتهم وغسل أوانيهم وثيابهم ، ولما أرادوا أيجوز لأحد أن يستعملها بغير اذنه ، واذا انقطع شىء من الحبل أو غيره من آلتها أيضمن أم لا ؟

فعلى ما وصـفت ، اذا تركها مباحا لمن أراد فجائز لمن اسـتعمل ذلك ، وان ضيع شيئا مما يجاوز فعله مثله لزمه الضـمان •

* مسـألة :

ومنه : ولحم الحمير الأهلية والوحشية حلال أم لا ؟ وكذلك لحـم الخيل والثعالب والضـباع والسنانير ؟ ولحم الرخم والضاضؤ والصرد حـلال أم لا ؟

فعلى ما وصفت ، أما لحم الحمير الوحشية فهو حـلال •

وأما ما ذكرته فى كتابك فيعجبنى السلامة من ذلك ، والتنزه وترك ذلك أحب الى لأنه لم يجىء فى ذلك حرام منصوص •

وأما الصرد فهو حرام على ما يوجد •

وأما الحرام المنصوص فهو ما جاء فى كتاب الله عز وجل ، وأرجو أنه لايخفى عليك ذلك ، والله أعـلم •

* مسـألة :

ومنه : وكتابة الحمـد مقلوبة حرفا حرفا يجوز ذلك أم لا ؟

فلا يجوز كتابتها ولا قراءتها مقلوبة ، والله أعـلم •

* مسـألة :

ومنه : ووجدت فى الكتب اذا أراد أن يدعو على ظالم ألم تر كيف فعل ربك بفلان بن فلانة ، ألم يجعل كيد فلان بن فـلانة فى تضـليل ، وأرسل على فلان بن فلانة طيرا أبابيل ، وهو موجود كثير فى كتب العلماء على هـذه الصـفة يجوز ذلك أم لا ؟ وأنا أستغفر الله الذى لا اله الا هو الحى القيوم من كل قول وعمل خالفت فيه الحق ؟

فعلى ما وصـفت ، اذا كان على ظالم فلا يضيق ذلك ، والله أعلم ٠

* مسـألة :

ومنه : واذا ترك أحـد شيئا من سنن البدن مثل قص الأظفـار والسواك ، ونتف الابطين لغير عـذر ، وهو من علماء المسلمين وزهادهم فى الظاهر ، يجوز أن يقال له : كان من سيرة فلان كذا وكذا على سبيل الغيبة والنقص له أم لا ؟

فعلى ما وصـفت ، لا ينبغى للمؤمن أن يترك شيئا مما ذكرته ، ويعجبنى أن يقال له : لعله أن يكون غافلا ، ويعجبنى ترك القيل والقال ، والله أعـلم ٠

* مسـألة :

ومنه : وهل يجوز أن يذكر علماء المسلمين بسيرتهم ، وما كانوا عليه أحياء أو أمواتا من كل ما يصـدر عنهم ، ويقال فلان كان قاضيا وعزل عن كذا وكذا ، وفلان كان واليا وعزل من كذا وكذا على هـذه الصـفة على سبيل هـذه الحكايات ؟

فعلى ما وصــفت ، اذا لم يكن ذلك الذكر استنقاصا لهم وغيبة لهم فلا يضـيق ذلك ، والله أعــلم •

❊ مســألة :

ومنه : وفى الصبى اذا أخذ شيئا فى صــغره من أمــوال الناس مما تكون له قيمة قليلة ، ولم ينسه بعد بلوغه أيلزمه ضمان أم لا ؟

فعلى ما وصــفت ، أن القــلم مرفوع عن الصبى ، غير أنه يعجبنى على الاحتياط لا على اللزوم اذا كان ذاكرا أن يتخلص ، فان عرف من له الضــمان فاليه الخلاص ، وان لم يعرف من له الضــمان ، والا فيسلم للفقراء بقــدر ما عليه من الضمان ، والله أعــلم •

❊ مســألة :

ومنه : وفيمن يتخــذ الأصــدقاء يدخل عليهم ، ويأكل من عندهم ، وكذلك يدخلون عليه ويأكلون من عنده ، وهم أصــدقاء فى الله عز وجل ، واخوان فى الدين ، يعجبك ذلك ويحلو لك أم ترك الصداقة أحب ؟

فعلى ما وصفت ، يعجبنى ذلك ويحلو فى قلبى ذلك ، والله أعــلم •

❊ مســألة :

ومنه : وفى رجل عليه دراهم مكتوبة لرجل بخط من يجوز خطه عند المسلمين ، ثم ان الرجل الذى عليه الدراهم طلب البرآن والحل من الرجل الذى له الدراهم وقال له كذا يا فلان قــد أبرأتنى من كل حق ، وضمان لزمنى لك ، فقال : نعم ولم يعين الحق الذى عليه له ببراءته هذه يدخل الحق الذى له أم لا ؟

فعلى ما وصفت ، اذا لم تكن البراءة من حق معلوم فللذى له الحق الرجوع اذا أراد الرجوع ، وان لم يرجع فالبرآن ثابت من جميع الحقوق التى عليه له ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنه : وفيمن عنده امرأة سـليطة تؤذيه بلسانها ، وتغرق مـاله ويتهمها فى نفسها أنها تخونه ، وهو فقير لا مـال عنده ، فيطلقها ويعطيها صـداقها ، أيجوز له أن يستعمل لها ما يكتب للعداوة والبغضاء لتبغضه ، وتخرج منه بلا شىء أم لا ؟

فعلى ما وصفت ، أنه يعجبنى اذا أراد اخراجها أن يطلقها ويعطيها صـداقها ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنه : وهل يجوز التشاؤم بالأيام كيوم الثالث من الشهر الخامس والثالث عشر والسـادس عشر والواحـد والعشرين والرابع والخامس والعشرين التى وصـفها بن عباس بالنحوس فى شعره وحـذر منها ؟

فعلى ما وصفت ، أن ذلك موجود فى الكتب ، ولا نقدر نقول شيئا فى ذلك ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنه : وفى رجل أعطانى عباسية لأعمل له بها دواء ، وعملت له وهو غير حاضر ، وأنا لا أعرفه ولا أعرف أهله ، وتركت الدواء عندى حتى يجىء وأن لم يجىء هـذا الانسان أيكون له فى الحـكم دراهمه أم دواءه

لأنه بعد لم يقبضـــه ، وانما أعطانى الدراهم وقال : أريد بها دواء ، فصـــنعت له ذلك أرأيت ان تلف هــذا الدواء من غير تضييع منى له ، وقـــد وضـــعته فى موضع حفظ أكون ضامنا للدواء أم الدراهم ؟

فعلى ما وصــفت ، أنه يكون له فى الحــكم الدواء لا الدراهم على صـــفتك هذه ، وان تلف الدواء من غير تضـــييع منك فلا ضمان عليك على كل حال ، والله أعــلم •

※ مســألة :

ومنه : وهل يجوز قص جناح الطائر اذا كان لمعنى غير عبث أم لا ؟

فعلى ما وصــفت ، لم أعــلم فى ذلك كراهية على صفتك هــذه ، والله أعــلم •

※ مســألة :

ومنه : أن المديون لا يأكل اللحم ولا الحلوى ، وعليه أن يجتهد فى قضـــاء دينه ، وأما اذا كان المديون عنـــده شىء من المـــال ولم يطالبه أهل الحقوق بحقوقهم ، وكان نيته وفاهم فانه على ولايته اذا كان له ولاية متقدمة من قبل ، والله أعـــلم •

※ مســألة :

ومنه : واذا كان الانسان فقيرا عاجزا عن الاكتساب لمؤنته ومؤنة عياله من كبر أو سقم ، أو كان يقـــدر على بعض الخدمة الا أنه لا تكفيه خدمته لمؤنته ومؤنة عياله ، أيجوز أن يعطى من بيت مـــال المسلمين ؟

فنعم جائز أن يعطى من بيت مـال المسلمين على هذه الصـفة ، والله أعـلم •

* مسـألة :

ومنه : وفيمن أخـذ من مـاء المـاء لا يجوز الأخذ منه ورد مكانه فى ذلك الفلج ماء بقـدر ما آخذه منه فى ذلك الوقت ، فجائز له ذلك ، والله أعـلم •

* مسـألة :

والرجل اذا كان له زوجتـان ، وكلن مودته لاحـداهما أكثر من الأخرى ، واذا رقـد مع هذه التى يحبها يرغب فى جماعها أعليه شىء فيما بينه وبين الله تعالى أم لا ؟

فعلى صـفتك هـذه ، لا يلزمه شىء فيما بينه وبين الله ، والله أعـلم •

* مسـألة :

ومنه : وفى ترويج الصـبى المراهق يجوز ذلك أم لا ؟ ويعجبك للمزوج تركه أم الدخول فيه ، وكذلك المراهق فى تويجه اختلاف أم لا ؟

فعلى ما وصـفت ، ان ترويج الصبى قـد جاء فيه الاختلاف بين المسلمين ، بعض المسلمين أجاز ترويج الصبى على نظر الصلاح له ويكون له الخيار اذا بلغ ، ان شاء أتم التزويج ، وان شاء نقض ، وبعض المسلمين لم يجز ترويجه •

وأما الصبى المراهق فبعض المسـلمين أنزله بمنزلة البالغ ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنه : وهل فرق بين اليتيم والصبى غير اليتيم فى باب التزويج ؟

فعلى ما وصـفت ، أما الصبى الذكر فأكثر قول المسلمين أنه بمنزلة الصبى اليتيم فى التزويج ، وفيه قول لبعض المسلمين أن أباه يحكم عليه ، والقول الأول أكثر .

وأما الصـبية التى زوجها أبوها فلا غير لها فى التزويج على أكثر قول المسلمين ، والمعمول به عندنا ، والله أعـلم .

ومنه : وفى سراج المسجد اذا نسوه الجماعة ، ولم يطفئوه أو أحد من الجماعة قعـد ونيته يطفئه فغلبه النعاس ، أو نظر الى السراج فلم ير فيه دهنا غير قليل ، وظن متى فرغ الدهن ماتت النار ونام فى المسجد ، ثم أضرمت النار وأحرقت شيئا من الكتب والبسط ، أيلزم ذلك الوكيل أم الجماعة أم الذين قعدوا بعد الجماعة فى المسجد ، أم لا ضمان على أحـد ميهم ؟

فعلى ما وصـفت ، لا أقـدر أن ألزم أحدا ضمانا فى مثل هذا ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنه : وفى المصلى أو غيره اذا نقل الحصى من المسـجد المجعول للفراش من موضع الى موضع لصـلاح نفسه ، فسواه ؟

أنه جائز ذلك .

* مسـألة :

ومنه : ولوكيل اليتيم ووصـيه أن يسلم عنه فطرة شهر رمضـان ولو عن السنين الماضـية وله الخيار ان شاء سلم وان شاء اذا بلغ اليتيم أن يخبره وكذلك زكاة النقـد غير الثمار ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنه : ولا يجوز لأحـد أن يتعرى فى المسجد للتطهر ، ولا للغسل .

* مسـألة :

ومنه : وفيمن وطىء فى صرحة المسجد فانخشفت الأرض والسجاج من سبب ضـياع الصرح ، أو غير ضـياع ؟

أنه يلزمه اصـلاحه .

* مسـألة :

ومنه : والذى له على أحـد حق وجحده اياه ، وعند الطالب للمطلوب أمانة أيجوز له أن ينتصر من أمانته ؟

قال : اذا لم يقـدر على أخـذ حقه بحكم حاكم أنه جائز له أن يأخـذ من أمانته ، وفيه اختلاف ، وتعجبنى الاجازة ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنه : وفيمن له سهم من بئر بين أيتام وأغياب ؟

ان فى أخـذه القعادة اختلاف :

فقول : له أخــذ حقه •

وقول : حتى يعلم أن شركاءه أخــذوا سهامهم كان السهم ليتيم أو لمسجد أو ما أشبهه كانت القعادة بدراهم أو بحب فكل ذلك سواء •

* مسـألة :

ومنه : وفيمن مر فى الطريق الجائز فى زمان القيظ ووطىء شيئا من التمر أيلزمه ضمان أم لا ، كان المـار فى ليل أو نهار ؟

فعلى ما وصفت ، عليه ضـمان ما وطئه ، والله أعـلم •

* مسـألة :

ومنه : وفى رجل عنده أمانات لناس أو لمساجد دراهم ووصـايا والأمانات فى مندوس ، ومات المؤتمن وجـاء رجل سـكن البيت ، ولم يستقبض المندوس ، أتلزمه الأمانة أم لا ؟

وكذلك ان كان شىء من الوصـايا مجعولا فى هبـان فوق الرف ، وجاء رجل وقال : لى عند فلان وصـية رفعتها عنده ، وأريدها أيجوز للرجل الذى هو ساكن فى البيت أن يقول لصـاحب الوصـية تشـوفه الهبان وأنا ما قبضته ، ولا آمرك ولا أنهاك ، وان عرض له ، وأخذ صاحب الوصـية وصيته أيضمن أم لا ؟

أرأيت ان لم يسكن هـذا الرجل البيت ، ولكن عنده مفاتيح هـذا البيت فيقفله ويفتحه أكل ذلك سواء أم لا ؟

فعلى ما وصفت ، أما اذا سكن البيت ولم يفك المندوس وقفله ، فيعجبنى أن يكون عليه حفظ الأمانة ، وأما الذى أخـذ الهبان وأخـذ أحد وصـيته منه فلا يلزم ساكن البيت شىء من أمر الهبان ، وأما ان تعرض له فلا يعجبنى اذا كان غير ثقة ، وأما اذا كان مفاتيح البيت عنده يغلقه ويفتحه فلا تلزمه الأمانة التى فى البيت ، والله أعلم •

بســـم الله الرحمــن الرحيــم

الى من عمر الله به البلاد ، ونفع به العباد ، وهــدى به الى سبيل الرشاد ، شيخنا الفقيه ، وقــدوتنا العالم النزيه : محمد بن عبد الله بن جمعــة الوجيه ، غفر الله ذنوبه ، وحط عنه حوبه ، وكشف عنه كروبه •

وصلى الله على سيدنا محمد النبى وآله وسلم •

أمــا بعــد :

الأخير لك وسرور ان شاء الله ، ما تقول رحمك الله فيمن قبض أحدا من الناس فطرة الأبدان من حب لا يستحله ، أيلزمه شىء أم لا ؟

فعلى ما وصــفت ، أما اللزوم فلا يلزمه شىء اذا لم يكن الحب مغصــوبا أو مسروقا ، وان أمكن أن يرد على الحب الذى سلمه اليه من الفترة ، يأخــذ منى حبا لا شبهة فيه ، فذلك حسن عنــدى ، ويعجبنى ذلك ، والله أعــلم •

*** مســألة :**

ومنه : وفى الأمين اذا وضــع أمانته فى حرز الا أنه ترك مفتاح الحرز فى مكان ليس بحرز أمانته ، ففطن له صبى مراهق أو بالغ ، فأخذه ففتح به ذلك الحرز وأخــذ من تلك الأمانة ، أيضمنها الأمين على هــذه الصــفة أم لا ؟

فعلى ما وصــفت ، انى أخاف عليه الضمان ، والله أعلم •

* مسـألة :

ومنه : وفى امرأة تعمل طعاما لمسجد ليأكله الناس يوم الحج ، فلما أكملت من عمل الطعام ، وصـنعت الطعام فى بيتها ، وخرجت من البيت ، دخل كلب وأكل من الطعام شيئا أيلزمها ضـمان أم لا ؟

فعلى ما وصـفت ، اذا تركت هـذا الطعام فى حفظ لا ضـمان عليهـا ، والله أعـلم .

* مسـألة :

وسألته شفاها عن المرأة اذا كان لها عبد أيجوز لها وله أن يمسها وتمسـه لغير شهوة ، وكذلك يجوز لهما أن يأكلا جميعا عند بعضـهما بعض أم لا ؟

قال : فى ذلك اختلاف ، وأكثر القول بمنزلته ذى محرم منه .

قلت له : وان لم يكن لها خالصـا ؟

قال : ففى ذلك أيضا اختلاف ، وأكثر القول لا يجوز اذا لم يكن لها خالصـا ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنه : وسألته فيمن عليه حق لرجل وهلك وخلف صبيا يتيما يرضع ، أيجوز عليه الحق أن يستأجر أم اليتيم لرضاعته اذا طلبت ذلك أم لا ؟

فى ذلك اختلاف .

قلت له : وما يعجبك أنت ؟

قال : لا يستأجرها الا بأمر الحاكم .

قلت له : وان كان قــد فعل ؟

قال : لا يلزمه ضــمان ، والله أعــلم .

* مســألة :

ومنه : وسألته عمن سرق أو غصــب ثوبا أو حبا أو غزلا أو تمرا أو ما أشبه ذلك ، وذهب من يده ثم تاب ، وأراد الخلاص أيكون مخيرا فى القيمة والمثل أم لا ؟

قال : الخيار للذى له الحق ان أراد المثل أو القيمة ، ويلزم الذى عليه الحق أفضــل القيمتين اذا أراد هو الخلاص ، والله أعلم .

* مســألة :

ومنه : وســألته عن المواصــلة للتعزية غير الأرحام تلزم فيهــا المكافآت أم لا ؟

قال : لا يلزم ذلك ، والله أعــلم .

* مســألة :

ومنه : وفيمن أكرى جمالا ، وقال الجمال : هــذا الشداد عقبت عليه من بيت فلان ، والشداد محدد به فوق الجمل ، وركب هــذا الرجل فوق الشــداد ، أيلزم الراكب ضــمان أم لا ؟

قال : يلزمه الضــمان بقــدر ما استعمل الشداد ، والله أعلم .

* **مسـألة :**

وسألته فيمن قال لآخر : أعطنى أثر مـاء فى النهار ، وأنا أعطيك أثرى فى الليل أيجوز ذلك أم لا ؟

قال : هـذا لا يجوز اذا تشارطا ، والله أعـلم •

* **مسـألة :**

ومنه : وفيمن دخل بيت رجل باذن زوجة صاحب البيت ، ووضعت له طعاما ، أيجوز أن يأكل منه أم لا ؟ وفى الاطمئنانة أن ذلك من مال زوجها ، ولم يدل الداخل على الزوج ؟

قال : أما فى الحـكم كل أولى بما فى يده ، وأما فى التنزه فيعجبنى أن لا يأكل ، والله أعـلم •

* **مسـألة :**

ومنه : وسألته فيمن وجـد شيئا من الآنية ، ولم تعرف لمن هى ، ولا من وضـعها ، ثم استقبضـها صاحب البيت ، وتركها فى البيت ، وتغافل عن حفظها ، ثم لم يجدها أيضمن أم لا ؟

قال : ان كان يدخل بيتـه الأمين وغير الأمين ، فيلزمه الضـمان والضمان للفقراء ، وان كان لا يدخل بيته الا الأمين ، فلا ضمان عليه ، والله أعـلم •

* **مسـألة :**

ومنه : وسألته هل يجوز أن يبرز غير الشارى لصـلاة العيـد بسـلاح أم لا ؟

قال : نعم يجوز أن يبرز غير الشارى لصـلاة العيد بسـلاح ، والله أعـلم •

* مسـألة :

ومنه : وفيمن زنى بامرأة كارهة أو صـبية مرة بعد مرة أيلزمه فى كل زينة صداق أم لا ؟

فنعم يلزمه كل مرة صـداق اذا كان وطؤه على كره على أكثر قول المسلمين ، وكذلك وطء الصـبية ، والله أعـلم •

* مسـألة :

ومن جواب الشيخ الفقيه العالم النزيه سليمان بن محمد بن مداد النزوى رحمه الله : وفى رجل سرق دراهم أو غيرها ، ثم ندم وتاب على ما فعل ، وأراد الخلاص مما أخـذه منه ، ويعلم أن هـذا الرجل الذى فى يده هـذا المـال والدراهم له ولغيره ، أيلزمه أن يظهر لشركاء هذا الرجل مما سرق أم لا ؟ أرأيت اذا سلم للذى أخـذ منه أيبرأ أم لا ؟

فعلى ما وصـفت ، ان صح مع هـذا السارق الآخذ لهذه الدراهم أنها مشتركة فيتخلص الى كل الشركاء ، ويعطى كل ذى حق حقه ، وان لم يصـح معه أنها مشتركة فحـكم لمن أخـذها منه يتخلص منها له دون غيره ، وكل أولى بما فى يده ، والظن لا يغنى من الحق شيئا •

وان أراد الحل لا يجزيه الحل الا أن يبين له سبب أخـذه لهـذه الدراهم ، فاذا عرفه ذلك وأبرأه بطيب نفسه لا بتقية ولا حياء مفرط برىء ان شاء الله ، وان سلم الحق الذى عليه برىء ولو لم يعلمه السبب فى ذلك ، والله أعـلم •

*** مســألة :**

ومنه : وفيمن سرق من رجل دراهم وتاب وندم على ما فعل ، وجاء الى الذى أخــذها منه وقال له : أنا يا فلان على لك كذا وكذا ولم يعلمه أنه سرقها منه من أجل الحياء ، وأنا أريد منك البرآن أيبرأ اذا أبرأه على هــذه الصــفة أم لا ؟

فعلى ما وصفت ، يعجبنى أن يعرفه السبب فى أخذه لهذه الدراهم ، لأنه أخــذها منه على وجه التعدى والمكابرة ، ولا يبرأ عندى اذا لم يعرفه السبب فى ذلك ، وخاصــة اذا علم أنه ان عرفه السبب لم يبرئه وانما أبرأه لأنه لم يعــلم حقيقة أمره ، وكيف تعلق له هــذا الحق من قبل تبعة ولا غيرها ، وكذلك اذا عــلم السارق الآخذ لهذه الدراهم أن صاحبها يتظلم ممن أخــذها منه ، فاذا أبرأه ولم يعرفه الوجه فى ذلك قــد قيل انه لا يبرأ على هــذه الصــفة الا حتى يعرفه ويبرئه بطيبة نفسه من غير جبر ولا حياء مفرط ، ولا تقية ، وان استحى أن يظهر ذلك وأراد الخلاص فليعط صاحب الحق حقه كاملا ، وليس عليه تعريفه ولا اعلامه ، والله أعــلم .

*** مســألة :**

ومن جواب الشيخ الرضى القاضى المرضى محمد بن عبد الله رحمه الله : وفيمن جاء الى أرض لانسان فيهــا شجر من نبات الأرض مثل الكوثرا أو غيرها ، وأخــذ من هــذا الشجر بذرا قــد نضج ورمى به فى الأرض أيلزمه شىء أم لا ؟ وما ضمان ذلك ان لزمه ضمان ؟

فعلى ما وصفت ، أنه ليس فى مثل هذا ضــمان معروف ، وانما هو يستحل أرباب الأرض ، ولو احتاط على نفسه فى القيمة عند البرآن ، والله أعــلم .

بـــــاب

فى القيام بالمساجد وأموالهن وما يجــوز من فعل الوكيــل فى أموالهن وفى لفظ الحاكم والجماعة للوكيل وما أشبه ذلك

ومن جواب الشيخ الفقيه محمد بن عبد الله رحمه الله : وهل يجوز شراء الأوعية التى يوضـــع فيها تمر الفطور ، أو رطب الهجور لجماعة المسجد ، ويسلم الثمن من مـــال المسجد أم لا ؟ وان لم يجز فمن أين يكون هو من مـــال الوكيل أم غير ذلك ، وكذلك أوعية دراهم المسجد من أين تكون ؟

قال : سمعت الشيخ صالح بن سعيد رحمه الله ، أن ذلك يسلمه الوكيل من عنده لا من مال المسجد ، والذى عندى من القول وأراه أنه صـــواب اذا لم يسلم ذلك الوكيل ، ولا تطوع أحد بتسليم ذلك فلا يضيق ذلك من مـــال المسجد ، والله أعـــلم .

*** مســألة :**

ومنه : واذا كان مال موقوفة غلته على رأى جماعة المسجد الفلانى ، فلم تتفق فى ذلك المسجد جماعة مـــدة ، ثم حـــدث له جماعة لا يصلون فيه الصـــلوات الخمس ، لكن يصـــلون الأربع الصـــلوات ، ولم يأتوه للفجر ، أيجوز انفاذ غلته على رأى هؤلاء الجماعة الذين هم يصـــلون فيـــه الخمس ؟

فعلى ما وصفت ، أن الجماعة الذين يحافظون على الصلوات ، وان كان هؤلاء الجماعة لا يأتون يصلون الفجر فى هـــذا المسجد من عذر وهم

جماعة هــذا المسجد ، فلا يضيق انفاذ غلة هــذا المال على رأيهم وهى الغلة المجعولة على رأى الجماعة ، والله أعــلم •

* مســألة :

ومنه : وفيمن لكم يتيمة أو غيرها فى وجهها خطأ حتى أثرت ورمــا ولم يخرج دم ، وانما هو ورم ما الذى يلزمه من الأرش ؟

فعلى ما وصفت ، أن الضربة اذا أثرت فلها عشرون درهما فى وجه الذكر ، وفى وجه الأنثى لهــا عشرة دراهم ، والله أعــلم •

* مســألة :

ومنه : وفيمن أوصى بنخلة من ماله لتؤكل ثمرتها هجورا أو سحورا بمسجد معروف وقفا مؤبدا أله الرجوع فى ذلك اذا أراد الرجوع أم لا ؟

فعلى ما وصفت ، أن هذه وصية ، والوصية فيها الرجوع للموصى ، والله أعــلم •

* مســألة :

ومنه : وفى وكيل المسجد اذا عمر سطح المسجد يجوز أن يشترى حلا وصلا من مــال المسجد ويصــبه فوق سطح المسجد طلب بقــاء السـجاج أم لا ؟

فعلى ما وصفت ، اذا كان فى الحــل والصــل صلاح لسطح المسجد فجائز للوكيل أن يشترى ذلك لســطح المسجد من ماله على نظر الصلاح للمسجد ، والله أعــلم •

* مسـألة :

ومنه : واذا اجتمع أناس فى شىء من المساجد يعملون أعمال الدنيا مثل الخياطة وغيرها فى انتظار الصلوات على الادمان لذلك ، أينهون عن ذلك ، واذا لم ينتهوا يحبسهم الوالى أم يسعه التغاضى عنهم ؟

فعلى ما وصـفت ، أن المساجد بيوت الله فى أرضـه ، لا تتخـذ مقيلا ولا لاصطناع حوائج الدنيا ، فان كان يقع من الذين يعملون فى المساجد ضرر على المسلجد ، فانهم يمنعون من ذلك ، فاذا امتنعوا والا جاز للوالى حبسهم ، وان لم يقع منهم ضرر على المساجد من عملهم فجائز للوالى التغاضى عنهم ، لأن الحبس ليس بفريضـة مفروضـة ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنه : واذا كان مسجد يسرج له فى العادة فى زمان الشتاء من ماله للجماعة من المغرب الى وقت صـلاة العشاء الآخرة ، ثم جاء فى زمان الحر مطر ورياح ، فاحتاج الجماعة الى داخل فى الحر من المغرب الى وقت صـلاة العشاء الآخرة ، أيجوز أن يسرج لهم فى ذلك الوقت أم لا ؟

فعلى ما وصـفت ، فأرجو أن لا يعدم من الاختـلاف ، والذى يعجبنى من القول أن لا يسرج الا فى زمـان الشـتاء مثل ما كان يسرج أولا ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنه : وفى وكيل المسجد اذا مات قبل دراك ثمرة نخل مال المسجد أيجب له فيها شىء أم لا ، وما الحـد الذى يجب فيها والذى لا يجب له أهو من ثمرت أو بعد ذلك ؟

فعلى ما وصـــفت ، يجب له بالحساب من ثمرة النخل على صفتك هـــذه ، والله أعـــلم .

* مسـألة :

ومنه : واذا كثر القياض فى البـــلد بأموال المســاجد ، غير أنه فى النظر صـــلاح يأخـــذ المقايضون للمساجد ربما أضـــعاف ما يأخـــذون منها أيعجبك توقيفهم أم لا ؟

فعلى ما وصفت ، أن القياض بأموال المساجد اذا كان فى ذلك صلاح جائز على نظر الصـــلاح ، وأما فى الحـــكم فلا ، وجائز لك التقاضى ، ولا يلزمك أن توقفهم اذا كان فى ذلك صـــلاح ، وان قال لك أحـــد ممن يملك أمره ، ولفظت عليه لفظ المقايضـــة ، فلا يكون ذلك منك دخولا ، والله أعـــلم .

* مسـألة :

ومنه : واذا أمر الوالى رجلا ثقة عنده أن يطنى نخـــلة لمســـجد لا وكيل له فأطناها فقيرا فمات قبل أن يسلم ما عليه ، ولم يكن الطناء بالنسيئة الا أن الطانى صبر على ذلك الرجل ، فعجز عن الوفاء فعلى من الضـــمان ؟ على الوالى الآمر أم على الطانى ؟

قال : الضـــمان على صـــفتك هـــذه على من صبر بمـــال المسجد اذا لم يأمره الوالى بالنسيئة ، والله أعلم .

* مسـألة :

ومنه : والمسجد اذا كان من قبل يصـــلى فيه جماعة قـــدر أربع صـــلوات من الصـــلوات الخمس ، وبذلك المسجد سنن تؤكل فيه من

ماله من هجور وطرف وفاكهة وغير ذلك ، ثم لم يحصل فيه صلاة جماعة الا لصلاة واحدة أو لصلاتين ، أيجوز لوكيله أن يجرى على الجماعة المصلين فيه جميع سننه المذكورة ما لم يصح عنده أن ذلك موقوف على من يصلى فيه الأربع أو الخمس أم لا ؟

فعلى ما وصفت ، أنه جائز للوكيل أن يجرى فى هذا المسجد سننه المتقدمة على صفتك هذه ، والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : واذا اشترى وكيل المسجد تمرا لفطرة الصائمين فى المسجد قبل حضور شهر رمضان بأشهر غيره ، ثم رخص التمر بعد ما شرى ذلك أيلزمه غرم ما نقص فيما بينه وبين الله ؟

لا يلزمه اذا لم يتعمد على ذلك الا أنه طلب أحد تمر معلوم منظور غير مكنوز بعد ؟

قال : انه لا يلزم الوكيل شىء على هذه الصفة التى وصفتها ، والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : واذا كان مسجد تصلى فيه جماعة ، وله سنن من جملة ماله لتؤكل فيه مأكولات فى بعض أوقات فتعذرت فيه صلاة الجماعة زمانا ، ثم رجع فيه ناس صلوا فيه جماعة صلاة واحدة أو أكثر أيجوز لوكيله أن يرد لهم ما فات فى الوقت الذى لم يصلوا فيه جماعة ؟

وكذلك فى الوقت الذى لم يصلوا فيه الخمس الصلوات جماعة ،

أيجوز له أن يقوم لهم من مـال ذلك المسجد المذكور بالسراج وبالمعتاد من قبل لأنه أدرك يفعـل له ذلك من جملة مـاله ، وفيه صـلاة جماعة ولا يدرى أنه موقوف الا على صلاة الجماعة أو غير ذلك ؟

فعلى ما وصـفت ، أنه يجوز لوكيل المسجد أن يقول لمن يصلى فى هـذا المسجد جماعة بالسراج وبالمعتاد من قبل ، وان أراد أن يرد لهم ما فات فجائز ذلك ، والله أعـلم .

*** مسـألة :**

منه : وهل يجوز عندك لوكيل المسجد أن يقايض له بشىء من ماله ، الا الغـلة أبدا الا اذا أعطى له شيئا خيرا من ذلك المـال من غير أن يكون لشىء من الأسباب ، ومـال المسجد جيد الا أنه أعطى أجود منه لرغبة طالب القياض من وكيل المسجد ، لا لرغبة وكيله فيمـا أخـذه للمسـجد ؟

قال : ان القياض بمـال المسجد اذا لم يكن موقفا بعض المسلمين أجازه على نظر الصـلاح ، وأما فى الحـكم فلا ، وبعض المسلمين وقف عنهم عن القياض بمال المسجد ، والله أعـلم .

*** مسـألة :**

ومنه : وفى وكيل المسجد اذا قايض بشى من ماله أحـدا من ماله برأيه ، ورأى من حضر من اخوانه الثقات ، وذلك على نظر الصـلاح ، ثم لمـا جاز للرجل المقايض ما قويض به من مـال المسجد عمره ، فبان بعـد ذلك غبن على المسجد أيضمن الوكيل أم لا ؟

فعلى ما وصـفت ، اذا كان يوم القياض صـلاحا للمسجد فلا يضمن

الوكيل ولا من يساعده على القياض ، لأن القياض جائز على نظر الصلاح لا فى الحكم ، وأما اذا كان يوم القياض غبن على المسجد فى القياض فلا يجوز القياض ، ومال المسجد مردود اليه ، والله أعلم •

*** مسألة :**

ومنه : وفيما عندى أنه أفتانى بعجم تمر الفطرة أن يباع ويزداد للفطرة للمسجد الذى يفطر به فيه ، والله أعلم •

*** مسألة :**

ومنه : وفى المسجد اذا خرب ولم يوجد له مال نقد ليعمر به أيجوز أن يباع من أصل ماله بقدر عماره ، أم يترك خرابا الى أن يجتمع شىء من غلة ماله ، ولو الى مدة طويلة ؟

فعلى ما وصفت ، أنه جائز أن يباع من أصل ماله ما لم يصح بالبينة ان ماله موقف عليه ، وان صح أن ماله موقف عليه ، فلا يجوز أبدا بيعه ، ويترك عن البناء الى أن تجتمع له غلة من ماله ، والله أعلم •

*** مسألة :**

ومنه : وبنوى ما خرف من الرطب لهجور الجماعة فى المساجد اذا كان الخراف محدود ، أيراد للخراف فى المسجد ، وان يكن غير محدود ؟

ففيما عندى ، أنه أفتانى بجواز ثمنه فى غلة مال المسجد ، والله أعلم •

* مســألة :

ومنه : وفى الذى يأكل ناسيا فى شهر رمضان ، أو تقيأ أو يغلبه القىء الى أن يرجع بعد أن صــار على مقــدرة من اخراجه ، وما كان هــذا سبيله مما لا يقدر الانسان على الامتناع منه وكان يلزمه فيــه نقض يومه ، يجوز له أن يفطر من فطرة المسجد أم لا ؟

وكذلك ان نظر مالا يجوز اليه متعمدا من أبدان النساء أو مس شيئا من ذلك ؟ وكذلك الذى تصــيبه الجنابة فى النهار عجل فى الغسل أو توانى أهو مثل ما ذكرت أم لا ؟

قال : فى جميع مــا ذكرته جائز له أن يفطر من فطرة المســجد ، والله أعــلم .

* مســألة :

ومنه : وجوابه فى وكيل المسجد اذا استأجر أجيرا لخدمة جــدار خدمة المسجد ، واختلف الوكيل والأجير فى المقاطعة ، قال الوكيل بأكثر ممــا قال الأجير ؟

ان القول قول الأجير ، وليس فى مــال المسجد أيمــان أن يكون الوكيل ســلم للأجير جميع الأجرة فيلزم الوكيل الضمان الأجل ســلم الأجرة من غير شهود ، واذا لزم الوكيل الضــمان فللوكيل اليمين على الأجير الأجل الضمان الذى لزمه والضــمان .

* مســألة :

ومنه : وهل لوكيل المســجد أن يأمر من يثق به ليشترى له تمرا لفطرة المسجد أو يطنى شيئا من أموال المساجد وأشباه هــذا ، أم ليس له ذلك الا حتى يجعل له من وكله ؟

فعلى ما وصفت ، أنه جائز للوكيل فعل ما ذكرت ، لعله ولو لم يجعل له ذلك من وكله وله ذلك ، والله أعــلم •

* مســألة :

ومنه : وفى رجــل أعطى مسجدا أموالا ولم يبين لأى شىء أعطى هــذا المسجد المــال وحاز جماعة هــذا المسجد المال سنين يجعلونه فى عمار هــذا المسجد بعلم من المعطى ، غير أنه هو لم يأمر بذلك ، ثم أراد هذا المعطى أن يجعل هــذا المال على ما شاء جماعة هــذا المسجد وأرادوا أيجوز له ذلك أم لا ؟

فعلى صــفتك هــذه ، أن هذا المال يكون لعمار هذا المسجد لا غير ذلك ، والله أعــلم •

* مســألة :

ومنه : وفى مــال المسجد أو للأكفان أو لشىء من هــذه الوقوفات له شرب من مــاء رجل ، هل يجب على هــذا المسجد حق حفر هذا الفلج على قــدر ما يرزأه من المــاء أم لا ؟

وما صفت هــذا الذى تجب عليه حفرة من هذا الفلج أرأيت مثل الظفر والسمام اذا كان فيه صــلاح للفلج ، هل يسلم من مــال اليتيم والمسجد والغائب أم لا ؟

وكذلك اذا كان زيادة الحـدث فى هـذا الفلج فيها زيادة مـاء وصـلاح بين يسلم ما يجب على هؤلاء الذين ذكرتهم من الخدمة ؟

فعلى ما وصفت ، نعم فيجب على من له شرب حفر الفلج كل على قـدر ما يرزأه من المـاء ، وكذلك الظفر والسمام اذا كان فيه صـلاح يسلم من مـال اليتيم والمسجد والغائب ، وأما زيادة قرح الجبل فلا يلزم المسجد واليتيم الا أن يكون الجبل يحبس المـاء ، فجائز خدمته على الجميع ، والله أعـلم .

※ مسـألة :

ومنه : وفى المسجد اذا كان له فطرة لا تكفى لشهر رمضـان كله ما يعجبك يقسم التمر على الشهر كله ولو لم يكف الذين يحضرون فطرة هـذا المسجد ، أم يعجبك أن يأتى الوكيل من التمر ما يشبع الجماعة ، ولو لم يكف الشهر كله ، أرأيت وان كان وكيله فى مسجدين وفطرة كل مسجد وكلا المسجدين لا تكفى لمن يفطر فيهما للشهر كله ؟

أيجوز أن تجعل فطرة أحـد هذين المسجدين فى أول الشهر ، وفطرة الآخر فى آخر الشهر ، اذا كان يرجو أنه لا تفضـل فطرة المسجد الذى يفطر من شهر رمضـان أم كيف الوجه فى ذلك ؟

أرأيت وان فضـل شىء من التمر على هـذه الصـفة يجوز له أن يجعله فى فطرة هذا المسجد من السنة المقبلة ، أرأيت وان كان أدرك من قبل يشترى لهذا المسجد حلاء من هـذه الفطرة ، وليس لهذا المسـجد مـال يكفى لفطرة هـذا المسجد للشهر كله أشترى منه حلاء ولو قصر التمر أم ترى التمر أولى من الحلاء ؟

فعلى ما وصفت ، كل ذلك جائز ان قسم التمر للشهر كله ، وان أتى الوكيل ما يشبع الجماعة ، ولو لم يكف للشهر كله فكل ذلك جائز ، والذى يعجبنى أن يقسم التمـر للشهر كله •

وان كان هـذا الوكيل وكيلا لمسجدين وكان تمر فطرة المسـجدين لم تكف للشهر كله ، فجائز أن يفطر فى أول الشهر فى أى المسجدين شاء ، وفى آخر الشهر فى أى المسجدين شاء ، وان فضـل شىء من تمر الفطرة فجائز أن يباع ويشترى بثمنه تمر للسـنة المقبلة ، والذى يعجبنى أن يقسم تمر كل مسجد للشهر كله •

وأما الحلاء اذا لم يكن فى مـال المسجد سعة للتمر وللحلاء فالتمر أولى ، والله أعـلم •

*** مسـألة :**

ومنه : وفى وكيل المسجد اذا كان للمسجد بيدار غير ثقة اذا خان هـذا البيدار شيئا من نبات هـذا المسجد أيلزم الوكيل أم لا ؟

وهل عليه أن يكون معه حيث يقلع النبات من الفحول أم لا يلزمه ذلك حتى يتبين له الخيانة ؟

وهل يجوز للوكيل أن يعزل البيدار من مـال المسجد ويدخل غيره قبل ادراك الثمرة اذا كان البيدار غير ثقة ، وقـد أدخله فيه أم لا ؟

فعلى ما وصـفت ، أن وكيل المسجد يجتهد فى أمانته ، واذا كان البيدار خائنا فعليه أن يترك معه أحـدا غيره عند قـلاع الفحول التى للمسـجد •

وأما الضمان فلا يلزم الوكيل ضمان ما لم يعــلم أن البيدار خائن من مــال المسجد فيما ائتمنه عليه الوكيل ، الا أن يصــح •

وأما عزل البيدار عن بيدارته قبل دراك الثمرة فلا يعزل حتى ينقضى وقت دراك الثمرة ، وعلى الوكيل الاجتهاد فى أمانته ، والله أعلم •

*** مســألة :**

ومنه : وهل يجوز لوكيل المسجد أن يزرع مثل القت أو غــيره ، ويسلم غرامة الزرع من مــال المسجد أذا رآى ذلك صلاحا للنخــل ، وهل عليه غرم اذا نقص غلة الزرع عن الغرامة التى غرمها لهذا الزرع ، ولو كان فى ذلك صــلاح للنخل ، أم ينظر ما زاد فى النخل ، فان كان ما زاد فى النخل أكثر مما نقص من غرامة هــذا الزرع سلم هــذا الوكيل من الغرامة أم لا ؟ وهل يجوز اصــلاح نخل المسجد بالسماد أم لا ؟

وكذلك ما انهدم من جــدر أموال هــذا المسجد ، يجوز للوكيل تجديدها أم لا ؟ أرأيت وان كان زادها عما كانت أو نقصــها أيجــوز ذلك أم لا ؟

فعلى ما وصــفت ، جائز لوكيل المسجد أن يزرع مــال المسجد اذا كان فى ذلك صــلاح للمسجد ، ولا يلزم الوكيل ضمان اذا أنقصت غــلة الزرع عن الغرامة اذا كان فى الغرامة صــلاح للنخل ، ويجوز لوكيــل المسجد أن يصــلح نخل المسجد بالسماد •

وكذلك اذا انهدم من جــدر أموال المساجد فجائز للوكيل تجديدها ، وجائز له أن يزيدها رفعا عما كانت عليه ، أو ينقصــها أعنى قدر أموال المساجد اذا كان فى ذلك صــلاح ، والله أعــلم •

* مسـألة :

ومنه : وجوابه فيما عندى معناه فيمن نذر بلارية لمسجد ، ولـم يبينها لشىء معروف ؟

فانها تكون لعمارة المسجد المنذور له بهـا لا غير ذلك ، والله أعلم .

* مسـألة :

ومنه : وفيمن يفطر من فطرة المسجد ، ويأتى من عنده حلاء ، فاذا أكل تمرتين أو ثلاثا أكل من الحلاء الذى أتاه من عنده أيجوز ذلك أم لا ؟

فعلى ما وصـفت ، قال بعض المسلمين : اذا أكل من تمر الفطرة شيئا جاز له أن يأكل بعد ذلك من الحلاء ، وجائز له أن يرجع ثانية يأكل من تمر الفطرة .

وقال بعض المسلمين : اذا أكل شيئا من الحلاء فلا يجوز له أن يرجع ثانية يأكل من تمر الفطرة ، والقول الأول أكثر ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنه : وفى وكيل المسجد اذا لم يعرف متى أدخل فى وكالة المسجد ، وعزل عند النبات بعد سنين كثيرة أترى له الغلة المقبلة شيئا أم لا ؟ أرأيت وان قال الذى أدخله انه قرب القيظ أيكون حجة عليه أم لا ؟

قال : لا أقـدر أن أقول له فى الغـلة المقبـلة شىء ، وأنه على صـفتك هذه ليس له شىء ، وكذلك ان قال انه أدخـل فى وكالة هـذا المسجد قرب القيظ فهو حجة عليه لا له ، الا اذا كان أخـذ أجرته من ذلك القيظ ، والله أعـلم .

❊ مسـألة :

ومنه : ووكيل المسجد اذا أدخله الحاكم فى الوكالة يجز من غـلة أموال هـذا المسجد ، أو قال له بعشرة غلة مـال هـذا المسجد ، أيكون له من جميع غـلة أملاك المسجد من قعد الأرضين والدكاكين والمياه على كلا الوجهين ، أم بينهما فرق ، وهل يجوز له قبض هـذا الجزء الذى جعل له قبل السـنة أم يكون موقوفا فى يده حتى تحول السنة اذا كانت غـلة هـذا المسجد مدرة فى أوقات شتى أم كيف الوجه فى ذلك ؟

فعلى ما وصـفت ، جائز للوكيل أن يأخـذ أجرته من جميع غـلة هـذا المسجد من أروض وماء ودكاكين وطناء نخل ، وجائز له قبض أجرته فيما يحصل غلة للمسجد قبل دخول السنة ، والله أعـلم •

❊ مسـألة :

ومنه : وفى مسجد وجـد جداره قائما مقدار قامة أو قامتين ، أو أقل أو أكثر ، وفيه مكان أرفع من الآخر ، ولم يوجد له غماء ، وفى الظن أنه منهـدم ، هل يجوز أن يرفع جداره على قدر الأعلى منه ويغمى ، أم لا يجوز له ذلك الا حتى يصح بالبينة العادلة أم الشهرة فى هذا تكفى ؟

وهل تكفى الشهرة أن هـذا المسجد يفطر فيه من ماله ، وأن هـذا المـال يفطر بغلته الصائمون فى شهر رمضـان فى المسجد الفـلانى ، أو شهدوا أنه كان يؤكل فى الوقت الفلانى فى المسجد الفلانى ، هل تقبل شهادة الشهرة فى مثل هـذا ، وكم عـدد الشهرة التى تقبل وما صفتهم ؟

قال : اذا اطمأن القلب أن الموضع الخافق منهدم فجائز أن يرفعه على قـدر الأعلى وفيما عندى أن هـذا الذى وصفته الا منهدم ، وكذلك

الشهرة فى مثل هـذا اذا لم تكذبها شهرة ، واطمأن قلب المبتلى بذلك ، فلا يضـيق ذلك •

وكذلك اذا اشتهر شهرة لا ترد أن هـذا المسـجد يفطر فيه من ماله ، وأن هـذا المسجد يفطر بغلته الصائمون شهر رمضان فى المسجد الفلانى ، وشهدوا أنه يؤكل فى الوقت الفلانى فى المسجد الفلانى ، فاذا اطمأن القلب بذلك فذلك يضـيق •

وأما عـدد الشهرة فقال من قال من المسلمين ، ما عدا شـهود الزنى خمسـة •

وقال من قال : حتى يصيروا عشرة ، وقيل ثلاثة عشر ، وقيـل : بأربعين رجـلا •

وقال من قال : أربعون وفيهم عالم •

وقال من قال : أحـد عشر رجـلا •

وقال من قال : اذا اشـتهر الأمر وكثر ناقـل الخبر فذلك حـد الشـهرة •

وقال من قال : ثلثمائة وثلاثة عشر رجلا ، وكل قول المسلمين صواب معمول به ، والله أعـلم •

* مسـألة :

منه : وفى رجل لعله استطنى نخلا للمسجد ، وشرط على وكيـل المسجد ان جاءت النخل جائحة من قوم أو مطر أو ضاع التمر ، كان لى دراهم ، أيثبت هـذا الشرط أم لا ؟

الجـــواب :

وبالله التوفيق أن المطنى اذا شرط على وكيل المسجد هـذا الشرط على صـفتك هذه فقال بعض المسلمين : انه ثابت ، وقال بعض المسلمين : انه لا يثبت وتنتقض الطناء ، والله أعـلم •

* مسـألة :

ومنه : وفى وكيل المسجد ، هل له يمين على من أنكر شيئا من مال المسجد ، أم تكون اليمين لجماعة المسجد ، أم ليس فى مثل هذا يمين ؟

الجـــواب :

وبالله التوفيق على طريق الحق والصـواب ، أنه لا يمين فى مال المسجد لا للوكيل ولا لجماعة المسجد ؛ لأن أموال المساجد لا أيمـان فيهـا ، والله أعـلم •

* مسـألة :

وجوابه فى جماعة المسجد اذا رأوا ضـيقا وأرادوا أن يوسعوه من عرض أو طول ؟

انه جائز لهم ذلك اذا كانت أجرة الزيادة من مالهم ، وأنه يجـوز بناؤه الثانى على أكثر قول بعض المسلمين •

وأما اذا أراد الجماعة بناء برادة فى المسجد لم تكن من قبل ؟

فجائز ذلك على نظر الصـلاح ، وأما فى الحكم فلا • وأما الحل

للسراج فجائز من مال المسجد ، وأما الفتائل فيعجبنى أن يتطوع الوكيل بذلك أو أحد من المسلمين ، والله أعلم •

*** مسألة :**

ومنه : وفى رجل يفطر من فطرة المسجد فى رمضان ، ثم خرج من المسجد لمعنى حدث له أو لغير معنى ، هل يجوز له أن يرجع يفطر أم لا ؟ كان خروجه من المسجد قدر عشر خطوات أقل أو أكثر ؟

فعلى ما وصفت ، أنه جائز له أن يرجع يفطر من تمر فطرة المسجد على صفتك هذه ، والله أعلم •

*** مسألة :**

ومنه : وفى الذى ينتقض عليه يوم من صيام شهر رمضان ، مثل من أكل ناسيا أو شتم أحدا أو كذب أو اغتاب مسلما وأشباه هذا مما يلزمه فيه بدل يوم ، هل له أن يفطر من فطرة المسجد أم لا ؟

وكذلك الصبى اذا صام أو لعماره أو اصلاحه ؟

فقال قول بعض المسلمين : يصلح بتلك الدراهم المسجد مثل جدره وسطحه •

وقال بعض : انه جائز أن تجعل تلك الدراهم للحصر والسراج والأبواب •

وأما الذى يوصى به للمسجد من ضمان لا غير ذلك فقال بعض : يكون اصلاح المسجد ، والله أعلم •

* مسـألة :

ومنه : وأما السماد لمـال المسجد اذا كان فيه صـلاح فى النظر للمسـجد ؟

فانه يجوز أن يشترى من مـال المسجد ، والله أعـلم •

* مسـألة :

ومنه : واذا كان مـال المسجد لمـا شاء جماعته وأرادوا اذا أراد القائم به من وكيل أو محتسب أو جماعة شراء شىء وبيعه أو شىء من مصالحه ومصالح ماله من جميـع الأشـياء ، ويكون برأيهم كلهم أو البعض منهم ؟

فعلى ما وصـفت ، يعجبنى أن يكون برأى الجميع ان أمكن ذلك ، وان لم يمكن فيجزى أن يكون برأى ثلاثة فصاعدا ، والله أعـلم •

* مسـألة :

ومن جوابه فى النضح بالمـاء لصرحة المسجد : اذا لم يكن ضرر فأرجو أنه لا يضـيق ، وأما أجرة من يكسحه اذا كان فى ذلك صـلاح فلا يضيق أن تكون الأجرة من مـال المسجد ، والله أعـلم •

* مسـألة :

ومنه : واذا أوصى لهـذا المسجد من ضمان أو غير ضمان أو أقر له ؟

فقال بعض المسلمين : لا يكون ذلك الا فى جدره وسطوحه لا غير

ذلك ، وأرجو أنه لا يخرج من أقوال المسلمين أن يجعل فى أبوابه وتصابيكه وما أشـــبه ذلك •

وقال بعض المسلمين : لجدره وسوحه ، والله أعــلم •

* مســألة :

ومنه : وتشــابيك أبواب المســجد وأبوابه ومماريقه من مــاله أيجوز أم لا ؟ كان ماله لمــا شاء من جماعته وأرادوا أو لم يكن الا ماله هكذا ، وكذلك الذى أوصى له به ليصنع له به هــذا الذى أوصى له به ؟

فعلى ما وصفت ، اذا كان فى ذلك صــلاح فجائز جميع ما ذكرته على قول بعض المسلمين ، والله أعــلم •

* مســألة :

ومنه : والبرادة وينزف منها فى البرادة للمسجد ، وأناس أيضــا ينزفون منها فى المسجد وخارج المسجد ، اذا أريد أن يُصــنع حوض فى البرادة فى جانب منها للوضوء ، وكان صــلاحا أيجوز أم لا ؟

وان كان حوض من قبل هناك أيزاد برفع أم يقصر ، ويصرج المصب قرب البئر لأجل الوطء هناك أم لا ؟

* الجــواب :

اذا كان صــلاحا للمسجد فجائز من مــال المسجد على قول بعض المسلمين ، وفيه قول أنه يكون من مال من أراد فعله ، والله أعــلم •

* مســألة :

ومنه : أن الشراء لمــاء المسجد من مــال المسجد على نظر الصلاح ؟

فجائز ، كان الشراء بالقطع أو الخيــار ، كل ذلك جائز على نظر الصــلاح ، كان الشراء مــاء أو مالا أو منزلا ، ولا يحتاج البيع للمسجد الى تصــديق .

وان تلف الشراء الذى اشترى للمسجد قبل أن يكون للمسجد من الغــلة بقــدر دراهمه ؟

فعلى المشترى الضمان ، ويجوز أن يكتب الدراهم على البائع أن يقبضــها ، ولفظ البيع أن يكتب الكاتب أقر فلان بن فلان الفلانى بأن عليه لمسجد كذا من قرية كذا كذا كذا لارية فضــة ، وقد باع له بحقه هــذا ماله المسمى كذا من قرية كذا الى تمام اللفظ .

* مســألة :

ومنه : أن الوكيل الذى يصــلح أن يكون وكيلا للمسجد ، فهو اذا كان ثقة ، وأما الذى يقيم الوكيل للمســجد فهو الحاكم ، وان تعــذر الحاكم فجماعة المسجد اذا كانوا عدولا وأمناء .

وأما قول وكيل المسجد اذا قال فى مــال المسجد هذا لكذا وهــذا لكذا فقوله مقبولا اذا كان مــال المسجد من قبل فى يده ، وكذلك المحتسب للمسجد اذا كانوا عدولا فقولهم مقبول ، وان كانوا غير عدول فلا يقبل قولهم الا على الاطمئنانة ، وجائز لمن دخل المسجد أن يأخذ من تفرقة المسجد ولو لم يعرف ســنته ، وذلك على الاطمئنانة ، والله أعــلم .

* مسـألة :

ومنه : ويجوز أن يعطى مال المسجد بالسهم لمن يسـقيه أو عياقه لمن يزجره ، ويجوز أن يوكل الوكيل ويعطى من ماله المسجد سـهم من ماله ، ولا غرامة على الوكيل من أجرة مـال المسجد ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنه : وفى مـال المسجد اذا كان فيه زور يابس وكرب وغير ذلك من الحطب اذا أريد بيعه ، أيباع بالنداء فى المـال أم يسـام من غير مناداة دلال ؟ وكذلك الشىء الذى يباع له أعنى المسجد من شىء فاضـل مثل تمر وعبس وجـذوع ودعون وحبال وبسـاط قـديم ، أو سـمة أو قربة أو دلاء أو ما يشبه ذلك ؟

وكذلك صرمه الفاضل أو نخـلة واقعة وكل ما كان فيه صلاح فى بيعه اذا تفانا عنه ، أعنى المسجد وبيع سراجه اذا كان ليؤخذ أفضل منه اذا كان ضـائعا كل هـذا أيجوز من ماله اذا كان أصلح أم لا ؟

وكذلك مردمته ونصـبه يجوز بيع ذلك أم لا ؟

فعلى ما وصـفت ، ان بيع جميع ما ذكرته جائز وينظر القائم بأمر المسجد ما باعه للمسجد اذا كان البيع بالنداء أصـلح ، فانه يباع بالنداء ، وان كان بيع المساومة أصـلح فانه يباع بالمساومة ، وأما البيع فى المسجد فلا يعجبنى ذلك ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنه : وكذلك بيـع أبواب المساجد اذا كانت قـديمة ونقرت من الخشش الا أنها بعد أن تفك وتسد ، هل يجوز بيعها وشراء غيرها أفضل

منهـا ، وربما أنها كافية فى الحاضر ، وكذلك الأبواب كلها أو بعضها يجوز أم لا ؟ لأنه أصلح أعنى الحديث ، لكنه بعد كاف أعنى الأول ؟

فعلى ما وصـفت ، أن بيع ما ذكرته جائز لأن المسجد يعمل له مثل ما يعمل الانسان لنفسه ، والله أعـلم •

* مسـألة :

ومنه : وعمار المسجد اذا كان من قبل بجـذوع نخل وأراد الوكيل أن يعمره بخشب وجرد خشب أو كان من قبل بخشب ليعمره من بعـد بجذوع نخل أم لا ؟

وكذلك ميزابه والجذوع لتصبغ بصبغ أحمر أو أسود وتنقش ، كل هـذا يجوز من ماله أم لا ؟

وكذلك الحل لدهن الأبواب أو العمار عمار الخشب والتشابيك اذا كان أصـلح فى النظر ؟

وكذلك السماد لماله وهيسه وقعـادة المـاء لماله اذا كان له مـاء لا يكفيه ، ويعطش أيجوز أم اذا كان ماله لمـا شاء جماعته وأرادوه ؟

فعلى ما وصفت ، أن جميع ما ذكرته جائز اذا كان فى ذلك صلاح ، والله أعـلم •

* مسـألة :

ومنه : وجائز أن تسد أبواب المسجد اذا خيف أن تدخلها السباع

سدا لا يمنع الداخلين ليصلى فيه ، ولا يجوز أن تقفل لئلا يجىء أحـد ليصـلى فيه ، ويجـد الأبواب مغلوقة ، والله أعـلم •

وكذلك الباب والمماريق لصرحة المسـجد اذا لم يكن من قبـل ، فلا يعجبنى ذلك وبعض المسلمين على نظر الصـلاح •

وأما النصب للقرب اذا لم تكن من قبل فذلك جائز اذا كان ذلك صلاحا للجماعة على قول بعض المسلمين ، وبعض لم يجزه •

وأما نقش الجذوع بالسواد اذا لم يكن ذلك صـلاحا للجـذوع فلا يعجبنى ، وأمـا الحصر والسراج اذا لم يكن ذلك من قبل ففى ذلك اختـلاف •

وأما الفطرة والهجور اذا لم يكونا من قبل فلا يجوز ذلك من مـال المسجد ، والله أعـلم •

*** مسـألة :**

ومنه : وأما اذا أوصى بنخلة لمسجد كذا ثم قال بعد ذلك للفطرة أو للهجـور ؟

فقال بعض المسلمين : انها تكون لعمار المسجد •

وقال من قال : تكون للهجـور أو للفطرة ، وجائز الأخـذ بهـذا القول ، والله أعـلم •

قال الناسخ : وجدت فى آثار المسلمين أن الانسان يعمل فى مـال المسجد مثال ما يعمل فى ماله من الصلاح ، وجائز صرف النخل عن بعضه بعض على نظر الصـلاح ، وكذلك صرف الشجر عن الشجر أو عن النخل كل ذلك جائز صرفه عن بعضـه بعض على نظر الصـلاح ، وكذلك صرف

النخل التى لا ثمر لها أو تثمر ثمرة ضـعيفة اذا كانت عوانا على نظر الصــلاح ، وكذلك جائز أن يجبـدر مــال المسجد على نظر الصــلاح ، والله أعــلم • رجع الى جواب الشيخ رحمه الله •

*** مســألة :**

ومنه : وبرادة المسجد يجوز أن تصلح من مال المسجد ، والله أعلم •

وكذلك جائز أن يطنى مال الفطرة الذى هو لفطرة المسجد ، ويشترى بالقيمة تمرا ليفطر به فى المسجد ، ولا أعــلم فى ذلك علة تمنع كان المال للفطرة أو للهجــور •

وأما النخل التى أوصى الموصى بثمرتها تؤكل هجــورا فى مســجد معلوم ، فان هــذه النخلة لا تطنى بل تؤكل الثمرة بنفســها كما أوصى الموصى ، وأما اذا فضــلت الثمر من الهجور أو لــم يصــح لها أحــد يأكلها ، أو كان فى شهر رمضان أعنى أدركت الثمرة فانه جائز أن يباع ما فضل من التمر ويشترى بثمنه تمر أو رطب للهجور ، وكذلك جائز أن تطنى الثمرة اذا لم يمكن أكلهــا وأدركت الثمرة فى شــهر رمضــان ، والله أعــلم •

وأما بيع ثمرة مال المسجد بالمساومة أو بالمناداة جــائز ، وكذلك ماؤه الفاضــل وحطبه ، وكلما يؤول منه أو من ماله وأريد بيعه فجائز ، وكذلك الشراء له أو لماله على نظر الصلاح ، والله أعــلم •

*** مســألة :**

ومنه : أن البيع فى المسجد يكره ولا يبلغ به الى حرام ، وأما اذا وقع اضطرار للبيع فى المسجد فالاضطرار غير الاختيار ، والله أعــلم •

*** مســألة :**

ومنه : ووقت الفطــور والهجور من أى وقت الى أى وقت اذا أوصى بمثل هــذا ليؤكل فى المسجد ؟

فان ذلك يكون على العــادة الجارية بين الناس فى وقت الهجــور والفطــور ، والله أعــلم •

*** مســألة :**

ومنه : واذا أوصى للمسجد بكذا كذا ، ثم قال الموصى ليؤكل ثمرتها فى المسجد الموصى به للمسجد من نخل أو مال أو ما أشبه ذلك ، أيجوز ثمرته أو غلته فيه ، يعنى الموصى به للمسجد من نخل أو مال أو ما أشبه ذلك ، أيجوز أن يمتثل به مثل ما قال من بعد ، لأنه قبل أوصى للمســجد الفلانى بكذا ، ثم قال : تؤكل ثمرته فيه أو غلته كان اقرارا أو وصــية بالأصــل له أو قال يفطر بغلته أو ثمرته فيه ؟

فعلى ما وصــفت ، أن هــذا الاقرار أو الوصــية يكون لعمار المســجد لا لغيره •

وقال بعض المسلمين : انه جائز أن يمتثل به ما جعله المقر أو الوصى من فطرة أو غيرها ، والله أعلم •

*** مســألة :**

ومنه : والذى ينادى على غلة مال المسجد أو الشىء الذى يباع له أيجوز لكل أحــد من الناس من ثقة أو مأمون أو غير ثقة اذا لم يوجــد الثقــة المأمــون ؟

فلا يضيق أن يستعمل غير الثقة المأمون ، ويكون الوكيل أو القائم بأمر المسجد مطلعا على ما ذكرته ، والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : والنخلة الموصى بها للفطرة فى مسجد كذا أو مسجد كذا للفطرة ، أو لفطرة شهر رمضان ، ولم يقل يفطر بغلتها صائمو شهر رمضان كيف حكمها ؟

فعلى ما وصفت ، جائز ذلك أن يفطر بها فى شهر رمضان ، والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : والمحتسب للمسجد اذا انتقل عنه الى بلدة أخرى بعيدة عنه وضاع ماله أعليه ضمان أم لا ؟ اذا كان فيه جماعة ثقات أو غير ثقات ، أو أمناء أو متهمين ، ولو واحدا وأكثر أم لا ؟

فعلى ما وصفت ، اذا انتقل من البلد فلا يلزمه شىء من قبل مال المسجد ، والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : والمسجد اذا كان ماله لما شاء جماعته وأرادوا ، ثم ان جماعته انتقلوا عنه الى غيره من المساجد ، وبقى فيه جماعة وربما يصلى فيه أحد وجده من أحد أو أكثر ، وأراد الوكيل لهذا المسجد أن يقطع سنته المتقدمة من أكل أو ماء أو تفريق لما رآى من قلة الجماعة ، هل يجوز له أن يقطع عند ذلك كله أو بعضه ، وكذلك ثمرة الفطرة ؟

فعلى ما وصــفت ، أما الفطرة فلا تقطع عنــه ، وأما الذى على مشيئة الجماعة فاذا لم يكن جماعة فجائز قطعه ، واذا كان له جماعة ولو كانوا قليلا فلا تقطع السنة المدروكة ، والله أعلم •

*** مســألة :**

ومنه : واذا لم يجز قطعه ولم يجىء اليه أحــد ليأكله أو يجىء اليه قليل ، ويفضــل منه ، أيجوز للوكيل أن يذكر لمن يريد من الناس أن يأتى المسجد ليأكل من ذلك ، أو يأخــذ من التفريق من خيران المسجد أو غيرهم ؟

فعلى ما وصــفت ، فى مال المسجد أن هــذا المال لكذا ، وهــذا المال لكذا ، وهذه النخلة لكذا ، وخاصــة اذا كان هــذا الوكيل ممن يؤمن على ذلك ، ولم تعلم منه خيانة ولا كذب فى قوله ، وخاصــة فى مثل هذا اذ لم تزل أمور الناس على ذلك ، والله أعــلم •

*** مســألة :**

ومنه : وفى النخلة التى أوصى بثمرتها للهجور فى مثل كذا اذا لم يحضر ناس فيه ليتهجروا فيــه ؟

فعلى ما وصــفت ، اذا لم يصــح لهذه النخلة من يتهجر بها ، وكان يخاف على ثمرتها الضــياع اذا تركت للحصاد فجائز أن تطنى الثمرة ، ويشترى بالثمن رطب أو تمر ليتجهر به •

وكذلك اذا فضــل شىء من الهجور من ثمرة النخل فجائز أن تطنى اذا كان يخاف على الثمرة الضــياع اذا تركت للحصاد ، فان الثمرة تحصد ويتهجر بهــا ، والله أعــلم •

* مســألة :

ومنه : وفى المسجد اذا كدس تحته تراب أو سماد أو هدم أو رمل أو حصى أو تبن أو غفة أو زور لاصــقا بجداره ، وكان فى النظر يضر به ان تركه ، أو ان جاء السيل أو ترطب ضره ؟

فعلى ما وصــفت ، أنه ينكر على من وضــعه على صفتك هــذه ، وان امتنع فانه يحبس ، والله أعــلم .

* مســألة :

ومنه : واذا وجــد الكنيف على المسجد ، ولم يعــلم أنه قبــل المسجد أم لا ؟

فانه يصرف اذا كانت له أذية على المسجد ، وان كان الكنيف قبل المسجد فان الرائحة تصرف عن المسجد ، والله أعلم .

* مســألة :

ومنه : والبناء قرب المسجد اذا أراد أحــد أن يحدث شــيئا لم يكن من قبل ؟

فاعــلم أن البناء اذا كان لا يكرب المسجد ولا يمنع دخول الهبوب عن المسجد ، ولم يكن على المسجد ظلام من البناء فجائز البناء لمن أراد أن يبنى فى ملكه ، وان كان فى البناء ضرر على المســجد فلا يجــوز ، والله أعــلم .

* **مسألة :**

ومنه : واذا أوصى للمسجد بشيء من الدراهم ، أو أقر له بها أو وصية من ضمان له ، ولم يفسر لشيء معلوم الا أنه أوصى للمسجد الفلانى بكذا كذا أيجوز للحصر والأبواب أو السراج ، أم لا ؟

فعلى ما وصفت ، أن هذه الدراهم يصلح بها المسجد مثل جدره وسطوحه على أكثر القول .

وقال من قال من المسلمين : ان هذه الدراهم تجوز للحصر والأبواب والسراج ، والله أعلم .

* **مسألة :**

ومنه : وفى المسجد اذا كان فى يد أحد محتسب أو وكيل ، ثقة أو غير ثقة ، أقامته جماعة فيهم ثقة أو لا ثقة فيهم ، أقام به وبماله ما شاء الله من الزمان ، ثم أقيم وكيل غيره ، ولم يعلم السنة فيه كيف يكون ماله فيه ولماذا ؟ وهل يقبل قول الذى كان فيه الذى هو موصوف هنا أن هذا الشيء لكذا وكذا من قول جماعته أيضا اذا كانوا ثقات أو غير ثقات أو أمناء أو فيهم من يؤمن ، أعنى فى تخبيرهم عن مال المسجد أنه لماذا ؟

وكذلك ان كان قبل المحتسب أو الوكيل المذكور هنا أحد غيره محتسبا أو وكيلا صفته كذلك أيقبل منهما كلاهما أو أحدهما ؟

فعلى ما وصفت ، اذا كان الجماعة ثقات أو أمناء فجائز قولهم ، وان كانوا غير ثقات ولا أمناء فلا يقبل قولهم الا على الاطمئنانة ، وكذلك الوكيل أو المحتسب ، والله أعلم .

وكذلك اذا قالوا : ان فى مـال فلان نخلة للمسجد ، وله كذا أثر مـاء من فلج كذا ، والمال الفلانى له أو الشجرة التى فى مال فلان ، أو نخـلة له عن فلج قرب الطريق أو فى مـال لا يملك أمره ، هل يجـوز له حـوزه أم لا ؟

فعلى ما وصفت : لا يضيق ذلك على الاطمئنانة ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنه : وأما اقامة الوكيل لليتيم اذا أراد أحـد من حـكام المسلمين أو جماعة المسلمين اقامة وكيل له ولصـلاح ماله ؟

فلا يجوز لهم أن يقيموا له الا وكيلا ثقة مرضـيا ، وأما غير الثقة فلا يجوز ، وكذلك المسجد مثل اليتيم .

ولفظ الوكالة فاذا قال الحاكم : قـد أقمتك يا فلان وكيـلا لليتيم فلان بن فلان للقيام به وبماله ، وللقيام بما يصـلحه ويصـلح ماله ، ولتجرى عليه النفقة من ماله ، فهو كاف عندى .

وكذلك جماعة المسلمين عند عـدم الحاكم من المسلمين يقولون : قـد أقمناك على ما تقـدم من اللفظ ، فأما الحاكم فلا يحتاج الى حضرة
قـد أقمناك على ما تقدم من اللفظ ، فأما الحاكم فلا يحتاج الى حضرة
حضرة من يكون لهم الرأى فى هـذا البلد من الاثنين فصاعدا .

وأما وكيل المسجد واليتيم والمحتسب هما اذا أراد بيـع شىء من مالهما فيما يجوز لهما بيعه أو أرادا أن يشتريا ذلك بنفسهما ، وان كانا

يبيعا ذلك بنداء فانهما يأمران أحـدا يشترى لهما ذلك بـ... ـلم ممن يأمرانه هو بالنداء على ذلك الشيء ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنه : وفى مال بين مسجدين أصـله وأحدهما قائم فيه غير ثقة أو مأمون أيجوز أن يطنى هـذا نصيب المسجد ويقبض منهم للمسجد الذى هو فى يده أم لا ؟

فعلى ما وصـفت ، أن وكيل المسجد يجوز له أن يأمر من يسـقى مـال المسجد ، ولو كان المـال بين مسجدين ووكيل المسجد الآخر غير ثقـة فجائز لأن هـذا من الصلاح .

وأما اذا طنى وكيل المسجد الذى هو غير ثقة ، وأعطى الآخر حصة المسجد ففى ذلك اختلاف ، والله أعلم .

* مسـألة :

ومنه : والمـال اذا كان بين مسجدين فانه لا يجوز قسم هذا المـال بل يترك بحاله ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنه : ونخل المسجد اذا أثمرت ثمرة كثيرة ؟

فانه يجوز أن يخف عنها اذا كان صلاحا ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنه : ووكيل المسجد أو المحتسب اذا أخـذ أو اشترى شـيئا للمسجد ، أو لماله اذا لم تحضر له دراهم للمسجد فى بعض الأوقات ؟

فانه جائز له أن يسلم من عنده ويأخـذ عوض ما سلم اذا نوى عند تسليمه ليأخـذ العوض ، والله أعـلم •

* مسـألة :

ومنه : وكذلك اذا أوصى لمسـجد أو أقر بكذا كذا لارية أو أطنى بكذا كذا لارية أيجوز له أن يؤخـذ له عباسيات أو محمديات أو فلوس نثر أو شاخ أو أوصى له بنوع من هـذه الأنواع ليأخذ له النوع الآخر بالصرف ، ليضـم له هـذا النوع ؟

وكذلك اذا أوصى الهالك بكذا كـذا لارية ليسلم له عنه غيرها من هـذا الجنس أيبرأ أم لا ؟

وكذلك اذا سلم الورثة أو الواصى غير ما أوصى به أو أقر به عوضا عن الدراهم برضا من الشيء أيبرأ أم لا ؟

فعلى ما وصـفت ، جميع ما ذكرته جائز الا أخـذ العروض عن الدراهم برأى من له الشيء ، ففى ذلك اختلاف ، والله أعـلم •

* مسـألة :

ومنه : لفظ الوكالة اذا أراد الحاكم أن يوكل وكيلا ؟

فانه يقول قـد أقمتك يا فلان وكيلا لمسجد كذا من قرية كـذا فى القيام به وبمصالحه ، وما يحتاج له ، وفى القيام بماله وبمصالح ماله ، وفى بيع غلة ماله وفى قبض بيع غـلة ماله ، وقـد فرضت لك ثمن غلة ماله أجرة لك بما جعلتك فى هـذا المسجد المذكور هنا ، وعلى ما تقـدم من اللفظ ، فيقول الوكيل : نعم قـد قبلت ، واذا كان هـذا اللفظ يقرؤه أحـد على الحاكم فاذا أتم اللفظ فيقول الحاكم : نعم ، ثم يقول الوكيل بعـد : نعم ، قد قبلت •

* **مسـألة :**

وكذلك صرم مال المسجد اذا أريد هيس المال ليقشبه ويخف منـه زور رطب ، وكذلك النخل الصـغير لأجل الهيس ، وكذلك الشجر رطبا كان أو يابسا لتصرف عنه كلها لأجل شيء من النخل أو غيره يجوز ذلك أم لا ؟

فعلى ما وصـفت ، جائز صرف جميع ما ذكرته على نظر الصلاح ، والله أعـلم •

* **مسـألة :**

ومنه : وفى المسجد اذا كان له بسط مفروشة واحـد فوق واحد ، أيجوز أن يشترى له بسط لترضف اذا كان الذى فيه يكفى •

وكذلك البسط التى تفرش خارجا فى الصرحة فى الحر ، أيجوز أن يشترى له بسط مناضـف وينقل لها من داخل بسط مناضف ؟

فعلى ما وصـفت ، اذا كان للمسجد بسط تجزيه فلا يعجبنى أن يشترى له بسط غير ذلك وكذلك يجوز أن يشترى بسط مناضف ، وكذلك يجوز أن يؤخـذ من البسط التى داخل المسجد وتفرش فى صرح المسجد فى زمن الحر ، وكذلك يجوز بيع ما قـدم من بسط المسجد وجحاله وقربه على نظر الصـلاح ، والله أعـلم •

* **مسـألة :**

ومنه : وكذلك يجوز أن يشترى الجبيب الذى يؤكل فيها فى المسجد للهجور والفطور ، وكذلك القفر الذى يؤتى بهـا لذلك ، والله أعـلم •

❊ مسـألة :

ومنه : والنوى الذى من الهجور والفطور فى المسجد ، كيف يفعل فيه ، ويجوز أن يباع أم لا ؟

وان جاز ما يفعل بثمنه كان الذى يؤكل موقوفا أنه لكذا وكذا وكان مـال المسجد لـما شاء جماعته وأرادوا ؟

فعلى ما وصـفت ، جائز أن يباع ويشترى بثمنه تمر ويؤكل فى المسجد ، والله أعـلم .

❊ مسـألة :

ومنه : وأما الذى يوصى به المسجد فأكثر القول أنه يكون لعماره ولسطوحه ولجـدره ، وفيه قول أنه يجوز أن يجعل فى أبوابه ، وحـل سراجه وميزابه ، وما أشبه ذلك ، والله أعـلم .

❊ مسـألة :

ومنه : وأجرة من يكسح المسجد أو ينفض بسطه لأجل الصـلاح ، فانه يعجبنى أن يكون من مال المسجد ، وفيه قول غير ذلك ، والله أعلم .

❊ مسـألة :

ومنه : وصرم اذا كان ماله مستغنيا عن الفسل ؟

فانه يجوز أن يباع ، وكذلك جائز أن يخشى من غير أن يباع اذا كان فى ذلك صـلاح ، والله أعـلم .

* مسألة :

ومنه : وكذلك سميم المسجد اذا قدمت وهتكت أن تباع أو يرمى بهـا عن المسجد ، وكذلك بسطه وجماعته اذا لم يكن لهـا ثمن ليرمى بها عنـه يجوز أم لا ؟

فنعـم جميع ما ذكرته جائز أن يرمى به اذا لم يكن له ثمـن ، والله أعـلم .

* مسألة :

ومنه : وأما اغلاق أبواب المساجد فى وقت الصـلاة فلا ، وأما فى غير وقت الصـلاة فجائز ، والله أعـلم .

* مسألة :

ومنه : والمسجد اذا كان له أبواب مركبة أيجوز أن تغلق بعد هبوط الجماعة ووقت تلك الصـلاة بعده باق مخافة السباع بعد صلاة العتمة والصـبح والعصر ، أو ما كان اذا أريد الصلاح للمسجد ؟

فعلى ما وصـفت ، جائز ذلك على نظر الصلاح ، والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : واذا لم يعـلم مال المسجد بشىء معلوم ولم تدرك سـنة متقدمة فحـكم ماله لعماره والله أعـلم .

*** مسـألة :**

واذا أوصى بنخلة لمسجد كذا ، ولم تذكر لشىء معلوم ؟

فان النخـلة تكون لعمار المسجد على صـفتك هذه ، وتنفذ غلة هـذه النخلة فى عمار المسجد ، والله أعـلم •

*** مسـألة :**

ومنه : وأما اذا أوصى بهـا للمسـجد ، ثم قال : تؤكل ثمرتها فى هـذا المسجد ، أو قال يتهجر بثمرتها أو بغلتها ؟

فسمعت عن الشيخ صالح بن سـعيد أنه لا ينتفع بقوله ان ثمرة هـذه النخلة تؤكل فى المسجد أو يتهجر بها ، بل تكون الثمرة لعمـار المسجـد •

وقال بعض المسلمين : انه جائز أن تؤكل ثمرة هذه النخلة فى المسجد أو يتهجر بهـا اذا كان اللفظ والكلام متصلا ، والله أعـلم •

*** مسـألة :**

ومنه : وأما الذى يوصى به لشيئة الجماعة ففى ذلك اختلاف :

قال بعض المسلمين : ان مشيئة الجماعة لا تكون الا لعمارة المسجد ، أو لفطرة المسجد •

وقال من قال من المسلمين : ان مشيئة الجماعة لـما أرادو والجماعة هم جماعة هـذا المسجد القائمون به ، المحافظون على الصـلوات فيه ، والله أعـلم •

* مسـألة :

ومنه : وكذلك اذا أوصى أو أقر بكذا كذا لارية لمسجد من ضـمان أو غير ضـمان ولم يذكر غير ذلك ؟

فالذى يعجبنى من القول أن تكون هـذه الوصية والاقرار لاصلاح جـدره وسطوحه وميازيبه ، فان المسجد لا يحتاج لاصلاح هـذه ، فان الدراهم تحفظ الى أن يحتاج •

وأما ان أوصى للمسجد أو أقر لصـلاحه ولعماره ؟

فقال بعض المسلمين : لا يكون ذلك الا لجـدره ولسطوحه •

وقال من قال : يجوز للبسط والحل للابواب أو للحل للسراج ، واذا قـدم من ضمان أو أكثر فأكثر قول المسـلمين أن ذلك سواء ، والله أعـلم •

* مسـألة :

ومنه : وصرحة المسجد اذا لم يكن عليها جـدار ، وأريد أن يصنع لـها جـدار على حافتها ، أو كان من قبل ، وأريد أن يرفع الجـوز من ماله أم لا ؟ اذا كان فى النظر أصلح ؟

فعلى ما وصـفت ، يعجبنى أن تكون الزيادة من مال من أراد أن يبنيـه ، والله أعـلم •

* مسـألة :

ومنه : وفى المسجد اذا كان فيه وكيل ، ثم تعذر أو عذر عن وكالته ،

وأراد رجل آخر أن يتوكل أو يحتسب فيه فى قيامه وقيام ماله ، اذا أراد الرجل أن يعرف مال هـذا المسجد أيكتفى بخبر من كان فى يده مـال هـذا المسجد ليخبره أن له فى موضع كذا كذا ، كذا نخلة ، وله فى مال فلان نخـلة كذا ، أو فى مال مسجد كذا نخلة له كانت الأموال التى فيها نخـل هـذا المسجد ليتيم أو غائب أو مسجد أو من لا يملك أمره ، أيجوز لهذا أن يقبل على هـذا المعنى ويتصرف فى هذا النخل من طنى أو غيره ، كان الوكيل الأول ثقة أو غير ثقـة ، أو مأمونا دخل بأمر جماعة هـذا المسجد ثقات أو غير ثقات ، أكله سـواء أم لا ؟ اذا أدرك هـذا الوكيل الا هـكذا ؟

فعلى ما وصفت ، جميع ما ذكرته جائز ومقبول لأن أمور الناس لم تزل على هـذا والاطمئنانة حـكم من أحـكام دين الله عز وجل ، والله أعـلم .

*** مسـألة :**

ومنه : وفى بسط المسجد كم واحـد يعجب فوق بعضـهن بعض ليكون واحـد ضعيفا والآخر أخير سـوى ، والآخرون أم اثنين يكفى أم على النظر الا أنه اذا كان شىء أبقى للذى هو فوق فى النظر ؟

فعلى ما وصـفت ، ليس فى ذلك حـد محـدود ، وانما هو على النظر ، والله أعـلم .

*** مسـألة :**

ومنه : واذا أوصى لمسـجد كذلك لاصـلاحه ولعماره فقال بعض

المسلمين : انه يجوز لاصلاح جدره ولسطوحه ولبسطه ولسراجه ولأبوابه لتدهن بالحـــل ، وهو أكثر القول .

وقال من قال : لا يكون الا لصلاحه فقط ، والله أعلم .

✻ مســألة :

ومنه : وفى المسجد اذا كان فى الشتاء لا يصـــلى فيه جماعة للمغرب والعتمة من أجل أنه فى الأموال ، ويصـــلى فيه جماعة فى زمان الحر اذا تحول الناس ، ثم حـــدث فيه جماعة فى زمان الشتاء ليلا ونهارا ، وله مـــال مجعولة غلته لما شاء جماعته ، وأرادوا أيجوز أن يحـــدث له سراج من مـــال هذا اذا كان من قبل لم يسرج فيه أم لا ؟

ففى ذلك اختلاف ، ولا يضيق على قول بعض المســـلمين ، والله أعـــلم .

✻ مســألة :

ومنه : وأما كسح المسجد فجائز ذلك وذلك من الصـــلاح ، وجائز له أن يستأجر له من ماله من يكسحه ، والله أعـــلم .

✻ مســألة :

ومنه : وفى أرض لمسجد مرتفعة عن المـــاء أيجوز للوكيل أن ينزلها ؟

فنعم جائز للوكيل أن ينزل أرض المســـجد على نظر الصـــلاح ، والله أعـــلم .

* مســألة :

ومنه : وفى وكيل المسجد يبيع شيئا للمسجد مثل حب أو تمر أو غير ذلك ، ويأخذه المشترى ويقول للوكيل : حتى أعطيك غدا وبعد غد ، ثم بعد اشترى الوكيل من عند هــذا المشترى من حب المسجد أو تمره شــيئا ، وقال : سلم عنى للمسجد ما عندك لى ، وما بقى اتركه عندك أيجوز ذلك على هــذه الصــفة أم لا ؟

فنعم جائز على صفتك هــذه ، والله أعــلم •

* مســألة :

ومنه : واذا قال جماعة المسجد : نريد أن تفرق لنا كذا وكــذا مثل الحلواء والشنجال وما أشبه ذلك ، فقال لهم : اشتروا وأعطيكم دراهم ، وفرقوا أنتم وأنا سائر الى نزوى أو الى بهــلا أو الى شىء من البلدان ، وفرق الجماعة والوكيل غير حاضر ، وتركوا له سهما مثل أحــد الجماعة أيسعه ذلك ، وهل يحل له أخــذه أم لا ؟

فعلى ما وصفت ، فنعم يسعه ذلك اذا كان الجماعة الذين أمرهم من ثقات المسلمين ، وكذلك جائز أن يأخــذ سهمه ، والله أعلم •

* مســألة :

ومنه : وجائز لوكيل المسجد أخــذ فريصــته بنفسه ، وكذلك جائز أن يأخــذ ســهمه من التفرقة ، ويعجبنى أن يشترط ذلك عند الوكالة ، وأما أن يفضــل أحــدا على أحــد فى التفرقة : فقال بعض المسلمين : انه جــائز •

وقال من قال : ذكون بالسوية ، والله أعــلم •

* **مسألة :**

ومنه : واذا كان على دراهم للمسجد والوكيل غير ثقة ، وجماعة المسجد غير ثقات ، يجوز لى أن أسلمها فى تفرقة المسجد أو سراجه ، أو فى شىء من اصلاحه من غير مشورة من الوكيل والجماعة ؟

فاذا جعلت الدراهم التى عليك فى صلاح المسجد اذا كانت الدراهم التى عليك لاصلاحه ، أو جعلتها لتفرقة المسجد ، أو فى سراجه فجائز ذلك ولو لم يكن برأى الوكيل ولا الجماعة ، والله أعلم .

* **مسألة :**

ومنه : وفى رجل وكيل لمسجدين دار شىء من الحساب على أحد المسجدين على المسجد الآخر أيجوز للوكيل أن يأخذ من دراهم المسجد الذى عليه ، ويجعلهن فى دراهم المسجد الذى له من غير أن يقبضهن ثقة .

وكذلك اذا أمر الوكيل رجلا أن يطنى نخلة من مال عمار هذا المسجد للهجور أيحتاج أن يقبض الثمن غيره أم لا ؟

وكذلك الوصى اذا دار عليه شىء من مال الهالك ؟

فعلى ما وصفت ، يجوز ذلك اذا كان لينفذ فى الحال ، وأما اذا كان ليخلطهن فى دراهم غيرهن ، فيعجبنى أن يقبضهن ثقة ، والله أعلم .

* **مسألة :**

ومنه : وان وجد فى وعاء مكتوب هذه الدراهم للمسجد الفلانى ، ولم يوجد فى الدراهم بروة أتكون هذه الدراهم لهذا المسجد أم لا ؟

فعلى ما وصفت : هى للمسجد على الاطمئنانة اذا اطمأن قلب المبتلى بذلك أنها لهذا المسجد ، والله أعلم •

* مسألة :

ومنه : وفى جماعة المسجد اذا اجتمع رأيهم أن يوسعوا باب مسجدهم اذا كان ضيقا يجوز أم لا ؟

فعلى ما وصفت ، اذا كان فى ذلك صلاح جاز لهم ذلك ، ويعجبنى أن يكون ذلك من مالهم ، والله أعلم •

* مسألة :

ومنه : وفى جماعة المسجد اذا أرادوا لمسجدهم عمارا عن أصله الأول ، كانت تلك الزيادة فى صرحته أو خارجة فى موضع غير صرحته من ماله الأول أم لا ؟

فعلى ما وصفت : فى ذلك اختلاف :

قال من قال من المسلمين : انه يعمر من مال الزائد الذى زاد للمسجد من بعد ما زيد المسجد •

وقال من قال من المسلمين : جائز أن يعمر من مال المسجد على كل حال ، واذا كان مالا مجعولا على رأى الجماعة فجائز أن تعمر تلك الزيادة من ذلك المال المجعول على رأى الجماعة ، والله أعلم •

* مسـألة :

ومنه : وهل يجوز أن يؤكل الفطرة وما يفرق فى ذلك المسجد فى تلك الزيادة الحادثة فى المسجد اذا كانت من غير أرضـه أم لا ؟

فعلى ما وصـفت . فى ذلك اختلاف :

قال من قال من المسلمين : انه جائز أن تؤكل الفطرة أو التفرقة فى تلك الزيادة الحادثة .

وقال من قال من المسلمين : لا يؤكل ذلك فى الزيادة الحادثة ، ويؤكل فى الموضـع الأول من المسجد ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنه : وفى وكيل المسجد اذا كان عنده دراهم له ، ويحصل له من أمواله غلة انزاله أن يشترى له ببيع خيار أو أصل أم لا ؟

فعلى ما وصـفت ، أمـا على نظر الصـلاح فجائز ذلك اذا كان الشراء صلاحا ، وأما فى الحكم فلا يجوز وان توقف عن الشراء للمسجد فذلك أسلم له دنيا وآخرة ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنه : واذا كان المسجد صرحه ضيقا وداخله واسـعا أيجوز أن يجعل من داخل المسجد شيئا فى الصرح ليتسع على نظر الصلاح أم لا ؟

فعلى ما وصـفت ، جائز ذلك على نظر الصـلاح ، وكذلك جائز

أن يجعل مكان الصرح مسجدا ، ومكان المسجد صرحا ، على ما حفظت ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنه : اذا كان المسجد أكثر جـدره ونقصه ضـائعا ، ووقع نظر وكيله وجماعته على بناه ، وكان فيه شيء من الجـدر قائما في ظاهر الحكم غير مخـوف ، وكذلك بعض النقص غير مخوفة ، غير أنه أن بنى الأكثر وترك هـذا على حاله كأنه لا يكون البناء حسنا ، وضـياعه من بعد ، واذا ضـاع وأريد صلاحه يرجى أن يحتاج الى بناء زائد غير بنيـانه اليوم ، وهل يجوز بناؤه وخدمته على نظر الصـلاح أم لا ؟

فعلى ما وصـفت ، اذا كان في هدمه صلاح ، وترك هدمه ضرر فلا يضـيق هـدمه ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنه : وفي المسجد الضيق صرحه ، وواسع داخله ، انهدم المسجد ووقع نظر جماعته أن يوسعوا صرحه من داخله ؟

فذلك جائز عندي على نظر الصلاح ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنه : وفي رجل وكيل لمسجدين مالت نخـلة أو شجرة من مـال أحـدهما على مال الآخر ، هل يجوز لهذا الوكيل أن يأمر بصرف ما أناف من غير حكم حاكم أم لا ؟

فعلى ما وصـــفت ، جائز للوكيل أن يأمر بصرف ذلك اذا عــدم الحاكم ، وكان جائزا صرف ذلك الذى أناف فى الشرع ، والله أعلم •

قلت له : أرأيت ان كان لكل مسجد وكيل ، ومالت نخـلة المسجد على مــال المسجد الآخر ونقمها وكيل المسجد الذى مالت على مــاله ، هل يجوز له صرفها بغير حــكم أم لا ؟

قال : يجوز اذا لم يصح له حاكم •

قلت له : يلزم الوكيل أن يبلغ ذلك الامام أو الحاكم اذا لم يكن امام أو حاكم فى تلك القرية ، أيجوز له صرف ذلك بغير أمرهما ؟

قال : يجوز له ذلك •

قلت : وان لم يصح للوكيل أحــد من المسلمين ليأمره بصرف ذلك اذا كان جائزا فى الشرع ، والله أعــلم •

* مســألة :

ومنه : وفى وكيل مسجد أقعد مــاء المسجد لسنة ، ثم جاء سيل وكبس الفلج ، ولم ينقطع أللمقتعد الغير منه أم لا ؟

فلا غير له اذا كان يحصــل له نفع من هــذا المــاء •

قلت له : وعلى من خدمة الكبس ؟

قال : على صاحب الأصل الا أن يكون الكبس قليلا مثل الشحب ، فان كان كذلك فهو على الذى ينتفع بالماء ، والله أعــلم •

* مســألة :

ومنه : وهل يلزم أهل البلد عمار جامع بلدهم أم لا ؟

جوابه : قــد جاء فى آثار المسلمين : أن على أهل البلدة عمــارة مسجدهم الجامــع اذا لم يكن له مــال ، ويجب على من يجب صــلاة الجماعة ، والجماعة من جميع أهل البلد الأحرار البالغين .

وقال من قال : انما ذلك على الأغنياء دون الفقراء .

وقال من قال : يكون عماره من بيت المــال ، وهــذه خاصــة فى المسجد الجامع الذى تصلى فيه الجمعة ، وأما مساجد الحارات فقال من قال : لا يؤخــذ بذلك أهل المحــلة .

وقال من قال : يؤخــذون بذلك ، والله أعــلم .

* مســألة :

ومنه : وفى وكيل المسجد اذا صح معه أن الجماعة يتوضــئون فى المسجد ولحق المسجد ضرر أيلزمه انكار أم لا ؟

فعلى ما وصــفت ، كل من قــدر على الانكار من المسلمين فالواجب عليه الانكار اذا رآى على المسجد ضررا ، والله أعــلم .

بـــــاب

فى الأحـــكام والدعــاوى وما أشــبه ذلك

ومن جواب الشيخ الفقيه محمد بن عبد الله رحمه الله : واذا حضر رجلان عند الحاكم ، فقال رجل منهما : هــذا سارقنى ، أو سارق على ذا وذا ، أو أطالبــه بذا وذا ، أو مأخــذ على ذا وذا ، أو عليــه لى ذا وذا ، فيقول الحاكم للمطلوب : كيف تقول ؟

فان أقر بما يدعى عليه الطالب ، قال الحاكم للطالب : أقر لك بمــا تدعيه عليه ، فان قال الطالب : أريد منه حقى أوصــله الحاكم الى حقه ، وان أنكر المطلوب دعوى الطالب أوجب على الطالب البينة ، فان عدمها وطلب يمين خصمه فعليه له اليمين ، ولفظ اليمين : أن يحلف يمينــا بالله ما عليه له حق من قبل ما يدعى عليه من كذا وكذا ، والله أعــلم •

*** مســألة :**

ومنه : والمرأة والرجل اذا حضرا عند الحاكم ، وأراد الحاكم أن يستفهمهما أنهما زوجان ؟

اذا قال الحاكم للرجل : هــذه المرأة زوجتك ؟ وللمرأة : هذا الرجل زوجك ؟ فقالا : نعم ، فهــذا اقرار بالزوجية ، والله أعــلم •

واذا قالت : المرأة هــذا رجلى فلا يكون هــذا اقرارا بالزوجية ، والله أعــلم •

*** مسـألة :**

ومنه : والحاكم اذا جاء أحـد شاكيا من أحد ، وطالب منه الحق ، أيجـوز للحاكم أن يكتب له بروة ليجيب ويحضر مع خصـمه أم لا ؟ وكيف يكتب له البروة ليحضر خصـمه ؟

فعلى ما وصـفت ، جائز للحاكم أن يكتب للشاكى بروة ليحضر خصـمه ، ويكتب : أجب الشرع الشريف يا فلان بن فلان كتبه فلان بن فلان ، والله أعـلم •

*** مسـألة :**

ومنه : والذى عليه الدين بصـحة أو اقرار اذا ادعى العسر كيف القول فى ذلك اذا كان له عيال أو وحـده اذا طلب من له الدين حقه ، أينظر فى كسبه وعياله ، ويسـأل عنه أنه ما معـه ما يؤدى دينه أم حتى يعرف حاله ؟

فعلى ما وصـفت ، يكون ذلك بنظر الحاكم ، لأن الناس أحوالهم تختلف ، والله أعـلم •

واذا طلب من له الحق اليمين من الذى عليه الحق انك أحلف مـا عندك ما يوفى هـذا الحق ولا شيئا منه ؟

ففى ذلك اختلاف : قال بعض المسلمين : عليه اليمين على ما وصفت ، وان امتنـع عن اليمين فانه يحبس على قول من يلزمه اليمين ، والله أعـلم •

* مسألة :

ومنه : ويجوز للحاكم أن يسأل من له الحق ، أو من عليه الحق أن هـذا الحق أخذ له عوضا أم السكوت عنهما حتى يتبين له هو منهما أو من عليه أو منهما جميعا ؟

فعلى ما وصفت ، لا يضيق على الحاكم أن يسأل من له أو من عليه الحق على صفتك هـذه ، والله أعلم •

* مسألة :

ومنه : واذا لم يكن للمديون مال ، وطلب من له الحق أن يفرض له الحاكم ؟

فان الحاكم يفرض عليه فريضة لغريمه ، ويكون ذلك بالنظر من الحاكم على قدر خدمة المديون ، وعلى قدر عياله ، وعلى الحاكم أن يجتهد فى ذات الله ، والله أعلم •

* مسألة :

ومنه : واذا ادعى أحد على أحد حقا فأقر له به ، وقال : ما عندى شىء ، وقال الذى له الحق : معك شىء أو عندك شىء كذا وكذا كيف الوجه فى ذلك ؟

فعلى ما وصفت ، أنه لا يقبل قول من له الحق أن الذى عليه الحق عنده كذا كذا ، الا أن يصح بالبينة أن عنده ذلك الشىء ، وأما اذا كان هـذا الحق أخذ له عوضا ، وطلب من له الحق حبس من عليه الحق ، فانه يحبس على أكثر القول حتى يصح أنه معسر ، والله أعلم •

وأما صفة الذى لم يأخذ له عوضا هو مثل الأرش والصداق أو من قبل ضمانة ضمن بها ، وأمثال ذلك ، وأما ما بقى مثل القرض والدين وأشباهه فذلك الذى له عوض ، والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : واذا ادعى أحد على أحد حقا له عليه ، وقال : انه من ثمن سماد أنه بايعه اياه ، وأنكر المدعى عليه ؟

فعلى المدعى البينة أن عليه له حقا من قبل بيع سماد ، وان عدم البينة فعلى المنكر اليمين بالله ما عليه له كذا وكذا من قبل ما يدعى عليه من بيع سماد ، والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : واذا ادعى أحد أنه سلم أو دفع الى دلال عدولا فيها قاشع ليبيعه ، أعنى يبيع القلشع ، فلما أن باعه قال الدلال للذى له العدول : خذ عدولك من عند المشترى ، أو قال أنا قابلت بين المشترى وبين الذى له العدول لأطلع أصلى معناه ليأخذ عدوله من عند المشترى ، ولم يقل انه أبرأه من العدول ، وقال المشترى : أنا دفعت للذى له العدول عدوله ، فأنكر أنه لم يقبض عدوله من المشترى ، وطلبها من الدلال أيبرأ الدلال أم لا ؟

فعلى ما وصفت ، اذ اكان هذا الدلال أمره صاحب القاشع أن يبيع هذا القاشع ، وهو فى العدول فلا يلزم الدلال شىء ، والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : والذى له حق على آخر أو أوفاه اياه وقال يعطينى الورقة التى مكتوب فيها الحق عليه فامتنع أيجبر أم لا ؟

فعلى ما وصفت ، اذا أوفاه حقه فانه يجبر على أن يعطيه الورقة ، أو يكتب له تبطيلا .

وكذلك ان أوفاه بعض حقه فانه يحـكم عليه أن يكتب له الذى أوفاه ، والله أعـلم .

* مسـألة :

فالقول قول من له الحق أن هذا الحق المكتوب له فى هذه الورقة على فلان هذا هو باق كله أو بعضه ، والقول قوله مع يمينه اذا طلب منه اليمين المكتوب له ، ثم ادعى أنى قـد أوفيته اياه أو بعضـه ، وأنكر الرجـل المكتوب له الحق دعوى من عليه الحق ؟

فالقول قول من له الحق أن هذا الحق المكتوب له فى هذه الورقة على فلان هذا هو باق كله أو بعضه ، والقول قوله مع يمينه اذا طلب منه اليمين من عليه الحق ، ولا يحتاج الى معرفة خط الكاتب فى مثل هـذا اذا أقر الرجل المكتوب عليه الحق أنه أقر على نفسه بهذا الحق لهذا الرجل ، وكذلك لا يحتاج الى معرفة من عليه الحق .

ومن له الحق اذا أقر هـذا الشخص الحاضر أن عليه كذا كـذا لهـذا الشخص الحاضر .

وأما اذا لم يقر من عليه الحق لهـذا الرجل الحاضر ، ولم يعرف الحاكم من عليه الحق ، ومن له الحق فليس للحاكم أن يحكم الا بيقين وصحة ، وكذلك اذا لم يعرف الحاكم خط الكاتب فلا يجوز له أن يحـكم بخط من لا يعرفه اذا لم يقر من عليه الحق .

وأما اذا عرف الحاكم خط الكاتب ، وعرف من عليه الحق ومن له الحـق غير ، أن فى الخط تدميرا وهو متبين للقراءة فجائز للحاكم أن يحـكم به .

وكذلك اذا كان المداد مطفحا وهو متبين للقراءة فجائز للحاكم أن يحـكم به اذا عرف خط الكاتب ، وكان هـذا الكاتب يكاتب بين المسلمين بأمر أحـد من حـكام المسلمين ، والله أعلم .

*** مسـألة :**

ومنه : واذا ادعت امرأة على رجل أنه سرق لها صيغة ، أو قالت : أخـذ على صيغة ، أو ضـكم على ، وقالت : مأخـذ على كذا وكذا ولم تقل أبغـاه منه ؟

فلا يضيق على الحاكم أن يقول للمدعى عليه ، ويسأله عن دعـوى المرأة ، فان أقر لهـا بمـا تدعيه عليه فان الحاكم يقول لها : قد أقر لك بمـا تدعيه ، فان قالت : أريده منه فان الحاكم يحـكم عليه بما أقر به على نفسه ، وان أنكر دعواها فان الحاكم يقول لها قـد أنكر دعواك ، فان طلبت منه اليمين ، فان الحاكم يحلفه لها .

وان قالت أريد منه ما يجب لى عليه بالحق ، فيقول لها الحاكم : يجب لك عليه اليمين ، فان أرادت منه اليمين فان الحاكم يحلفه لهـا ، وأما اذا قال المدعى عليه أنا أقبل شهادة فلان وفلان اذا شهدا على فان شهادتهما لا تقبل على أكثر القول ، والمعمول به عندنا ، والله أعـلم .

* مســألة :

وأما الاقرار بالزوجية اذا قالت المرأة : هــذا زوجى ، واذا قال الرجل : هــذه زوجتى ، أو هــذا زوجى ، فهــذا اقــرار بالزوجية ، والله أعــلم •

* مســألة :

ومنه : واذا ادعى رجل أنه أرهن مع رجل شيئا بكذا وكذا لاربية فضــة ، فقال الآخر : لا رهن معى أو عندى شيئا ، وأنكر كيف الحــكم فى هــذا من عليه البينة ومن عليه اليمين ؟

فعلى ما وصــفت ، أن على المدعى البينة العادلة أنه أرهن عنــد هــذا الرجل شيئا ، فان أقام بينة حــكم له بما ادعاه ، وان عدم البينة وطلب يمين المدعى عليه فله عليه اليمين •

وأما اذا رد عليه اليمين فله ذلك ، فان حلف حــكم له بحقه ، وان أبى عن اليمين لم يحــكم له بشىء •

وان كان المدعى يتهم هــذا أنه قتل له دابة أو رد له ماء أو كسر له شيئا ، ولم يدع عليه بذلك قطعا فلا يمين على المتهم •

وأما المتهم فقال بعض المسلمين : عليه اليمين •

وقال من قال : لا يمين عليه •

وأما اذا حلف المدعى فى الشىء الذى يجب فيه رد اليمين ، فانه

يحـكم على المدعى عليه بقيمة ذلك الشىء ، والقول فى القيمة قول الغارم مع يمينـه ، والله أعـلم •

*** مسـألة :**

ومنه : أن المديون قال بعض المسلمين : لا يباع بيته ، ولا آلـة صـناعته ، ولا الذى يخـدم عليه من الدواب •

وقال بعض المسلمين : انه يباع جميـع ذلك ، وللغرماء ما فوق الازار ، وكذلك اذا كان عليه ثياب غالية فانه يبيعها ويكتسى أضعف منها •

وأما الصـداق الآجل فلا يحـكم على الزوج بتسـليمه لزوجته قبل أن يجب •

وأما الماعون والأمتعة فان المديون يحـكم عليه ببيعـه اذا طلب الديان حقـوقهم •

وأما الرجل فانه يحكم عليه ببيـع ماله فى نفقة زوجته وأولاده الصـغار •

وأما الوالدان فقال من قال : يحـكم عليه ببيع ماله فى نفقتهما •

وقال من قال : لا يحـكم عليه ببيع ماله فى نفقتهما ، وأما سائر القرابة فلا يحـكم عليه ببيع ماله لنفقتهم ، والله أعـلم •

*** مسـألة :**

ومنه : أن المديون يؤجل فى بيع ما له ، والأجل فى ذلك الى مـدة

شهر فى بيع الأصول وأما غير الأصول فيؤجل بقدر ما يبيع ذلك ، وان أجل ثلاثة أيام فذلك يكفى ، والله أعــلم •

* **مســألة :**

ومنه : وفى الحق المكتوب اذا كان حالا ، ثم مات المكتوب له قبل الذى كتب عليه ، ثم مات المكتوب عليه من بعــد ؟

ففى ذلك اختلاف بين المسلمين بالرأى ، والذى نعمل عليه من رأى المسلمين اذا كان الحق حالا ومات من عليه الحق ، ولم يكن فى الصــك تصــديق ، فالحق غير ثابت ، وان كان فى الصــك تصديق ، وكان الذى له الحق حيا ، وله فيه تصــديق ، فالحق ثابت •

وان مات من له الحق ومن عليه الحق وكان الحق حالا أجله قبل موت من عليه الحق ، فالحق غير ثابت واما اذا أقر المقر لأحــد بشىء وعاش المقر بقــدر ما يوفى الحق فقال بعض المسلمين : ان الاقــرار غير ثابت •

وقال من قال من المسلمين : ان الاقرار ثابت •

وأما اذا أوصى المقر بقضــاء وانفاذ ما أقر به فهــو ثابت على كل حــال •

وأما الوصــية فهى ثابتة ، والله أعــلم •

وأما اذا كان الحق حالا ، وكان الذى عليه حيا فالحق ثابت ولو لم يكن فى الصــك تصديق ، ولو مات الذى له الحق ، وأما اذا حل الحق بعد موت من عليه الحق فالحق ثابت ، والله أعــلم •

* مسـألة :

ومنه : ورجل مات ، وترك شيئا من الحيوان ، مثل البقر ، وترك على نفسه شيئا من الحقوق ، وترك وصـيا غير ثقة ، وباع شـيئا من البقر ، وزعم أنه أنفذ شيئا ، ويقى شىء بقوله ، كيف القول فى الذى اشترى منه هـذه الدابة اذا قال لم يوف جميع الحقوق ، أيحل له أو يحل لمن يأكل من عنده منها شيئا من السمن وغيره ؟

فعلى ما وصـفت ، اذا كان الورثة كلهم بالغين ، وطابت أنفسهم ببيع هـذه البقرة ، فجائز لمن اشترى هـذه البقرة الانتفاع بها وبلبنها وسمنها على قول بعض المسلمين ، لأنى حفظت من آثار المسلمين أن من عليه حق لهالك ، وكان على الهالك ديون قال من قال من المسلمين : ان من عليه الدين يسـلم الحق الذى عليه للورثة ، ولا يسـأل عن ديون الهـالك .

وقال من قال : يسلم الحق الذى عليه فى دين الهالك ، ويكون ذلك بأمر الوصى أو بأمر الورثة ، واختلاف المسلمين بالرأى رحمة ، واختلافهم فى الدين بلاء ونقمـة .

جائز لمن ابتلى بشراء هـذه البقرة أن يأخـذ بقول من أقـوال المسلمين ، وكذلك اذا لم يعـلم من الوصى خيانة فجائز له أن يسلم الحق الذى عليه للهالك ، فانظر سيدنا فى أقوال المسلمين ، وما توفيقنا واياك الا بالله .

* مسـألة :

ومنه : وفى رجل ذكر أنه استطنى أو استقعد مالا من امرأة ، ولم

يقل الى وقت معـلوم وأقرت هى بذلك والرجل متحول فى المال ، وذكرت المرأة أن هـذا الرجل لا أرضى أن يأتى بدواب فى مالها تخاف الضرر من الدواب ، من الأكل وغيره ، وذكرت أنها لا ترضى أن يوضـع فى مالهـا الغائط ، وقالت : اذا تربع الذى فى المال لا أرضى أن يجلس فيه بعد الجداد ما يجب له ولهـا اذا كان عنـده دواب ولم ترض هى بهـا لتكون فى مالهـا ؟

فعلى ما وصـفت ، اذا كان على المرأة ضرر فى مالها من الدواب ، فلها ذلك ، وكذلك اذا كان فى المـال ضرر من وضع الغائط فلها انكار ذلك ، ولا يحمل عليها ضرر الدواب والغائط فى مالها ، وكذلك اذا انقضى القيظ ولم ترض له أن يجلس فى مالها بعـد الجـداد ، فلها ذلك ، والله أعـلم •

*** مسـألة :**

ومنه : وما الحـكم بين الناس فى الليل على النار ؟

فجائز وأما القمر ففى ذلك اختلاف ، وأما كتابة الصـكوك فجائز ، وكذلك البرآن وتقبيض الأمانة ، ودفعها فى الليل على النار أو القمـر فجـائز •

وأما فى الظـلام فلا يعجبنى ، وأما الأعمى اذا كان عليه حق الأحد ، يسلمه اليه ، فأما على الاطمئنانة فجائز ، وأما فى الحـكم فلا ، وأما اذا وقع غلط فى التاريخ أو لم تذكر الآيام فلا يبطل الحق ، والله أعـلم •

وأما اذا لم يكتب فى الوصـايا وغيرها فلا أقـدر أبطل ذلك الحق

من أجل ترك التاريخ من البيع ، ببيع القطع أو الخيـار أو الحقوق فى الذمم وأمثال هـذا .

وأما التاريخ فلا يعجبنى تركه ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنه : واذا ادعى أحـد على أحـد بكذا وكذا من قبل ضمانة ضمن له بهـا عن فلان ، وكان المضـمون عنه مقرا بالحق قبل الضـمانة ؟

فان الضـمانة ثابتة على الضامن اذا صحت الضمانة ، وان لـم تصـح الضمانة وأنكر المدعى عليه الضمانة ، فعليه اليمين للمضمون له اذا طلب منه اليمين .

وأما ان ضـمن عن منكر فلا تثبت الضمانة ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنه : أرأيت اذا كنا لا نعرف الموضـع أنه لمن كيف حـد المعرفة به حتى ندخل فى أمرهما أعنى المحـدث عليه ، كم واحد يكتفى فى خبرهما أنه لهمـا ؟

فعلى ما وصـفت ، اذا كانت الأرض فى يد المحـدوث عليه ، وينكر على المحـدث ولم يدع المحدث دعوى فى أرض المحـدوث عليه ، فلك أن تدخل فى أمرهما وتسمع دعوى المدعى ، والله أعـلم .

* **مسـألة :**

ومنه : أرأيت اذا قال المحـدث أو المجـدث عليه : ان هذا الموضع مما خلفه ، أبوه أو من كلن من الناس ولم يصح عندنا موت من ذكراه ، أيجوز الدخول فى هـذا من غير صـحة من ذكر أنهما ورثاه أم لا ؟

فعلى ما وصـفت ، اذا اشتهر عذدك موت من ورثاه بقول خمسة شهود فصاعدا جاز ذلك أن تدخل فى أمرهما ، والله أعـلم •

* **مسـألة :**

ومنه : اذا ادعى أحـد على أحـد حقا ولم يقر به المدعى عليه ، وأعجز البينة المدعى ولم يطلب اليمين منه ، أيسكت عنه أم يقال لـه ما تبغى منه ، أو تجب لك عليه اليمين أم كيف القول فى ذلك ؟

واذا ادعى عليه حقا وقال : انه من ثمن كـذا ، أو بايعته كـذا أو مبايعنه ولم يفسر أنه من ثمن كـذا ، أو قال : عليه حالى كذا أولى على هـذا كذا وكـذا أكله سـواء أم لا ؟

فعلى ما وصـفت ، أن هذه دعوى مسموعة فى جميع ما ذكرته فى كتلبك هـذا ، وأما اذا عجز المدعى البينة ، ولم يطلب اليمين من المدعى عليه بعد ما أنكره ما ادعاه فلا تضـييق على الحاكم أن يقول له مـا تبغى منـه •

وأما أن يقول له الحاكم يجب لك عليه اليمين من غير مطلب منه فلا ، الا أن يقول المدعى أبغى منه ما يجب لى عليه بالحق ، فان الحاكم يقول له يجب لك عليه اليمين ان لم تكن لك عليه بينة ، والله أعـلم •

* **مســألة :**

وكذلك اذا قال : لى عند فلان كــذا ، أو لى معه كــذا ؟

فان الحاكم يسأل المدعى عليه فان أقر عنده له كذا أو معه له كذا ، فان الحاكم يأمره أن يدفع الى المدعى ما أقر له به •

وكذلك اذا ادعى أنه أمنه كــذا ، فان أقر فانه يأمره أن يدفع الى المدعى ما أقر له به ، وان أنكر وطلب المدعى يمينــه فانه يحلف يمينــا بالله ما عنده ولا عليه له كذا وكــذا ، وكذلك يحلف ما معــه ولا عليه له كــذا •

وكذلك الأمانة يحلف ما عنده ولا عليه له كــذا من قبل ما يدعى أنه أمنه أو رفع عنده ، وأما أن يطلب منه كذا فانه يحتاج أن يبين غير هــذا ، لأن الطلب له وجوه ، والله أعــلم •

* **مســألة :**

ومنه : وفى الحاكم ما الذى يجوز له من القرض والأكل من عنــد النــاس ؟

فعلى ما وصــفت ، أن الحاكم يأكل عند من عود يأكل منه وكذلك القرض •

وأما الاجازة فيعجبنى أن لا يستأجر بنفســه ، وكــذلك القرض لا يعجبنى أن يقترض من رعيته •

وأما غير رعيته فذلك أهون ولا حرمة فى هـذا ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنه : واذا أراد أن يسافر لطلب تعليم أو مذاكرة أو لشىء عنـاه أو لم يعنه بعـد أو لزيارة أحـد ، أيحتاج الى أمر من الامـام أعنى الحـاكم ؟

فعلى ما وصـفت ، ان شـاور الامام فحسن ، وان لم يشـاور الامام فى مثل هـذا ، فأرجو أنه لا يضيق ذلك ، والله أعـلم .

* مسـألة :

وأما اذا أراد الحاكم أن يستحل أحـدا من أهل بلده أو غيرهم ، فان كان عنده أنهم يتقونه أو يستحيون منـه ؟

فلا يعجبنى أن يطلب منهم الحل ، ويعجبنى له أن يسلم ما عليه من الضـمان ، وان كانوا لا يتقونه ولا يستحيون منه ، فلا يضيق ذلك ، وكذلك جائز أن يسـتعير من أحـد من رعيتـه الكتب ليقرأ منهـا ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنه : وفى المرأة اذا ادعت على زوجها أنه وطئها أو جامعهـا فى الحيض ، أو فى الدبر ، أو فى النفاس ، أو قالت : جاءنى على حرمة أو جاءنى وأنا لا أصـلى أيسمع منها هـذا القول أم لا ؟

فعلى ما وصــفت ، أنه يعجبنى أن تبين دعـواها وهى أن تقول وطئها عمـدا فى الحيض أو الدبر أو النفاس ، وكذلك اذا قالت جاءنى على حرمة فحتى تبين الحرمة ، والله أعـلم .

* مســألة :

ومنه : واذا وقع بين الزوجين شىء مما يحرمه عليه من الطــلاق والحرمة منه لهــا على عمــد منه ، وأرادت أن تمنع نفسها فلم يتهيأ منه ، وأنكرها وأرادت أن ترفع عليه كيف تقول للحاكم عند الشكوى ؟

فعلى ما وصــفت ، اذا رفعت عليه عند الحاكم فانها تقول بالصدق ، وتقول انه تزوجها ، وأنه فعل بهــا كذا وكذا ، والله أعــلم .

* مســألة :

وكذلك الحاكم ما يقول لهما أو لهــا هى ؟

فعلى ما وصــفت ، اذا أنكرها دعواها فيقول لها الحاكم عليهــا البينة ، وان عدمت البينــة وطلبت منه اليمين ، فلها عليــه اليمين ، والله أعــلم .

* مســألة :

ومنه : وفى المساجد والأيتام اذا لم يكن لهم وكيل ، ولم تكن فى يد أحــد وأراد الحاكم أن يؤكل لها الثقة ، فأبى ذلك ولم يتهيأ الثقــة أيجوز أن يقام الأمين الذى ليس بعــدل أم لا ؟ ؟

فعلى ما وصــفت ، اذا صح للحاكم الأمين لمــال المساجد والأيتام ،

فجائز له أن يقيمه ولو لم يكن وليا عنـد عـدم العـدل الولى ، ولا يترك أموال المساجد والأيتام تضيع اذا كان الحاكم لا يقـدر أن يقـوم بنفسـه •

وأما أموال الأغياب فوجدت فى آثار المسلمين أن الحاكم له الخيار ان شاء دخل فى مال الغائب ، وان شاء لم يدخل ، والله أعـلم •

＊ مسـألة :

ومنه : واذا حضر رجل وامرأة وأرادا من بعضهما بعض ما يجب للمرأة وما يجب للزوج عليهـا ، ولم يعرفهما الحاكم أنهمـا زوجان ، وأراد أن يقرهما فقال للزوج : ما تكون لك هـذه المرأة ؟ فقال : حرمتى ، وقال للمرأة : ما يكون لك هـذا الرجل ؟ فقالت : رجـلى ، ولم تقل زوجى ، ولم يقل هو زوجتى ولا امرأتى ، فأعاد عليهما القول مرة بعد مرة فلم يقولا ما تثبت به الزوجية ، أيجـوز له أن يقول للزوج هـذه زوجتك ويقول لهـا هى هـذا زوجك بعد أم لا ؟

فعلى ما وصـفت ، لا يضـيق على الحاكم أن يقول للزوج هـذه زوجتك ، ويقول للمرأة هـذا زوجك ، فاذا تقاررا بالزوجية أخـذهما الحاكم لبعضهما بعض بما يجب عليهما ، والله أعـلم •

＊ مسـالة :

ومنه : وفى رجل اشترى من الأفلاج التى لم يكن يجرى ماؤها ، ثم غرم غرامة لخدمتها ، ثم غير بالجهالة وحـكم له بالغير ، أتبيع من بائعه بشىء مما سلمه لخـدمة الفلج أم لا ؟

فعلى ما وصــفت ، اذا غير المشترى فلا أقــدر أن أحــكم له بشىء من قبل الخدمة ، وان كان الغير من قبل البائع فللمشترى غرامة بنظر العــدول ، والله أعــلم •

* مســألة :

ومنه : وعن رجل رفع على رجل فى حق عليه له ، وأقر له بحقه ، ثم ادعى الافلاس ، وكان فى يده حمارة ، فطالبه غريمه فى الحمارة فقال : انها ليست لى ، وانما هى عندى بسبيل العارية ، وقال : انها لفــلان ، ثم أراد بعد ذلك أن يقضــيها غريمه أيجوز للغريم أن يشتريها منــه أم لا ؟

فعلى ما وصــفت ، أنه اذا أقر هــذا الرجل أن هــذه الدابة لفلان فلا يشترى منه الا أن تصــح انها له ، وأما اذا قال ليست لى فهــذا ليس باقرار ، ويجــوز شراء هــذه الدابة منه ، والله أعــلم •

* مســألة :

ومنه : واذا قال رجل : هذه الدراهم ليست لى ، ثم مات الرجل ولم يعــلم منه غير ذلك ، لمن حــكم هــذه الدراهم ؟

فعلى ما وصــفت ، أن حكم هــذه الدراهم لورثة الهالك الا أن يقر أنها لفــلان ، والله أعــلم •

* مســألة :

ومنه : وفى رجل اذا حجر عليه الحاكم ماله وفلسه ، ثم أدان هذا الرجل دينا أو جنى جناية بعــد أن فلسه الحاكم ، وحجر عليه ماله ،

هل تدخل هـذه الديون والجنايات مع الحقوق التى صـحت عليه قبل التفليس أم لا ؟

فعلى ما وصـفت ، أن الديون التى صحت أنه ادانها المفلس بعد تفليسه لا تدخل مع الغرماء ، وانما تدخل الجنايات اذا صـحت عليه ، والله أعـلم •

* مسـألة :

قلت له : واذا أقر هـذا المفلس بهذه الجناية أتدخل مع الغرماء أم حتى تصـح الجناية بالبينة العادلة ؟

قال : ان اقرار المفلس ليس بشىء الا ان يصـح بالبينة العادلة •

قلت له : وما صـفة الجنايات ؟

قال : هى مثل السرق واغتصاب الأموال والأنفس والفروج والقتل والجراح ، والله أعـلم •

* مسـألة :

ومنه : وفيمن استعار من رجل مسقى الأرض لا مسقى لهـا من قبل ، وغرس عليها نخلا وأشجارا مما يعيش فى الأرض ، ثم أراد المغير الرجوع فى العارية أله ذلك أم لا ؟

فعلى ما وصـفت ، أنه اذا رجع هـذا المعير فى عاريته ، ولـم يصح للمستعير مسقى غيره وقـد زرع فى أرضـه هذه الزراعة أنه يثبت

له على المعير هـذا المسقى الى أن تنقضى الزراعة ، وأما مثل القت فالى أن يستغله سنة بعـد الجزة الأولى •

وأما ان فسل فى أرضـه هـذه نخلا وأشجارا مثل الأبناء وغيره ، فانه يثبت له هـذا المسقى على المعير •

وللمعير قيمة المسقى على المستعير على ما يراه العدول هذا اذا لم يصـح له مسقى غيره ، وصح أن هـذا المسقى عارية •

وأما اذا لم يصـح أنه عارية فالمسقى ثابت عليه بحاله بلا ثمن ، وأما اذا كان المحـدث لهذا المسقى مغتصبا له ، ثم فسل أو زرع فى هـذه الأرض التى اغتصـب لها هذا المسقى فانه لا يثبت له هـذا المسقى على هـذا الرجل ، ولو مات نخله أو مات زرعه •

قلت له : أرأيت ان أعاره هـذا المسقى الأيام أو الأشهر أو لسـنين معلومة ، ثم فسل هـذا المستعير أرضـه هذه ، ثم انقضت المدة واحتج المستعير أنه قـد فسل أرضه ، وأنه لا يجـد له مسقى من غير هـذا المسقى هل له حجة أم لا ؟

قال : لا حجة له على المعير ، وعليه أن يصرف ماءه عن هـذا الرجل اذا انقضت مدة العارية ، والله أعـلم •

*** مسـألة :**

ومنه : وفى الحاكم اذا كان لا يعرف سلكة كاتب الورقة أو لا يعرف أنه مأمور بالكتابة أو لا يعرف اسم المكتوب عليه أنه هـذا هو ، لكن قال

للمدعى عليه : أنت فلان بن فلان الفلانى الكاتب على نفسه الحق المكتوب فى هـذه الورقة ؟ فقال : نعم أيحـكم عليه بذلك أم لا ؟

فعلى ما وصـفت ، أنه لا يحـكم عليه الحاكم الا أن يقر بالحق وهو أن يقول على لفلان هـذا كذا كذا لارية فضـة ، أو على لهذا كذا كـذا لارية فضـة ، فحينئذ يحكم عليه الحاكم بما أقر به على نفسه ، والله أعـلم •

* **مسـألة :**

ومنه : واذا أوصى رجل لرجل بلارية فضـة من ضـمان عليه ، ولفلان بن فلان بلارية فضـة أتكون اللارية الآخرة من رأس المـال أم من الثـلث ؟

فعلى ما وصـفت ، أن اللارية الآخرة من الثلث اذا لم تكتب من ضـمان ، والله أعـلم •

* **مسـألة :**

ومنه : وفى الحاكم اذا احتكم عنده رجلان يدعى أحـدهما على الآخر دراهم ، وأقر له بهـا ، أو صـحت عليه وطلب خصمه منه حقه ، ولم يكن عنده شىء سوى أصـول فى غير رعية هـذا الحاكم ، هل لهذا الحاكم أن يحـكم عليه ببيع أصـوله هـذه ، ويؤجله فى بيعهـا وهى فى غير رعيتـه ؟

فعلى ما وصفت ، فنعم جائز لهذا الحاكم أن يحـكم عليه بتسليم ما عليه من الحق الذى صـح عليه ، ويؤجله الى أن يبيع أصوله ، ولو

كانت فى غير رعيته ، ولا بد له من بيع أصوله ليوفى ما عليه من الحقوق ، والله أعـلم •

*** مسـألة :**

ومنه : وفى رجـل عليه حق لرجل ، ومعه ثور قـد حضر عليه ، وليس معه شىء غيره أيجبر على بيع ثوره اذا طلب غريمـه ذلك متى ما طلب أم لا ؟

فعلى ما وصـفت ، أنه لايحكم على هـذا المديون ببيع ثوره اذا خضر عليه الى أن تنقضى الزراعة ، والله أعلم وبه التوفيق •

*** مسـألة :**

ومنه : ويلزم الحاكم القيام بالمساجد والأيتام والطرق ، ويقيم لذلك وكيلا ثقـة ، وان لم يصح له الثقة ولا قـدر هو بنفسه ، فالله أرأف وأرحم من أن يعـذب عبدا على شىء عجز عنه ، ولم يقدر عليه ، والله رءوف رحيم •

*** مسـألة :**

ومنه : أن الحاكم يجوز له أن يأكل ويقبل الهـدية ، ويستقرض ويستعير ويستدل ممن كان يجرى بينه وبينه ذلك قبل أن يكون حاكما ، وكذلك اذا حدث بينه وبين أحد شماجة ، وأكل من عنده فلا يضيق ذلك •

وأما أن يستأجر أحـدا بنفسه لخدمة له فلا يستأجر بنفسـه ، ويولى أحـدا غيره •

وأما حـد جلوس القاضى فى النهار لعوائز الناس فقال من قال : يجلس الى القائلة •

وقال من قال : يجلس يومه كله ، ويكون جلوسه فى موضع متوسط من البلد ، والله أعـلم •

* مسـألة :

ومنه : وما يعجبك للقاضى أن يقرأ من الكتب ؟

قال : يعجبنى للقاضى أن يقـرأ فيما هو أكثر ابتـلاء مثل كتب الدعاوى والأحـكام ، ومثل الكتب التى فيها أخبار القضـاة ، ومثل كتب الأحـكام والأثر كله ما عنه عناية •

* مسـألة :

ومنه : اذا حضر رجلان عند الحاكم فادعى أحـدهما على الآخر فقال : لى على هـذا الرجل كذا كذا ، أو عليه لى كذا وكذا ، ولم يقل : فضـة ولم يقل : أبغاه منه ، ولا قال : أريده منه ؟

وكذلك السرقة اذا قال : هـذا سارقنى ذا وذا ، أو مأخذ على ذا وذا ، أو سارق على ذا وذا ، ولم يطلب منه هو الذى يذكره منه كيف يقول الحاكم للمدعى وللمدعى عليه ؟

فعلى ما وصـفت ، اذا ادعى المدعى على أحـد كذا وكذا فيقول الحاكم للمدعى عليه : كيف تقول ؟ فان أقر له بحقه فيقول الحاكم للمدعى قـد أقر لك بما تدعيه ، فان قال المدعى : أريده منه أوصـله الحاكم الى

حقــه بما يجب له عليه دعوى المدعى ، فيقول الحاكم للمدعى قــد أنكر دعــواك •

فان قال : عندى بينة ، قال له الحاكم : أحضرها ، وان لم تكن عنده بينة وطلب المدعى يمين المدعى عليه حلفه الحاكم بما يجب عليه •

وكذلك اذا ادعى عليه أنه سرق عليه كذا وكذا ، فيكون العمل على ما وصــفت لك ، والله أعــلم •

* مســألة :

ومنه : واذا حضر عند الحاكم رجــلان ، وعندهما ورقة فيها حق مكتوب حال أجــله فادعى أنه يطلب به الآخر ، فقال الآخر : أنا وافيته كله ، وقال الذى فى يده الورقة : ان هــذا الحق باق كله أو بعضــه ، وكان الحاكم يعرف المكتوب له والمكتوب عليــه أو لم يعرفهما ، وكذلك سلكة الكاتب يعرفها أو لم يعرفها كيف حــكم هــذا الحق ؟

فعلى ما وصــفت ، اذا أقر الرجل المكتوب عليه الحق فى الورقة وقال : أنا أقررت على نفسى لهذا الرجل بكذا وكذا لارية فضــة وهما حاضران ، ثم ادعى أنى أوفيته هــذا الحق وأنكر المقر له انه ما أوفاه البعض ، وبقى البعض ، فالقول قول المقر له ، وعلى المقر البينة العادلة أنه أوفاه جميع الحق •

وعلى هــذا المعنى لو لم يعرف سلكة الكاتب ولم يعرف المكتوب له الحق لأن المدعى عليه الحق أقر على نفسه لشخص حاضر ، وان امتنع المقر عن التسليم وطلب المقر له حقه فان الحاكم يجبر المقر على تسليم

الحق ، فاذا امتنع حبسه الى أن يسلم أو يصـح اعدامه فيفسـح له الحاكم من الحبس •

وأما اذا لم يعرف الحاكم سلكة الكاتب ، فلا يحكم بالصك الا بمعرفة سلكة الكاتب ، وكذلك اذا لم تصـح مع الحاكم سلكة الكاتب ، ولم يعرف من له الحق ، ولا من عليه الحق ، فلا يحـكم الا بمعرفة من له الحق ومن عليه الحق ، والله أعـلم •

* مسـألة :

ومنه : وفى رجل عليه لرجل حق ، وطلب الذى له الحق هذا الرجل الذى عليه له الحق ، وهـذا الرجل الذى عليه له حق عند رجل آخر ، فقال الذى عليه الحق ، للذى له : أنا لى حق عند فلان هـذا ، وكانوا حاضرين كلهم ، أو قال له : أترضى أن تأخذ حقك من عند فلان بن فلان ، فقال : نعم أكله سواء أم لا ؟

أخـذه من عنده أو رضى بذلك الذى له الحق أن يأخذ حقه من عند هـذا الرجل الثانى ، ومات الذى له الحق ، وسأل هـذا الذى له عنده الحق ، انك أوفيت فلانا لعله فـلانا الهالك ، فقال : نعم أوفيته أيبرأ هـذا الذى عليه الحق لهـذا الهالك أم لا كان المأمور ثقـة أو غير ثقـة ، أو مأمونا اذا رضى الذى له الحق بالوفـاء من عنـد هـذا المذكـور ؟

فعلى ما وصـــفت ، لا يقبل قول من عليه الحق أنه ســـلم الحق الى الهالك الذى أمر من له الحق الا بشهادة شاهدى عـــدل على أكثر قول المسلمين ، والمعمول به عندنا ، وأما اذا صـــح بشاهدى عـــدل أنه سلم الحق الذى عليه للرجل الهالك ، فحينئذ يبرأ منه ، والله أعـــلم .

*** مســألة :**

ومنه : وفى رجل أصبح دكانه منقوبا وادعى على رجل أنه سرقه ، وادعى أنه مأخـــذ عليه صـــيغة ودراهم فحبسناه وقيدناه ، وهو متهم ومحبوس من قبل ، ثم بعـــد أيام طلع من هـــذه السرقة شىء عند رجل وقال : انى لقيتها عند باب مسجد الجامع وقت صـــلاة الظهر ، ونحن لم نعرفه متهم أو غير متهم ، وأظهر عنـــد الناس أنه لقط هـــذه السرقة ، أيجب اطلاق هـــذا المحبوس المقيـــد أم لا ، وان هـــذا اللاقط يلحقه شىء أم لا ؟

فعلى ما وصـــفت ، أن هـــذا اللاقط يعجبنى ترك حبســـه ، وأما المحبوس الأول اذا اطمأن قلبك أنه لم يكن سرق هـــذه السرقة فجائز لك اطلاقه ، لأن الحبس انما هو على نظر من المبتلى بأمور المســلمين والحبس ليس بفريضـــة مفروضة ، وانما هو على النظر ، والله أعلم .

*** مســألة :**

ومنه : واذا ادعى الولد على والده حقـــا وأنكر الوالد ، وطلب الولد منه اليمين أله على والده يمين أم لا ؟

فلا يمين على الوالد لولده على أكثر قول المسلمين ، والمعمـول به عنـدنا •

وقال بعض المسلمين : ان الحاكم يقول للوالد ان شئت أن تحلف برأيك ، وان شئت أن ترد اليمين على ولدك ، فان حلف الوالد فقد برىء من دعوى ولده ، وان رد اليمين على ولده وحلف أوصـله الحاكم الى حقه من مـال والده ، الا أن يبرىء الوالد نفسه من حق ولده ، فاذا أبرأ نفسـه برىء ، والله أعـلم •

** مسـألة :**

ومنه : وفى المديون ، هل يجب عليه بيع زرعه من سكر وغيره من الخضرة لقضـاء ما عليه ، ويحكم عليه بذلك أم لا ؟

فعلى ما وصـفت ، أن بيع الخضرة قبل دراكها لا يجوز وينتظر هـذا المديون الى أن يحصـد زرعه ، والله أعـلم •

** مسـألة :**

ومنه : وما تقول اذا ادعى رجل على رجل حقا من قبل بيع دابة له ، وأقر المدعى عليه بالحق ، وأنكر البيع وأقر أنه بادله بدابته ، وادعى أن دابته تلفت ، أيجب عليه شاهدا عدل أن الدابة التى أخـذها من هذا الرجل بسبب البدل تلفت ، وقال المدعى : انى لم أصـدقه أنها تلفت وحبسـناه أيجوز ذلك أم لا ؟

فعلى ما وصـــفت ، أن حبسك له جائز وموافق لآثار المســـلمين ، والله أعـــلم •

*** مســـألة :**

ومنه : فى الأشجار النائفة على أموال الغير ونخيل المساجد ، أيجوز صرف ما أناف منهن أم لا يصرف النائف منهن الا فى المستقبل ؟

فعلى ما وصـــفت ، أرجو أنه لا يخفى عليك ما جاء فى آثار المسلمين فى مثل هـــذا ، قال من قال من المســـلمين : ان هـــذا النائف لا يصرف الا أن يصح حـــدثه •

وقال من قال : انه يصرف جميع ما أناف على أمـــوال الغـــير ، والله أعـــلم •

*** مســـألة :**

ومنه : واذا كتب لنا أحـــد كتابا أنه شاك من رجل عليه له كذا وكـــذا أريد منه حقى ، ومنك الانصـــاف أيجوز لنا أن نلزم الذى عليه الحق اذا أقر عنـــدنا ؟

فنعـــم جائز لكم أن تلزموا من عليـــه الحق اذا أقر عنـــدكم ، والله أعـــلم •

* **مسـألة :**

ومنه : واذا اشتكى رجل من رجل أن عليه لفلان بن فلان الهالك كـذا لارية فضـة ، وأنا وصيه أتكون دعواه مسموعة أم لا ؟

واذا أطلع وصـية فيها يقول انه وصى وأطلع ورقة مكتوب فيها : حق على رجل الذى شكى منه هـذا الوصى وأنكر المشكى وقال : انى أوفيتـه ؟

فعلى ما وصفت ، أن هـذه دعوى مسموعة ، واذا كان الخط بخط من يجوز خطه عند المسلمين بلفظ ثابت ، فالحق ثابت ، ويحكم على من عليه الحق بتسليمه اذا صـح عندكم بشاهدى عـدل أو شهرة لا تدفعها شهرة أن هـذا الرجل وصى الهالك فلان بن فلان ، وأما اليمين فليس للوصى يمين ، ولا عليه يمين اذا لم يكن وارثا ، والله أعـلم .

* **مسـألة :**

ومنه : واذا أبصرنا الميازيب مركبة على الطريق الجائز ، ولم تعلم بحق أو باطل ، ولم نعهد نحن هناك شيئا منها ثم رأينا أيسع السـكوت والتغاضى أم لا ؟

فعلى ما وصـفت ، اذا لم يصح باطلها فهى غير مصروفة اذا وجدت كذلك ، وأما اذا أحـدثت على طريق المسلمين بغير حق فهى مصروفة ،

ومحدثها مأخوذ بصرفها ، وان قال : انها من قبل فعليه البينة ولا يقبل قوله على طريق المسلمين ، والله أعلم •

وأما اذا اشتبه فالوقوف أسلم عن الشبهات •

*** مسألة :**

ومنه : واذا كتب رجل لرجل حقا ، وأمن الورقة رجلا آخر ، وأقام الرجل المكتوب له يريد من الأمين الورقة ، وشكا مع الوالى أيجب على الأمين أن يسلم الورقة للمكتوب عليه رضى المكتوب له أم كره ؟

فعلى ما وصفت ، اذا كان الذى عليه الحق حيا ففى ذلك اختلاف بين المسلمين :

قال من قال من المسلمين : ان الأمين يسلم الورقة الى من أمنه اياها •

وقال من قال من المسلمين : يسلم الورقة الى من له الحق فيها •

وقال من قال من المسلمين : ان له الخيار ان أراد أن يسلم الورقة الى من أمنه اياها ، وان أراد أن يسلمها الى من له الحق ، والذى يعجبنى من القول أن يحضرهما جميعا ، ويسلم الورقة الى من أمنه اياها •

وأما اذا مات من عليه الحق فان الأمين يسلم الورقة الى من له الحق ، والله أعلم •

* مســألة :

ومنه : وأما الذى وجدت دابته منطلقة أو مربوطة فى أموال الناس أو فى شرجة أو فى واد قرب مزارع الناس ، ويخاف منها اذا انطلقت على أموال الناس ؟

فانه يتقــدم على صاحبها أن يكف دابته ، فان انطلقت الدابة بعد التقدمة فان صاحبها يحبس ، وان كانت هــذه الدابة يواليها عبــد حبس العبد ، وان كان صبى مــا .

فقال من قال من المسلمين : ان الصى لا حبس عليه .

وقال من قال : جائز أن يحجر به فى حصن المســلمين حتى يكف ضرره عن الناس ، ولا يضيق الأخــذ بهذا القول ، والله أعــلم .

* مســألة :

ومنه : وفى رجل ادعى على رجل أنه ضربه ووجد فيه ورم وأثر حمرة لا يدرى أنه من ضرب أو غيره ، وادعى أنه من ضرب ذلك الرجل ، وأنكر المدعى عليه ذلك ، أيكون هــذا سببا يجوز به الحبس أم لا ؟

فعلى ما وصــفت ، اذا تبين الأثر وكان المدعى عليه ممن تلحقه التمهة بذلك فجائز حبسه ، والله أعــلم .

* مســألة :

ومنه : والشىء المتنازع فيه بين اثنين مثل بناء جــدار أو فسل

أو حفر بئر أو حفر فلج أو غير ذلك هـذا يقول لى ، وهـذا يقول لى : والمبتلى لم يعلم بهذا الشيء أنه لمن منهما ، أو هـذا يحفر فلجا ، وهذا يحفر فلجا ، ولا يعرف المبتلى أنها جائزة أو غير جائزة ، وخاف أن تقع بينهما فتنة أو أحـدهما شاك من صاحبه من أجل هـذا الحديث ؟

فعلى ما وصفت ، أن القائم بأمور المسلمين جائز له أن يقف الجميع الى أن يقع بينهم الحـكم ، والله أعـلم ٠

* مسـألة :

ومنه : وفى المجذومين اللهم صلى على محمد وآله وسلم أيجوز أن ينهون عن قعودهم قرب الطريق اذا كان فى قعودهم أذى للناس من أجل الرائحة أم لا ؟

فعلى ما وصـفت ، أن المجذومين ينهون عن مخالطة الأصحاء ، وأمـا اذا كان قعودهم لم يكن فى مخالطة الأصـحاء فانهم يتركون ، والله أعـلم ٠

* مسـألة :

ومنه : واذا أقر الصبى بالبلوغ ، وقـد بلغ أترابه الا أنه بعـد لم ينبت شاربه ، ولم يبن افتراق أرتبته يصـدق فى دعواه أم لا ؟

فعلى ما وصـفت ، أنى حفظت من آثار المسلمين أن الصبى اذا بلغ أترابه ، أو من هو أصـغر منـه ، وأقر هو بالبلوغ فاقراره جائز ، والله أعـلم ٠

❋ مســألة :

ومنه : واذا جاء رجل الى الحاكم بورقة مكتوب له فيها حق على أحــد ، وقال : أريد من فلان حقى الذى كتب لى فى هــذه الورقة ، فقال المكتوب عليه ، انى قــد أوفيته حقه الذى كتب على له فى هــذه الورقة ، وما بقى على له فيها شىء ، ولا فى غيرها أيقبل قوله أم الحق ثابت ؟

فعلى ما وصــفت ، أن الورقة اذا كان الحق مكتوبا فيها بخط من يجوز خطه عند المسلمين فالحق ثابت ، ولا يقبل قول من عليه الحق أنه أو فى غريمه ما عليه من الحق المكتوب فى هــذه الورقة ، الا أن يصــح بالبينة العادلة ، والله أعــلم •

❋ مســألة :

ومنه : وفى رجل تزوج امرأة ، أو اشترى متاعــا ، أو أقر بحق ، أو أوصى بوصــايا فى غير بلده يلزمه نقــد بلده أم نقــد البلد الذى اشترى وأقر أو أوصى فيه أم غير ذلك مات فى بلده أم فى سفره •

فعلى ما وصــفت ، يكون بنقد البلد الذى تزوج أو اشترى أو أقر أو أوصى ، والله أعــلم •

❋ مســألة :

ومنه : وكذلك المــال المباع ببيع الخيار أيكون ، الفداء يصرف يوم البيع ، أم يوم الفــداء ، وكذلك الدين يكون بصرف يوم الدين أم يوم يحــل الحق ؟

قال : يكون بصرف يوم الوفاء على أكثر قول المسلمين ، والله أعلم •

* مســألة :

ومنه : وفى رجل زرع زرعا ، وأخــذ بيدارا وادان البيدار من عند الهنقرى على بيدرته ، ثم بعد ادان من عند غير الهنقرى ، وأقر له بسهمه اقرارا بحق عليه له ، ومات البيدار أو أفلس ، من أولى منهما بســهم البيــدار ؟

فعلى ما وصــفت ، أن صاحب الاقرار أولى اذا كان الهنقرى دينه فى الذمة ، والله أعــلم .

* مســألة :

ومنه : وفى امرأة ادعت على رجــل أنه كشــف عن عورتها يريد جماعها ، وأنكر هو ذلك ، وأرادت يمينــه أيكون فى هــذا يمين أم لا ؟ أرأيت اذا أراد القائم بالأمر تحليفه لحال القيام بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، أله ذلك أم لا ؟

فعــلى ما وصفت ، أما اذا ادعت عليه أنه كشف لها عن عورتها ففى ذلك اختلاف .

قال من قال من المسلمين : عليه اليمين .

وقال من قال : لا يمين عليه وهو أكثر القول .

وأما اذا ادعت عليه الوطء مغتصبا لها فعليه لهــا اليمين لحــال الصــداق .

وأما لفظ اليمين فيقول : والله الذى لا اله الا هو العزيز الجبار .

وأما اذا أراد القائم بالأمر تحليف المدعى عليه من غير مطلب المرأة فليس له ذلك ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنه : واذا وقف أحـد من عمال المسلمين على بروة من عنـد الامام أو أحـد من ولاته فى شكوى من أناس ، وأحضر العامل الشاكى والمشكى منه ، وادعى الشاكى حقا على أناس شـتى من نساء ورجال متفرقين ، منهم حضر ومنهم لم يحضر ، وأنكر الحاضر منهم دعواه ، وقال : أريد منهم الحق مع الامام أو القاضى ، وقالوا : نحن علينا لك يمين ، ويحلف لك فى هـذا البلد وقال : ما أريد منكم الا فى نزوى أيجاب على ذلك ويجبرون على المسير عناده ، كان عليهم ضرر أم لا ، كان العامل حاكما أو غير حاكم ؟

فعلى ما وصـفت ، اذا كان العامل غير حاكم فانه يدبر الخصوم الى الامـام أو الى القاضى ، ولا يجبر الخصـوم على الأحـكام ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنه : وفى مشايخ القبائل ورؤسائهم ، اذا كان فيهم نفع للامام اذا أراد منهم دولة لعز المسلمين ، يجوز لعمال الامـام أن يكرموهم ويجللوهم ويتعرضوا لهم للضيافة من بيت المـال ، ويرفعوا أقدارهم ، ويطيبوا لهم الجازة والمأكول كانوا من رعية ذلك العامل أم لا ؟ كانوا

أغنياء فى سفرهم ذلك أو فقراء ، وكذلك طعام دوابهم وأشباه ذلك من الزاد وغـيره ؟

فعلى ما وصـفت ، لا يضيق على العمال جميع فعل ما ذكرته ، ذلك ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنه : وفى الزوجين اذا اتفقا على الخلع ، وبينهما ولد صـغير منهما ، وعلى المرأة عول ولده ونفقته الى مدة معلومة ، ما اللفظ الذى يثبت من ذلك ، ولا يكون للمرأة رجعة عليه فى ربابة ولده ؟

فعلى ما وصـفت ، أن هـذا لا يثبت على المرأة الا أن يبائع الزوج هـذه الزوجة شيئا من العروض بكذا كذا لارية فضـة بقـدر عـول الصبى ، فان ذلك يثبت اذا قبلت المرأة ذلك ، والله أعلم .

* مسـألة :

ومنه : وفى رجل كتب لرجل مائة لارية فضـة ، ثم كتب له مائة أخرى ، والتاريخ واحـد ، أيثبتا كلتاهما والكتاب من ضـمان لزمه له أرأيت وان اختلفا فى التاريخ ، واتفقا فى النجوم أكل ذلك سواء أم لا اذا لم يفسر كل حق من نوع آخر بين لى ذلك ؟

فعلى ما وصـفت ، اذا اتفق الأجل والدراهم فانه يثبت من ذلك مائة لارية فضـة ، وان اختلف الأجـل أو الدراهم فانه يثبت الجميع ، والله أعـلم .

* **مسـألة :**

ومنه : وفى أهل القمار والخطار على فعل أو أكل أيحبسون على ذلك اذا تحقق عليهم ذلك ، أم ينهون بغير حبس ؟

فاعـلم أن هـذا لا يجوز ، وجائز للوالى حبسهم الا أن يرى فى مخصوص التغاضى فجائز له ذلك ، والله أعـلم .

* **مسـألة :**

ومنه : وفى رجل مات وصـحت عليه ديون وبيوع خيار ، وعنده أيتام أيجوز للوالى أن يأمر ببيع شىء من ماله لما عليه ، ولبيع الخيار أرأيت ان كان شيئا قـد باعه مرتين لمن حـكمه ؟

فعلى ما وصـفت ، أن الديون اذا كانت صاحة عند الحاكم جائز أن يوفوا من مـال الهالك بعد أن يحلفوا ، وأما المشترى الأول أولى والثانى فيه اختلاف : قول : انه يتبع الأول وهو أكثر القول ، وقول : انه كالديان وهو أنظر ، والله أعـلم .

* **مسـألة :**

ومنه : والذى يقعد فى الطريق يحبس اذا عاند مرارا أم ينهى بلا حبس ؟

قال : يحبس ولو قليلا فى مكان نفيس .

* مسـألة :

ومنه : وما الرأى فى البدو الذين سمعنا أنهم يفعلون فى أحـد منهم فعلا قبيحا لظنهم أنه ساحر ؟

قال : ينصف منهم لأن فعلهم هـذا قبيح ، والله أعـلم ٠

* مسـألة :

ومنه : وفى رجل وامرأة ورثا مالا من هالك ، للمرأة الربع ، وللرجل ما بقى ، وقسما ذلك المـال النخل والأرض ، وكان الربع الذى للمرأة أجود نخـلا وأقل أرضـا ، ولم يذكر المـاء عند القسمة ، والآن قـد طلبت المرأة ربع الماء ألها ربع المـاء أم لها بقدر الأرض والنخل ؟

فعلى ما وصـفت ، للمرأة ميراثها من المـاء اذا كان ربع الميراث فلها ربع ، ولا حجة للرجل ان قال : ان المرأة أخـذت أقل من ربع المال من قبل جودة الأرض والنخل ، والله أعـلم ٠

* مسـألة :

ومنه : وفى رجل اشترى من رجل سهما من ماله وأثرا من مائه من خبورة معلومة لسقى ذلك السهم ، وللبائع من تلك الخبورة مـاء مطابق لذلك الأثر ولم يميزه منه ، وجاز المشترى ما اشتراه ، وسقى ذلك السهم بأثر من مـاء ذلك الرجل سنين عشرا أو أكثر ، ثم مات البائع وطلب المشترى الى ورثة البائع تمييز ذلك الأثر ، وطلب أن يرفعه لغير ذلك

المـال ، وأبى الورثة وقالوا : ان عليهم ضررا فى الرفع ، وانه لم يرفعه فى حياة البائع وأن ليس له الا المـاء الذى سقى به لا غيره ، وهو يدعى أثرا من جملة مـال الهالك من تلك الخبورة ؟

فعلى ما وصـفت ، اذا كان البائع باع له أثر مـاء من مائه فهو ثابت له ، وله الأثر الذى اشتراه ، وأما اذا أراد أن يرفعه وكان من قبل فى حياة البائع لم يرفعه فلا أقـدر أن أقول بتغيير ذلك على مـا كان عليه من قبل ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنه : وفى رجل اشترى نخلات مندثرات قـد اندفن بعض أرضها ، وأراد أن يحفر ما اندفن ليعمره ويشرب من المـاء ، فعارضه وكيل مسجد وقال له : هـذه النخلات ماؤها ومـاء المسجد سواء ، ولا نحفظ هـذا الذى أنت تحفره يشرب ، وأراد منعه ووجد المشترى أحدا من الناس من غير العدول ، وقال : انه يحفظ أن ذلك الموات كان يشرب من هـذا المـاء المشـاع ؟

فعلى ما وصـفت ، اذا لم يصـح بالبينة العادلة أن هـذا الموات كان يشرب من قبل ، فليس لصاحب النخلات أن يسقى هـذا المـوات ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنه : وفى رجـل له ولد ، والولد فى حجر أبيـه ، وتبدر الأب والابن عنـد أناس لزراعة ، وصـار الأب يدان لنفقته ونفقة عياله ؛

والولد يأكل عندهم فى البيت ، والأب الحق فى ذمته ، ثم هلك الأب قبل نضـــاج الزرع ، ولم يترك شـــيئا غير هــذا الزرع وعليه ديون كثيرة ألللابن نصـــيبه أم ينفذ سهم الابن والأب اذا استغرق الدين جميع ذلك ؟

فعلى ما وصـــفت ، أن للابن نصيبه من بيدارته ، والله أعـــلم .

* مســألة :

وفيمن اشترى بقرة أو ثورا أو حمارا فوجده يزول ، هل هــذا عيب ويجوز منه الغير أم لا ؟

قال : له الغير والله أعـــلم .

* مســألة :

ومنه : وهل شهادة العبيد تقبل فى النكاح والحقوق ؟

قال : لا تقبل على القول المعمول به عندنا ، والله أعـــلم .

* مســألة :

وسألته : عن زرع استهلكته دواب لأناس شتى ، ولم يعلم أكل كل دابة على الانفراد وأراد أحــد منهم الخلاص ؟

قال : فيحتاط على نفسه بقـــدر ما أكلت دابته .

قلت له : أرأيت وان كان يوم استهلك هـذا الزرع ما يقوم ثمنه بغرامته وعناه أيجب له غرامته وعناه أم لا ؟

قال : ففى ذلك اختلاف :

قال من قال من المسلمين : له عناءه وغرامته •

وقال من قال : له قيمة الزرع يوم استهلك •

قلت له : وما يعجبك أنت ؟

قال : يعجبنى أن يسلم لصاحب الزرع أفضل القيمتين ، والله أعـلم •

* مسـألة :

ومنه : وفى رد اليمين فى أى شىء لا يجب رد اليمين ؟

فعى ما وصـفت ، أن هـذا الموضـع لا يحتمل شرح ذلك ، لأن القول يتسع فيه ، وأذكر لك من ذلك طرفا مثل ذلك اذا كان أحـد له أمانة عند أحـد من قبل ميراث له من هالك أو كان له مال عند وكيل له فاستخان من له الحق الأمين أو الوكيل ، وطلب منه اليمين فله عليـه اليمين ، ولا رد فى مثل هـذا ، والله أعـلم •

* مسـألة :

ومنه : وفى الدلال اذا باع السلعة وأقر أنها لغـيره ، وأراد أن يخاصـم فيها أله ذلك أم لا ؟

فعلى ما وصـــفت ، ليس له خصـــومة على صـــفتك هـــذه ، والله أعـــلم .

✻ مســـألة :

ومنه : وفى رجل له على رجل حق وقال : أخاف أن يتولى ويذهب حقى ، وطلب اليه أن يحضره كفيلا أله ذلك أم لا ؟

فعلى ما وصـــفت ، اذا كان الذى عليه الحق يخاف منه الذى له الحق التولى ، فله عليه الكفيل ، والله أعـــلم .

✻ مســـألة :

ومنه : وفى رجل ادعى على رجل أنه ضربه فأنكره المدعى عليه وهو ممن تلحقه التهمة ، وطلب المدعى ما يجب عليه بالحق ، فحلف له ، أيجوز للوالى حبسه بعـــد ما حلف ، أم يعجبك أن يحلف بعد ما يقضى حبسه ؟

فعلى ما وصـــفت ، ان هـــذا الرجل اذا كان ممن تلحقه التهمـــة فانه يحبس على صـــفتك هـــذه ، ثم تكون عليه اليمين لأجل الأرش اذا طلب منه اليمين المدعى ، وأما اليمين قبل الحبس أو بعده فكله سواء ، والله أعـــلم .

✻ مســـألة :

ومنه : وفى امرأة ادعت على رجل أنه مس بدنها ، أو نظر اليـــه متعمدا ، فأنكر وطلبت اليمين ، أعليه لهـــا يمين فى مثل هذا أم لا ؟

فعلى ما وصفت ، لا يمين لها على صفتك هذه على أكثر قول المسلمين ، والله أعلم .

✻ مسألة :

ومنه : واذا كتب كاتب من كتاب المسلمين صحة قسم ميراث فيه غائب أراد الحاكم الدخول فى قسمته ، ليختار للغائب سهما هل كتاب كتاب هذا الكاتب صحة تقوم مقام شاهدى عدل ، ويجوز للحاكم الدخول فيه أم لا ؟ .

فعلى ما وصفت ، ففى ذلك اختلاف بين المسلمين بالراى بالدين .

قال من قال من المسلمين : ان خط الكاتب غير ثقة الحاكم الذى يكاتب بين المسلمين بأمر امام المسلمين ، أو بأمر قاضى امام المسلمين أن خطه غير جائز وثابت ، وكل ما كتبه من حق أو صحة قسم فجائز ذلك ، وجائز العمل على ذلك ، وجائز الدخول فيما كتبه من صحة قسم أو غير ذلك ، ومن أخذ بهذا القول فجائز له ذلك .

وقال من قال من المسلمين : ان خط الكاتب غير القاضى فلا يكون حجة كان كتابه فى حق أو صحة قسم لأنه غير حاكم ، والله أعلم .

✻ مسألة :

ومنه : وفى رجل ادعى على رجل أن له عنده سيفا أرهنه عليه بكذا وكذا ، وقال المدعى عليه : بل اشتريته منه بكذا وكذا ، أو أوفيته الثمن ، أيكون القول قول من يدعى الرهن أم القول قول من يدعى الشراء ؟

فعلى ما وصــفت ، أن القول قول من يدعى الشراء على أكثر قول المسلمين ، غير أنه اذا أقر المشترى أنه اشتراه بكذا كــذا وقال : انه سلم الثمن للبائع ، فأنكر البائع التسليم ، فالقول قول البائع أنه لم يقبض من المشترى •

وأما اذا قال المشترى اشتريت ولم يذكر عــدد الثمن فالقول قوله ، ولا يلزمه شيء من الثمن الا بالبينة العادلة ، والله أعــلم •

* مســألة :

ومنه : وفى رجل ادعى أنه باع ماله رلجل بيع الخيار ، وقال الآخر : بعته لى بيع القطــع ؟

فعلى ما وصــفت ، أن القول قول من يدعى أنه اشتراه ببيع القطع على ما حفظته من آثار المسلمين ، والله أعــلم •

* مســألة :

ومنه : وفى البائع والمشترى اذا تقاررا على البيع ، وتناكرا تسليم الثمن من القول قوله ؟

فعلى ما وصــفت ، أن المشترى اذا أقر بالثمن أنه اشترى بكــذا كــذا لارية فضــة ، فعليه البينة العادلة بالتسليم ، وان لم يذكر الثمن فالقول قوله ، والله أعــلم •

*** مسـألة :**

ومنه : وفى رجل ادعى على رجل أنه ضربه ، ورأى الوالى به أثر ضرب فأرسل الى المدعى عليه فلم يجـده الا بعد أيام ، وقد سار المدعى ولم يدر أين توجه أيجوز للوالى أن يحبس المدعى عليه اذا كان ممن تلحقه التهمـة أم لا ؟

فعلى ما وصـفت ، لا يضيق حبسه على صفتك هذه ، والله أعلم .

بـــــاب

فى الوالى وما يجوز له وما لا يجوز واذا سافر الوالى وعيض أيجوز له فريضته وفيما يجوز له اذا نزل عليه أحد من الغرباء

وفى الوالى اذا عقــدت عليه الولاية لبلد وقبلهـــا ، وفرضـــت له فريضـــة وهو بعد لم يخرج الى البلد الذى ولى عليه الا أنه فى الأهبة ، أيستحق الفريضة مذ ولى أم لا حتى يدخل البلد الذى ولى عليه ؟

فعلى ما وصـــفت ، أن هـــذا الوالى يستحق الفريضـــة مذ ولى ، والله أعـــلم .

*** مســألة :**

ومنه : والوالى اذا سافر لحج أو غيره من خواص نفسه ، وترك مكانه نائبا بدون فريضة أله فضـــل الفريضة أم لا شىء له ؟

فعلى ما وصـــفت ، للوالى فريضته على صفتك هذه ، والله أعلم .

*** مســألة :**

ومنه : وفى الوالى اذا سافر لأداء فريضـــة الحج وعيض أحدا مكانه له فريضـــته أو شىء منها ، وفضـــل للوالى شىء من الفريضة يكون ذلك له صـــافيا طيبا لا شبهة فيه كما لو كان حاضرا أم لا ؟

فعلى صــفتك هذه ، لا يضيق على الوالى أخذ فريضته ، وجائز له ذلك وخصوصا اذا تمم الامام للوالى ، لأن الامام ما لم يعزل الوالى عن ولايته ، فالوالى على ولايته ولو سافر ، وجائز للامام أن يتمم للوالى فريضـــته •

وان ترك الوالى فريضته ولم يأخذها على سبيل الاحتياط ، فالاحتياط أولى ما استعمل ، لأن الدنيا فانية ، والآخرة باقية ، وينبغى لنا الانابة الى دار الخلود والتجافى عن دار الغرور ، والتأهب للموت قبل نزوله ، وما توفيقنا واياك الا بالله عز وجل •

* مســألة :

ومنه : والوالى يجوز له أن يدفع لأحـــد من القبائل وهم غير ثقات فلجـــا من الغوائب التى لا يعرف أربابها بسهم منه لعمارة أرضـــه وحفر ما فيه من الخراب الى مدة مائة سنة ، أو ما دامت دولة العــدل قائمة على نظر الصـــلاح منه لتوفير مـــال المسلمين ، ويكون بدخوله هـــذا سالما فيما بينه وبين الله تعالى أم لا ؟

فعلى ما وصـــفت ، أن المفاسلة فى أرض المسجد والصوافى والغوائب وما كان من الأملاك فمخرجه مخرج الوقوف لا يجوز على تمليك شىء من الأصـــول منه ، وان كان على شىء من الثمار كذا كذا سنة ، وكان فى النظر صـــلاح لمـــال المسجد أو لمـــال الصافى أو لمال الغائب ، ولم يكن على تمليك شىء من الأصـــول منه ، فأرجو أن لا يبعد ذلك من الجواز اذا خرج مخرج الصـــلاح والتوفير لمـــال المسجد ، أو لمال الصافى أو لمـــال الغائب ، والله أعــلم •

*** مسـألة :**

ومنه : وفى الوالى اذا سافر سفرا يتعدى فيه الفرسخين فى حاجة نفسه ، أيجوز له أن يأكل من بيت مال المسلمين من غير فريضته ؟

وكذلك ركوب دواب الشراة المأخوذة بالأجرة من مال المسلمين •

وكذلك من يصحبه من الشراة أواسع له ذلك ، ولهم أو له وحـده أو لهم فقيرا كان فى سفره أو غنيا باذن الامام أو بغير اذنه ؟

فعلى ما وصـفت ، لا يضـيق عليه جميع ما ذكرت ، واذا كان بأمر الامام فهو أحب الى لأنه يوجد فى الأثر اذا كان للوالى فريضة فى بيت مال المسلمين ثم مرض ، فجائز له أن يأخذ فريضته فى الأيام التى مرض فيهـا ، فكيف اذا سافر الوالى فى عازته ، وربما يكون نفعه فى سفره للمسلمين أكثر من نفعه للمسلمين فى مرضـه ، والله أعـلم •

*** مسـألة :**

ومنه : وهل يجوز للوالى أن ينفذ ما فى يده من مال المسـلمين من الزكاة وغيرها فى حفر فلج من الغوائب ، ليجعله لعز الدولة ، ويكون بذلك سالما ، وما الأفضـل من اخراجه وتركه على هـذه الصـفة ؟

فعلى ما وصـفت ، انى لا أقـدر أن أقول انه يجوز للوالى أن ينفذ مما فى يده من مال المسلمين فى حفر هـذا الفلج ، لأنه يمكن الا أن يكون فى هـذا الفلج صـلاح للمسلمين ، والسلامة من ذلك أسـلم ، والله أعـلم •

* مســألة :

ومنه : وفى الوالى هل يجزيه أن يسلم ما لزمه من الضــمان لبيت المــال ، أو ما لزمه من الضمان لبيت المــال ، وما لزمه من زكاة مــاله من نقــد أو ثمار فيما يجوز انفاذ بيت المــال فيه ، أو فى الفقراء من غير أن يقبضــه منه ثقة ويرده عليه ، ثم ينفذه من بعــد ؟

قال : الذى يعجبنى من القول اذا كان فى زمان الأئمة فانه يقبض ما لزمه من الزكاة أحــدا من ثقات المسلمين ، ثم يرده الثقة اليه ، فاذا وضــع ما لزمه من الزكاة فى موضــعه من غير أن يقبضــه أحــدا ، فانه يبرأ فيما بينه وبين الله ، والله أعــلم .

* مســألة :

ومنه : واذا مر الوالى والشراة فى مسيرهم ببعض البلدان ، فأعطوا من عند واليها زادا من بيت المــال ، فرجعوا الى وطنهم وعندهم فضلة من ذلك الزاد ، يجوز لهم تملكه لأنفسهم ، ويأكلونه فى بلدهم ، أم يكون حــكمه لبيت المــال ؟

فعلى ما وصــفت ، اذا كان الوالى دفع لهم ذلك فحــكم ما فضل لهم ، فان كان يدفع بهــذا الطعام ليأكلوا منه مانهم يردون ما فضــل لبيت المــال ، والله أعــلم .

* مســألة :

ومنه : وما صــفة الغنى الذى اذا جاء طالبا من الزكاة ليعطى منها ،

وبأى وجه يعطى منها ، ويحل له ، وما صــفة الذى له نفع لدولة المسلمين من رؤساء القبائل فى مثل هــذا الزمان ، أم هو اليوم معــدوم لقــوة يــد المســلمين ؟

فعلى ما وصــفت ، أن الغنى الذى يجوز له من الزكاة هو الفقيه الذى به الغنى لدولة المسلمين .

* مســألة :

ومنه : وفيمن يأتى الى الوالى يسأله أن يدفع اليه زكاة من ماله أعنى مــال السائل يريد بهــا لأحــد قربته تقية لماله ، أيسعه ذلك ويسع الوالى أن يجيبه الى ذلك أم لا ؟

فعلى ما وصــفت ، اذا رأى صلاحا للمسلمين من هــذا الرجل ، وكان فيه نفع للمسلمين ، أو كان فقيرا فجائز للوالى أن يدفع زكاته ، والوالى هو الناظر فى أمور المسلمين وفى مصالحهم ، والله أعــلم .

* مســألة :

ومنه : والذين يأتون الى الوالى من غير بلده ، ومن غير رعيته ، يسألونه من مال المسلمين الذى هو فى يده ، ويستحى أن يردهم أهــذا واسع له فيما بينه وبين الله ، لأنه لولا الحياء لم يعطهم ، لأنه يريد أن يعطى فقراء بلده اذا رأى فضــلا أم لا يسعه ويجوز له أن يعطيهم مما فى يده كان من فطرة الأبدان أو من زكاة البلد ، أو مما هو من الغوائب ، وأى ذلك أولى أن يخرج منه ؟

فعلى ما وصــفت ، أنه لا يضــيق على الولى أن يعطيهم على صفتك هــذه من مــال المسلمين من جميع ما ذكرته ، وإن أعطاهم من الغرائب فذلك أحسن ، وأما فى الجائز فجميع ما ذكرته جائز ولا يضــيق عليه ذلك ، والله أعــلم •

* مســألة :

ومنه : واذا مرض الشارى مرضا مزمنا ، وهو فى حــد الفقر يسع الوالى أن يتمم له أجرته لطيبة نفسه ، وهو وكيل فى بيت المــال أو غير وكيــل ؟

فعلى ما وصــفت ، أنه جائز للوالى أن يدفع لهذا الرجل من مــال المسلمين ، ويكون بالنظر من الوالى ، والله أعــلم •

* مســألة :

ومنه : واذا كان عند الوالى شراة فى أكثر أوقاتهم فارغين من خدمة المسلمين ، وفى بعض الأوقات يحتاج لهم مثل أيام القيظ والصــيف ، أواسع له تركهم فى الخدمة استظهارا لدولة المسلمين متى ما عرض أمر ، أم يستخدم الا بقــدر ما يحتاج اليه فى سائر الأوقات ؟

فعلى صــفتك هــذه ، جائز للوالى أن يتركهم فى الخدمة ، والله أعــــلم •

* مســألة :

ومنه : واذا حضر عند الوالى للحكم مدع ومدعى عليه ، فاستعجلا

فى الكلام قبل أن يستنطقهما الحاكم ، وقبل أن يجلسهما بسواء معـا ، فادعى المدعى ، وأقر المدعى عليه قبل أن يسألهما الحاكم ، أيجوز للحاكم هاهنا أن يأمر المدعى عليه بالتسليم لما عليه للمدعى ، أو الحبس أم لا يعمل على كلامهما ، ويجلسهما للحـكم ؟

وما الفائدة فى ذلك ان كان عليه اذ قـد أقر المدعى عليه ، أرأيت ، وان أقر فى غيبة من خصـمه ، وقـد طلب خصمه الانصاف ، أيجـوز للوالى أن يأمره بمـا وصفت لك أو لا أم لا ؟

فعلى صـفتك هـذه ، أن الحاكم يحكم على المدعى عليه بما أقر لخصـمه ، وأما اذا أقر الخصم لخصـمه فى غيبة من خصمه فى موضع حـكم الحاكم ، فان الحاكم يحـكم عليه بما أقر لخصمه ، وان كان اقراره فى غير مجلس حـكم الحاكم .

فقال من قال من المسلمين : ان الحاكم يحكم عليه بما أقر لخصمه ، لأنه قـد صح عند الحاكم الاقرار ، ولا شيء أصح عند الحاكم من علمه ، وهـذا القول أحب الى ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنه : والوالى اذا خرج حاجا لنفسه لأداء الفرض الذى افترضه الله عليه ، أيجوز له استعمال بعض من معه من الشراة المستخدمين بالكراء من بيت المـال ليستأنس بهم ، وتكون أجرتهم من بيت المـال لهم أم لا ، وكذلك زادهم يجوز له تسليمه لهم من بيت المـال أم لا ؟

فعلى ما وصـفت ، اذا كان هـذا الوالى فقيها ممن به الغناء فى أمور المسلمين ، فلا يضـيق عليه جميع ما ذكرته ، لأنه جـاء فى آثار

المسلمين أنه لا يحج من الزكاة الا فقيه ذو عناء أو ذو غناء ، وان كان الوالى على غير هـذه الصـفة التى وصفتها لك ، فليس له استعمال من ذكرته من الشراة المستخدمين بالكراء من بيت مال المسلمين ، وكذلك الزاد على هـذه الصـفة على القول الذى فيه السلامة ، والله أعـلم •

* مسـألة :

وفى الشارى اذا كان من البدو ، وخرج وقت الفراغ قريبا أو بعيدا ، منتظرا للأمارة ، ومتى ما بدت عازة هبط للبلد ، أيسع الوالى التغاضى له أن لا يقطع عليه ، ويحل له هو ذلك أم لا ؟

وكذلك شراة الحضر اذا اشتغلوا فى أمورهم مثل نصف يوم ، أو ثلثى يوم ، أو يوم ولم تكن ثم حاجة ، أى بدت أمارة وقام بهم من حضر أعليهم شك من قبل أجرتهم أو على الوالى شك ان لم يقطع عليهم أم لا ؟

فعلى ما وصـفت ، اذا لم تكن عليهم خدمة للمسـلمين فى وقت انقطاعهم ، وكانوا فارغين من خدمة المسلمين ، فلا يضـيق على الوالى التغاضى عنهم ، وأن لا يقطع عليهم ، ولا شـك عليهم فى فريضتهم •

وأما اذا كان فى وقت انقطاعهم عليهم خدمة للمسلمين ، فان الوالى يقطع عليهم اذا كانت فريضتهم على سبيل الخدمة ، وان كانت فريضتهم على وجه التأليف فلا يقطع الوالى عليهم شيئا ، والله أعـلم •

* مسـألة :

ومنه : والشارى المستخدم عند الوالى بالأجرة من بيت المـال ،

أيجوز له أن يتجر بالبيع والشراء ، ويجوز للوالى التغاضى له اذا لم يضيع ما استؤجر له من قبل التجارة أم لا ؟

فعلى هذه الصفة ، اذا لم يشتغل الشارى بتجارته عن خدمة المسلمين ، ولم يضيع شيئا مما عليه من الخدمة للمسلمين ، فلا يضيق عليه ذلك ، ولا يضيق على الوالى التغاضى على هذه الصفة التى وصفتها لك ، والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : وكذلك فى الوالى ما يشترى له من غير بلده ، وغير ولايته من دابة أو غيرها اذا علموا أنه له ، وهم يعرفونه ويعظمونه ، أعليه شك فيما بينه وبين الله أم لا ؟

فعلى ما وصفت ، اذا لم يحابوا أصحابه فى الثمن ، وكان البيع على أصحابه بالثمن مثل البيع على سائر الناس ، فلا يضيق ذلك ، والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : والوالى اذا لم يجد مكيالا أو ميزانا وأوزانا صحيحات ، كيف يفعل فى عيارات مكاييل أهل البلد ووزاناتهم ، وما الوجه والسبيل له ، أهو تركهم اذا لم يرفعوا اليه ، أم يردهم الى وزان أحد من الناس بالتراضى ماذا يفعل ؟

فعلى ما وصفت ، اذا لم يصح عند الوالى نقصان مكاييل

رعيته ، ولا موازينهم ، فواسع له ترك البحث عنهم ، وان صح عنده نقصان مكاييلهم وموازينهم ، فانه يأمرهم أن يعايروا مكاييلهم وموازينهم على مكيال ثقة ، وميزان ثقة .

وقال من قال من المسلمين : على مكيال ثقتين وميزان ثقتين ، والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : والوالى يجوز له أن يولى البلاد غيره ، وهو حاضر فى البلاد البلد غيره ان أراد الاستعفاء أم لا ؟

فعلى ما وصفت ، لا يجوز ذلك الا أن يكون بأمر الامام ، والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : والوالى اذا سافر سفرا يتعدى فيه الفرسخين من ولايته فى حاجة نفسه ، أيجوز له أن يأكل من بيت المال من غير فريضته كان فى سفره غنيا أو فقيرا ، باذن الامام أو بغير اذنه ؟

فعلى ما وصفت ، ان كان هذا السفر لصلاح دولة المسلمين فلا يضيق ذلك ان شاء الله ، وان كان ذلك يخصه هو بنفسه فيعجبنى التنزه عن ذلك ، والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : وفى الوالى اذا كان مانعا عن اطلاق الدواب فى حريم بلده ، ويحبس على ذلك ، فأتت ابل مطلوقة فى البر ليلا أو نهارا فأفسدت على أحد فى زراعته من البلد ، أو فى غبرة البلد ، والمغبرة عن البلد مقدار ما يجوز الجمع أقل أو أكثر ، أيجوز للوالى على هذه الصفة حبس أرباب الابل المذكورة أم لا ؟

وما الحجة على جوازه ان كان جائزا اذا احتج أرباب الابل أنا تركنا ابلنا فى موضع مأمن من البر ، فهل تمنعونا من جميع البر أن نطلق فيه ، وخاف الوالى ان تركهم بلا حبس يتعلل كثير من الناس بتلك العلة ما الصواب له فى ذلك ؟

فعلى ما وصفت ، اذا أطلق أصحاب الدواب دوابهم بالليل ، فأفسدت على أحد فى زرعه ، فعليهم الضمان وعليهم الحبس ، وخاصة اذا كان الوالى قد تقدم على أصحاب الدواب فى اطلاق دوابهم ، ولو كان اطلاق دوابهم فى البر لأن صاحب الدابة اذا سرح دابته فى الليل فأضرت بزرع أحد فعليه الضمان ، ولا أعلم فى ذلك اختلافا ولو كانت الزراعة خارجة من القرية .

وأما اذا اطلق صاحب الدابة دابته فى نهار موضع ما من مثل طريق أو مواضع خراب ، فأضرت بزرع أحد فقال من قال من المسلمين : لا ضمان عليه ، لأنه يوجد فى الأثر مما يروى عن النبى ﷺ : « على أصحاب الحرث حفظ حرثهم فى النهار وعلى أصحاب الدواب حفظ دوابهم فى الليل » .

وقال من قال من المسلمين : ان ذلك خاص فى المدينة ، لأن زراعتها

خارجة منها ، وأكثر القول والمعمول به عندنا أن صـاحب الدابة يلزمه الضـمان اذا أكلت دابته زرع أحـد كان ذلك فى ليل أو نهار اذا أطلق دابتـه .

وأما اذا تقدم الوالى على أصحاب الدواب فى اطـلاق دوابهم فلا يجوز لهم اطلاق دوابهم ، كان ليلا أو نهارا .

وأما اذا ربط صاحب الدابة دابته بما يوثق به مثلها ، أو شد عليها بابا وأحرزها بما يحرز به مثلها ، ثم انطلقت فأحـدثت حـدثا فى زرع غيره أنه ليس عليه ضـمان فيما بينه وبين الله .

وانما فى الحـكم اذا أكلت حرثا فى الليل فعليه الضـمان اذا صح ذلك حتى يصـح أنه أحرزها مثل ما يحرز به مثلها ، ثم انطلقت بعـد ذلك ، فانه لا يلزمه ضـمان هكذا حفظته من آثار المسلمين مؤثرا بعينه ، والله أعـلم .

*** مسـألة :**

ومنه : وفى الوالى اذا نزل به ضـيف من صـديق له أو رفيق ، أيجوز له فيما بينه وبين الله أن يزود الضـيف المذكور ، أو يطعم دابته من مال المسلمين رأفة بماله ، وهـذا الضـيف لم يجىء لشىء الا لزيارة هـذا الولى ، أم لا يجوز له ذلك الا فى ماله خاصـة ؟

فعلى ما وصـفت ، لا يضـيق على الوالى أن يزود من ذكرته من مـال المسلمين ، أو يطعم دابته من مـال المسلمين ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنه : والوالى يجوز له فيما بينه وبين الله أن يختص ويستخدم لحوائجه لنفسه أحـدا من الشراة المستخدمين عنده بالأجرة من بيت المـال ، ولو شغله عن شىء من ضـيعة بيت المـال أو حاباه فى الخدمة التى مرجعها لعز الدولة لأجل استخدامه كان ذلك باذن الامام أو بغير اذنه أم لا يجوز له ذلك ؟

فعلى ما وصـفت ، جائز للوالى أن يختص ويسـتخدم لحوائجه أحـدا من الشراة المستخدمين عنده بالأجرة من بيت المـال ما لم يشغله عن شىء من ضـيعة بيت المـال .

وأما أن يشغله عن ضـيعة بيت المـال ويستخدمه فلا ، الا أن يكون الامام فرض لهذا المستخدم فريضة من بيت المـال على أن يخدم هـذا الوالى ، فحينئذ يجوز له ذلك ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنه : واذا رفع الى الحاكم فى شىء مما يطلبون الحـكم فيه اليه مما يعينهم فى أموالهم وحيوانهم وبيوعهم ، فتكلم المدعى عليه ، فعرض لهم الحاكم كلاما ظنوا أنه حـكم ، وليس هو بحـكم ، واكتفوا به ، أعلى الحاكم شىء فيما بينه وبين الله فى مثل هـذا أم لا ؟

فعلى ما وصـفت ، اذا تكلم لهم الحاكم فعرض لهم كلاما ممـا يجوز له به فلا شىء عليه فيما بينه وبين الله ، والله أعـلم .

*** مســألة :**

ومنه : واذا جاء الى الوالى رجل فقير يســأله شيئا من مــاله ، أيجوز له أن يعطيه من بيت المــال الذى فى يده ، أعلمه أو لم يعــلمه ، كان الوالى يجــد ذلك الشىء فى حينه ذلك أو لا يجده ؟

فعلى ما وصــفت ، جائز للوالى أن يعطى هــذا الفقير الذى ذكرته من بيت المــال على صــفتك هذه على كل حال ، والله أعــلم .

*** مســألة :**

ومنه : والقيام بالمساجد والأنهار والأيتام ، ووصــايا الذين يوصون على المســلمين كل ذلك متعلق على الوالى ، وان تركه وهو قادر يكون مأثوما أم لا ؟

فعلى ما وصــفت ، اذا كان قادرا على ذلك فهو مأثوم بتركه ذلك ، والله أعــلم .

*** مســألة :**

ومنه : واذا كان وال أو قاض على من يتعلق به منهما ؟

فعلى ما وصــفت ، القاضى أولى وان لم يقم به ، قالوا لى : عليه ذلك اذا كانوا قادرين على ذلك ، والله أعــلم .

ومنه : واذا لم يقم بذلك القاضى ولا الوالى مع وجودهما ، يجوز للجماعة أن يقوموا بذلك أم لا ؟

فعلى ما وصـــفت ، يجوز لهم ذلك اذا لم يحصل القاضى ولا الوالى القيام بذلك ، والله أعـــلم .

* مســألة :

ومنه : وأكل الوالى من بيت المـــال فى السفر مما فى يده أو يـــد غيره سواء ، ام بينهما فرق وأكله هـــذا هو من أجـــل أنه مســـافر أم غير ذلك ؟

فعلى هـــذه الصـــفة ، جائز له ذلك ، وكله سواء الذى فى يده ، والذى فى يد غيره ، وهو من أجل السفر ، والله أعـــلم .

* مســألة :

ومنه : وفى الوالى المطلقة له الولاية من الامام أعزه الله ، أيجوز له فيما بينه وبين الله أن ينفق مما فى يده من بيت المـــال من الزكاة وغيرها للفقراء والأبناء السبيل من غير رعيته ، أو من رعيته بمقـــدار ثلث ما فى يده أقل أو أكثر ، ولو لم يأذن له الامام بانفاق الثلث ، الا أن الولاية مطلقة ، وصـــار الوالى ينفق ولا يحصر أم لا شك عليه فى ذلك ؟

فعلى ما وصـــفت ، أنه جائز للوالى أن ينفق مما فى يده من بيت المـــال من الزكاة وغيرها على من ذكرت على صـــفتك هذه اذا رأى سعة فى يده من بيت المـــال ، والله أعـــلم .

* مسـألة :

ومنه : وأما والى البلد اذا أراد أن يقيم معلما لشىء من مدارس بـلده ؟

فهو أولى بذلك من أهل البلد اذا وجـد لذلك الأمين الكافى ، وان لم يقم وأقام أهل البلد معلما فواسـع له ذلك ، ولا يلحقه شىء الا أن يصـح عنده الضـياع فى مـال المدرسـة وفى التعليم ، فحينئذ يجب عليه القيام اذا كان قادرا ، والله أعلم .

* مسـألة :

واذا سـمع الوالى سـماعا وقع فى قلبه أنه صـدق بأن الشراة الفلانيين شراة والغيرة أخـذوا شيئا من زكاة ماشية بادية رعيته أعليه أن يقوم فى ذلك وان لم يقم يلحقه شىء أم لا ؟

فعلى ما وصـفت ، أن الوالى اذا قام فيما ذكرت فجائز له ذلك ، وان ترك القيام فلا يلحقه شىء ، والله أعـلم .

* مسـألة :

وفى الوالى المطلقة له الولاية المجيز له الامام جميع ما يجوز له أن يجيزه له اتقتضى الاجازة الا فى بيت المـال الذى فى ولايته ، أم تقتضى الاجازة فى بيت المـال الذى فى ولايته ، والذى فى غير ولايته من زكاة وغـيرها ؟

فعلى ما وصـفت ، اذا كانت الاجازة من الامام للوالى فى ولايته

التى ولاه الامام عليها ، فتقتضى الاجـازة آلا فى بيت المـال الذى فى ولايته ، وان كان الامام أجاز للوالى فى جميع بيت المـال عاما لا خاصا فيما يجوز للامام أن يجيز له فيقتضى الاجازة فى بيت المـال عاما ما فعل فيه الحق ، والله أعـلم •

* مسـألة :

ومنه : وما الرأى فى مكاييل أهل البـلد اذا اختلفت ، ولم تتفق أيجوز أن ترد الى مكيال معلوم اذا تحروا أنه أصح من غيره من المكاييل ، أو تراضى به بعض أهـل السوق ، يجوز للوالى أن يرد جميع أهل البلد الى ذلك ، أم ماذا يفعل ان رفع اليه أهل البلد فى مثل هـذا ؟

فعلى صـفتك هـذه ، أن المكاييل تعاير على مكيـال ثقـة من المسلمين •

وقال من قال من المسلمين : تعاير على مكيال ثقتين من أهل البلد أو غيرها ، وجائز للوالى أن يرد أهل البلد الى هـذا الذى وصفته لك ، والله أعـلم •

* مسـألة :

ومنه : واطعام دواب الضيوف يجوز من بيت مال المسلمين فقراء كانوا أو أغنياء ، الا أنهم مسافرون من غير أن يدفع ذلك الطعام أو قيمته الى فقير ، كان الضـيف خاصـا للوالى أو لغيره اذا سأله ذلك ، أو كان خارجا طارشا من امام أو وال أو غير ذلك ؟

فعلى ما وصــفت ، لا يضيق على الوالى أن يطعم دواب الضيوف من بيت مال المسلمين اذا نظر فى ذلك صــلاحا ، وان دفع بذلك الطعام أو قيمته لأحــد من المستحقين ، فذلك احتياط وهو أحب الى ، والاحتياط خير ما استعمل ، والله أعــلم •

* مسـألة :

ومنه : واذا وصــل الى الوالى أناس غرباء من غير أرض الامام ، بل من جهة اليمن أو غيرها ، ولا يدرى الوالى لأى شىء وصولهم ولم يرتب منهم بريبة ، وطلبوا اليه الأمان فقال لهم : حالكم من حال رعيــة الامام ، أيكون بهــذا الكلام قــد أمنهم ، ولا يجوز له نفيهم بغير ذنب حادث ولو لم يأمر بذلك الامام ، لأن الامام لم يعــلم بقول الوالى هــذا أم ليس هــذا بأمان ، ويجوز نفيهم ؟

فعلى ما وصــفت ، أن قول الوالى لمن ذكرتهم أمان ، غير أنه اذا أمر الامام بنفيهم ، فلا يلزم الوالى شىء ، لأن الامام لعله قــد اطلع ما لم يطلع عليه الوالى •

وكذلك اذا طلع الوالى على هؤلاء الغرباء أمرا لا يصلح للمسلمين ، فلا يضــيق عليه نفيهم فيه صــلاح للمسلمين ، ولو كان قال لهم ذلك القول الذى ذكرته ، والله أعــلم •

* مسـألة :

أرأيت وان لم يكن ذلك أمانا أيجوز نفيهم بغير ذنب حادث منهم اذا خيف عليهم من الجوع أو العطش أو العدو يأخذونهم أم لا يجوز ذلك ؟

فعلى ما وصــفت ، أن النفى من غير حجــة لا أقول به ، وعلى الانسان أن يقصـــد فى جميع أموره السلامة لدار الآخرة ، وما يكون فيه طاعة لله عز وجل ، والله أعــلم .

* مســألة :

ومنه : والوالى يجوز له أن يأمر واليا غيره بأن أطعم فلانا الغريب ، أو زوده ، أو دبر له من يسير الى المكان الفلانى ، أو طرش بكتابى هــذا وبهذا الكتاب الواصــل اليك الى فلان ببلدة كذا من غــير جبر منــه ، أم لا يجوز له ذلك ، والكتب المذكورة الا فى صلاح المسلمين ؟

فعلى ما وصــفت ، لا يضــيق على الوالى ما ذكرته فى كتابك هذا اذا أجابه الوالى الذى يكتب له الى ذلك على صفتك هذه ، والله أعلم .

* مســألة :

ومنه : وفى حصن الامام من قرية أدم بنى فى الأول بنيانا غــير مرتب على المراد حتى ان المكان المجعول للصــلاة غير مستقيم للقبلة ، الا أن يميل المصــلى الى جانب .

وكذلك غيره ليس هو على المراد ، أيجوز للقائم بالأمر الآن أن يبنى فيه على نظر الحال اليوم من سعة المساكن وتزينها هــدم الأول ، أم لم يهدمه الا أنه عمر فيه على نظره أجائز له ذلك أم لا اذ فيه كفاية لو لم يزد فيه شــيئا ؟

فعلى ما وصــفت ، أنه جائز للوالى أن يبنى فى حصن المسلمين اذا كان فى ذلك البناء صــلاح ولا شبهة عليه فى ذلك ولا حرج ، وان شاور

الوالى الامام فى البناء فحسن ، وأما هـدم ما بنى من قبل فلا أقول به ، والله أعلم .

＊ مسألة :

ومنه : والوالى يجوز له استعمال الشراة فى جباية زكاة الثمار والماشية ، اذا لم يكونوا ثقات ، الا أنهم أمناء عنده أم لا يجوز ذلك اذا لم يطلع منهم على خيانة فى تلك الجباية ، ولم يرفع له أحد عنهم خيانة ؟

فاعلم أن جانى الصدقة لا يكون الا أمينا ثقة ، وقال بعض المسلمين : لا يكون الجابى الا وليا من أولياء المسلمين .

وأما اذا اضطر الوالى ولم يجد أحدا من أولياء المسلمين ولا الثقة الكامل ، ووجد أحداً من الأمناء الذين لا يخالجه شك ، ولا ريب فى أمانتهم ، وأخذ الوالى بهذا القول ، فأرجو أن لا يضيق عليه والاضطرار غير الاختيار .

وأما الأولياء فى زماننا هذا فمعدمون غير موجودين على المراد ، والله أعلم .

＊ مسألة :

ومنه : والوالى اذا رأى تقصيرا من الشارى فى شىء من الأمور ، وكان الشارى فقيرا أيجوز للوالى التغاضى له ، ويعطيه الأجرة من أجل فقره ان لم يستحقها بخدمته من غير أن يعلمه ذلك من أجل الحياء أم لا يجوز ؟

فعلى ما وصـــفت ، اذا رأى الوالى من هـــذا الشارى شـــيئا من الصـــلاح ، أو كان فى تأليفه شيء من الصـــلاح أو فقيرا ، فلا يضـــيق على الوالى أن يجرى عليه ما ذكرته من مـــال المسلمين ، والله أعـــلم •

* مسـألة :

ومنه : وهل يجوز للوالى أن يضم شراة بلا نفع الا أنهم فقراء اذا أمر عليه الامام بذلك أم لا ؟

فعلى ما وصـــفت ، أنه جائز للوالى أن يضم شراة فقراء ، ويعطيهم من بيت المـــال لأجل فقرهم على ما يراه ، لا لأجل خدمتهم اذا لم يكن فيهم نفع للخدمة ، والله أعـــلم •

* مسـألة :

ومنه : وما أنفقه الوالى من ماله فى ضـــيافة الناس الواصلين اليه اذا نواه من ضمان لزمه لبيت المـــال يجزى عنه بقـــدره فيما بينه وبين الله ، أم لا ؟

فعلى ما وصـــفت اذا كان الضـــيف النازل اليه يخص الوالى ذلك بنفسه ، فليس له أن يجعل ما أنفقه على الضـــيف من ضمان لزمه من بيت المـــال ، والله أعـــلم •

* مسـألة :

ومنه : واذا أصابت الوالى مصـــيبة ، وجـــاء الناس من البلدان للتعزية ، يجوز له فيما بينه وبين الله اطعام أحـــد منهم من بيت المـــال أم لا ؟ كان واحـــدا أو غير واحـــد ؟

فعلى ما وصـــفت ، لا يخرج من قول المسلمين ، والذى يعجبنى على القول الذى فيه السلامة أن لا يطعم من ذكرت من بيت مال المسلمين ، وانما يطعمهم من ماله وذلك أنزه له ، وأحب ، والله أعـــلم •

* مســألة :

واذا سمع الوالى بأن أناسا من رعيته من حضر أو بدو جرت بينهم فتنة ، وقتل وجراح ، واشتهر ذلك عنده شهرة لا ترد أيســـعه التغافل عنهم ما لم يرفع أحـــدهم اليه بشكية أم يبحث عنهم ويطلبهم طلبا قدر طاقته ، ويؤدبهم بالقيد والحبس ، ولو لم يرفعوا اليه ولم يقروا بالفعل الا على تلك الشـــهرة ؟

فعلى ما وصـــفت ، اذا بحث عنهم وطلبهم قـــدر طاقته فذلك أحب الى ، وان ترك البحث والطلب فلا أقول انه يلزمه شىء ، لأن الحبس ليس بفريضة مفروضة ، وانما هو صـــلح اصطلح عليه المســـلمون نظرا منهم للرعية ، والله أعـــلم •

* مســألة :

ومنه : وفى الوالى أيجوز له أن يبيع ما أراد بيعه من حوائجه التى تخصـــه ببيع ذلك بنفسه اذا كان عنده أنه لا أحـــد يزيده فوق ما يسوى ذلك لأجـــل الولاية ؟

فعلى ما وصـــفت ، لا يضـــيق عليه ذلك ، والله أعـــلم •

* مســألة :

ومنه : وفى الوالى يجوز له أن يرسل شيئا من تمر بيت المال أو حبه

عند أحـــد من أمنائه ليبيعه فى شىء من البنادر ، وليحمله فى البحر لطلب المزيد أم لا ؟

فعلى ما وصـــفت ، اذا رأى الوالى صـــلاحا فى بيع حب بيت المال وتمره فى شىء من البنادر ، وكان فى ذلك الوقت أمان من البحر ، فجائز له ذلك لأن له النظر فى بيت مـــال المسلمين •

وان كان فى ذلك الوقت غير أمان فى البحر فيعجبنى له السلامة ، ولا يخاطر بمـــال المسلمين على الخوف ، والله أعـــلم •

＊ مســألة :

ومنه : وفى الوالى اذا وصـــل اليه أحـــد من الغرب من أهل القبلة غير أهل هـــذا المذهب ، أقاموا عنده بالأشهر ، أواسع له اطعامهم من بيت مـــال الله مـــا أقاموا ، أم الأفضـــل منعهم اذا لم تكن لهم حاجة فى الاقامة ؟

فعلى ما وصـــفت ، لا يضـــيق عليه اطعامهم وخاصـــة اذا كانوا محتاجين ، وان كانوا غير محتاجين وأراد منعهم فله ذلك ، والله أعلم •

＊ مســألة :

ومنه : وفى الحاكم مثل القاضى والوالى اذا أقامهما الامام فى بلد ، أيجوز لهما الحـــكم فى غير تلك البلدان طلب منهما أو من أحدهمـــا من غير أمر الامـــام ؟

قال : يعجبنى أن يكون ذلك بأمر الامام ، والله أعـــلم •

* مســألة :

ومنه : وإذا كانت غبرة فى الفلاة تزرع فيها آبار ، وطلب أرباب الآبار أو أحــدهم الى الوالى منعهما عن الدواب فى جميعهمــا ، وعن ورودهما فى الآبار ، ولم يطلب أحــد غيره ، أللوالى وعليــه اجابته ، أم الا اذا طلب الجميع ، لأن ذلك يشق كثيرا على ساكنى الفلاة هناك ؟

فعلى ما وصــفت ، اذا كان فى اطلاق الدواب ضرر على أحــد من أهل هــذه الآبار فلا يجوز ذلك ، وعلى الوالى اجابة الشاكى فى منــع الدواب المضرة ، وعن الورود اذا كان فى ذلك ضرر ، والله أعــلم .

* مســألة :

ومنه : وأهل بلدنا لهم بيادير للأموال يسقونها من النهــر بالأجرة ويشهر عنهم أنهم يسقون لهذا بماء هــذا ، ولهذا بمــاء هــذا للتأليف للمــاء ، ولعله أخف عليهم للمساقاة ، أعلى الوالى ولــه القيام فى مثل هــذا ولو لم يجــد أحدا يسقى بغير ذلك ، أم لا عليه الا أن يرفع أهل البــلد اليه ذلك .

فعلى ما وصــفت ، أنه واســع للوالى التغاضى فى مثل هــذا ، ويعجبنى له ترك البحث عن هــذا ، والله أعــلم .

* مســألة :

ومنه : وفى الوالى اذا أضــاف رجلا ومملوكه من بيت المــال ، وهما مسافران أو أرسل حر مملوكه ليقبض له شيئا ، سأله من بيت المــال أيضمن الوالى لمــا أطعمه المملوك ولما دفعه للعبد لسيده ؟

فعلى ما وصــفت ، لا ضــمان على الوالى فى جميع ما ذكرته فى كتابك هــذا ، والله أعــلم •

* مســألة :

ومنه : وأما الوالى فيعجبنى له أن ينفق على الفقراء من المــال الذى تحت يده قــدر الثلث منه ، اذا كان الامام غير محتاج لجميع المال لعز الدولة ، وان احتاج الامام لجميع المــال لعز الدولة ، فعز الدولة أولى ، والله أعــلم •

* مســألة :

ومنه : وفى الوالى اذا رفع اليه أحــد من رعيته على أحــد من رعيته أو غير رعيته أيجوز له أن يكتب لوالى هــذا البلد أو لعامله بأن فــلانا رفع على فلان فى حق يدعيه عليه وهو كذا وكذا أو بدعوى — لعله يدعى — ضربا أو غير ذلك من الدعاوى المسموعة ؟

وكذلك ان جاء هــذا الوالى كتاب من وال غيره بأن فلانا شــكا من فلان فدبره الينا أيجوز هــذا بحــكم أو بمعروض ، لئلا تمتحن الرعية أم لا ؟ يجوز للوالى أن يكتب الى الوالى ولا يمتثل ما يكتب له الولاة ؟

فعلى ما وصــفت ، أما اذا كتب لوال غيره انك دبر فــلانا فليس للوالى الذى كتب اليه أن يمتثل أمره ويجيبه الى ذلك ، لأنه ليس له عليه سلطان الا أن يكون عاملا له ، فانه يمتثل أمره •

وأما اذا كتب له بأن فلانا شكا من فلان يدعى عليه كذا أو يدعى ضربا أو شيئا من الدعاوى المسموعة ، ولم يكتب له ليدبره اليــه فلا يضــيق ذلك •

وأما اذا كان فر من حبس الوالى فلا يضيق على الوالى المكتوب اليه أن يدبره اليه ، والله أعــلم .

*** مســألة :**

ومنه : وفى الوالى يجوز له تسليم بعض ما بيده من الزكاة التى قبضها من رعيته لمن قصـــده من أهل الخلاف أو من رؤساء أهل النفاق ، أو من جهال البدوان اذا كانوا فقراء اذا كان مثـــلا لو أراد انفاذ زكاة نفسه على مثل هؤلاء لمــا طابت نفسه بتسليم زكاته اليهم ، كيف يجوز له أن يفرق زكوات الناس التى هو نائب عنهم فيها على هؤلاء ، أم جائز له ذلك من أجل عز الدولة ، ولا شك عليه فى ذلك ؟

فعلى ما وصــفت ، أن الوالى جائز له أن يعطى من ذكرتهم من بيت مــال المسلمين ، والله أعــلم .

*** مســألة :**

ومنه : وهل يجوز ويجزىء أن يأمر الوالى أحــدا من الاخــوان بالكتابة ليكون عونا له فى حياته ومنفعة للناس بعد وفاته بغير مشــورة من الامام أم لا ؟

فعلى ما وصــفت ، يعجبنى أن يشاور الامام فى ذلك ، ولا يخرج من الاجازة اذا أمر الوالى من هو أهــلا للكتابة بغير مشــورة الامام ، وبأمر الامام أحب الى ، والله أعــلم .

*** مســألة :**

ومنه : وفى الشارى المؤجر بالكراء من بيت المــال لخدمة المسلمين ،

يحل له عند فراغه من خدمة المسلمين أن ينسخ للناس بالأجر ، أو يخيط لهم ثيابهم بالأجرة من غير شرط على من استعمله أم لا ؟

وان لم يجز وفعل أحـــد ذلك ما خلاصـــه ، وهل ينفعه اتمام الوالى له لمـــا مضى واباحته له فى المستقبل أم لا ؟

فعلى هـــذه الصـــفة ، اذا لم يشترط الشارى عند دخوله فى خدمة المسلمين أنه ليخدم بالأجرة عند فراغه من خدمة المسلمين ، فقال بعض المسلمين : ان أجرة خدمته تكون له ، والله أعـــلم .

** مســـألة :**

ومنه : والوالى يجوز له أن يستحل أحـــدا من الناس من غير رعيته من شىء من الحقوق مما تعلق على غيره ، وطلب منه أن يستحل له أو عليه هو اذا كان الذين لهم حق ذلك الحق يعرفون ذلك الوالى ، وربما يستحيون منه أن يردوه ، وما الصـــواب عندك ؟

وان لم يجز له ذلك وأرسل رسولا ثقة وأمره أن يستحل له أولئك له أو لغيره بأمره تجزيه أم لا ؟

فعلى ما وصفت ، اذا كان الوالى لم تكن له تقية عند من يستحلهم ، أو لم يكن له عندهم حياء مفرط ، فجائز له أن يستحلهم له أو لغيره ، وان أرسل لهم رسولا ثقة فذلك حسن عندى ، والله أعـــلم .

** مســـألة :**

ومنه : وفى رجل مات ، وصحت عليه ديون وبيوع خيار ، وعنـــده

أيتام أيجوز للوالى أن يأمر ببيع شىء من ماله لما عليه ، ولبيع الخيـار أرأيت ان كان شيئا قـد باعه مرتين لمن حـكمه ؟

فعلى ما وصـفت ، أن الديون اذا كانت صاحة عند الحاكم جائز أن يوفوا من مال الهالك بعـد أن يحلفوا ، وأمـا البيع فالمشترى الأول أولى ، والثـانى فيه اختـلاف قول يتبـع الأول ، وهو أكثر القول ، وقول : انه كالديان وهو أنظر ، والله أعـلم •

* **مسـألة :**

ومنه : وفى الحاكم والوالى والقائم فى الحصن غير الوالى ، مثل عامل عائض الوالى ، أو جعله الامام فى الحصن من غير ولاية اذا جاء أحـد شاكيا ، ويفى منه الحق أيجوز لهما أن يكتبا له بروة للمشكى منه ليأخذها الشاكى أو يسير لهـا أحـدا من الشراة للمشكا منه أم لا ؟

فعلى ما وصـفت ، أنه جائز أن يكتب للشاكى بروة ، والله أعلم •

* **مسـألة :**

ومنه : أن البيع من الحـاكم مكروه ، ويعجبنى التنزه عن البيـع والشراء بنفسه ، واذا أراد أن يبيع شيئا أو يشترى شيئا فيوكل أحدا فى ذلك ، والله أعـلم •

وكذلك اذا أراد الحاكم أن يستأجر أحدا فإنه يأمر من يستأجر له •

وأما الهـدية من عند جـيرانه وقراباته ، فاذا كانت تجرى بينهم مهاداة من قبل أن يكون حاكما فلا يضيق ذلك •

وأما الحل للحاكم فلا يعجبنى أن يطلب الحل من رعيتــه لأن له سلطانا عليهم ، ويعجبنى له أن يسلم الضــمان لمن له عليه الضــمان ، والله أعــلم .

* مســألة :

ومنه : وللوالى أن يأمر بصرف ما أناف على الطريق ، ويحتج على أصحاب الأموال فى صرف النائف ، وله أن يأمر من ينادى فى الســوق ويجعل لذلك أجلا بقــدر ما يمكن صرف ذلك ، فان انقضى الأجل ولم يصرف أحــد ضرره فللوالى أن يحبسه ، ويكون الرفع عن الطريق بقــدر ما لا يضر الراكب على أرفع ما يكون من الحمل ، ويكون الراكب قائما ، والله أعــلم .

* مســألة :

ومنه : أن على الحاكم القيام بمصالح الاسلام بما بلغت اليه قدرته ، وأما الأكل والقرض والهدايا فجائز له عند من عود يأكل منه ، ويهــادى اليه ، ويستقرض منه قبل أن يكون حاكما ، ولم يكن يخاصم معه فى شىء وان تنزه فالتنزه أحب الى .

وأما الشراء من البلد الذى هو فيه فلا يلى الشراء بنفسه ، وأما من غير بلده فذلك أرخص ، وأحب له التنزه عن الشراء بنفسه .

وأما البرآن والحــلّ والعارية من رعيته فلا ، وأما غير رعيته فذلك أرخص أن يكون ممن يدارى ، فلا يعجبنى ، وأما أن يأمر على أحــد بشىء من ضــيعة مثل أن يشترى له شيئا فلا بأس بذلك ، والله أعــلم .

وأما اذا أراد أن يستأجر أحــدا لخدمة له فلا يستأجر بنفســه ، ولكن يأمر من يستأجر له ، والله أعــلم •

*** مســألة :**

ومنه : واذا أراد الرجل قسم أموال خلفهــا والده وشركاؤه فيهم أيتام ، وأراد من الحاكم أن يقيم وكيلا يقسم هــذه الأموال ، ولم يعرف الحاكم الأموال أو يعرف منها شيئا يجوز الدخول فى ذلك أم لا ؟

فعلى ما وصــفت ، أن الحاكم لا يأمر بقسم هــذه الأموال التى ذكرتها اذا كان لا يعرف جميع الأموال ، وكذلك اذا كان لا يعرف جميع الورثة ، فلا يجوز له أن يأمر بقسم هــذه الأموال ، بل يجوز للحاكم أن يأمر ثقات المسلمين أن يختاروا للأيتام نصــيبهم من الأمــوال اذا قسمها الورثة البالغون ، واذا كان الوصى مأمونا فقوله مقبول انه أنفذ الوصــايا والاقرارات •

وأما الوكيل الذى يقيمه الحاكم فصــفته أن يكون ثقة مأمونا فيما يقيمه فيه ، ولو لم يكن وليا ، والله أعــلم •

*** مســألة :**

ومنه : وفى الطريق اذا كان فيها لوذة واســعة حــذاها ، ثم وضع أحــد ترابا أو سمادا أيجوز ذلك أم لا ؟

فعلى ما وصــفت ، أنه لا يجوز أن يضــع فى لوذة الطريق أحــد ترابا ولا سمادا ولا غيره ، ولو كانت الطريق قــد أخذت حقها من العرض على أكثر المسلمين ، وأن هــذا التراب والسماد يصرف ويقام على من وضــعه •

وأما اذا ادعى أحـد أن هـذه اللوذة التى هى متصـلة بالطريق له فعليه البينة على دعواه ، والله أعـلم •

* مسـألة :

ومنه : واذا ادعى أحـد على أحد أن له عنده أمانة وضعها أحد له ، وطلبها هو ، وأنكر المدعى عليه أن ما عنده له أمانة باقية كيف الحـكم فى ذلك ؟

فعلى ما وصـفت ، يلزم المدعى البينة على دعواه ، فان عدم البينة يلزم المدعى عليه اليمين ، والله أعـلم •

* مسـألة :

ومنه : والذى له حق على أحـد وأوفاه اياه ، وقال : يعطينى الورقة التى مكتوب فيها الحق عليه فامتنع ؟

فانه يجبر على أن يعطيه الورقة أو يكتب له تبطيلا ، وكذلك اذا أوفاه بعض حقه فانه يحـكم عليه أن يكتب له الذى أوفاه ، والله أعلم •

* مسـألة :

ومنه : وفى الصبى اذا ادعى أن له على أحـد حقا أو ادعى عليه أحـد حقـا ؟

فاعـلم أن الحاكم يقيم للصبى وكيلا يحاكم عنه ، ويسمع البينـة له وعليـه •

وأما اليمين فله اليمين ولا يمين عليـه •

وأما الزوجة الصبية اذا طلبت من زوجها ما يجب لها عليه بعد الدخول بهـا فلها عليه اذا أقر أنها زوجته كانت يتيمة أو غير يتيمة ٠

وأما اذا طلب الزوج منها المعاشرة ، وكانت صبية زوجها أبوها فقال بعض المسلمين : انها تجبر على المعاشرة اذا أبت أن تعاشر زوجها ٠

وقال من قال : لا تجبر على المعاشرة الا بعد البلوغ ، لأن القلم مرفوع عنها ٠

وأما اليتيمة فلا تجبر على المعاشرة ، والله أعلم ٠

وأما الذى لا يمين عليه مثل الأعمى لا يمين عليه على أكثر قول المسلمين ، وكذلك الوالد لا يمين عليه لولده على أكثر قول المسلمين ، والله أعلم ٠

** مسألة :**

ومنه : وأما ما أناف على الطريق فجائز صرفه ، والوجه فى ذلك أن يحتج الحاكم على أهل الأموال فى صرف ما أناف على الطريق ، اذا كان أهل الأموال ممن يملكون أمرهم ، ويأخذ عليهم فى صرف ذلك أجلا ، فان صرفوه والا جاز للحاكم أن يأمر بصرفه ، وليس على الذى يصرف ما أناف على الطريق بأمر الحاكم حفظ ما يصرفه هكذا جاء الأثر ٠

وأما ما أناف من أموال المساجد والأيتام والأغيام ، أو ممن لا يملك أمره ، فان كانت الأموال فى يدى وكيل ثقة فانه يقام عليه فى صرف ما أناف ، وان كان غير ثقة فان الحاكم يأمر بصرفه ، وأما الذى وضع فى الطريق ولم يعرف صاحبه فان الحاكم يأمر بصرفه ، والله أعلم ٠

* **مسـألة :**

ومنه : وفى وكيل بيت مـال المسلمين ساكن فى غرفة فى الحصن ، ثم هلك هـذا الوكيل ، وجاء وكيل آخر وجـد شيئا من الدراهم فى هذه الغرفة لمن حـكمها ؟

قال : حـكمها للهالك •

قلت له : وان وجـد شيئا فى غرفة كان هـذا الوكيل يضع فيهـا أمانات عنده للمساجد ، ولبيت المـال ، ووجد فى هـذه الغرفة شيئا من الدراهم فى وعاء أو غير وعاء لمن حـكم ذلك ؟

قال : يكون موقوفا حتى يصـح له رب ، كـذلك ان كان فى رق أو فى الأرض أو فى وعاء ، فكل ذلك سواء ، والله أعـلم •

قلت له : وان وجـد فى الأرض الموقوفة قطعة رصاص أو غير ذلك ، ووجـد بقربها بروة أو لاصـقة بها مكتوب فيها هـذه الدراهم للمسجد الفلانى لمن حـكم هذه الدراهم ؟

قال : أما فى الحكم فلا أحـكم بها لهذا المسجد ، وأما اذا اطمأن قلب المبتلى بذلك أنها لهـذا المسجد فالاطمئنانة حـكم من أحكام دين الله عز وجـل ، والله أعـلم •

* **مسـألة :**

ومنه : وفيمن باع ماء له من نهر ، وله دراهم من قبل قعادة خبورة تقعد على دور الآد من جملة الفلج أله سهمه أم لا ؟

قال : له سـهمه •

قلت له : أرأيت بيع مــاء لرجل بحــكم حاكم لدين عليه ، وله جميع مــاء هــذا الرجل وماله لديانه ، أيؤخذ لديانه بقدر نصيبه من الدراهم الذى من قبل القعادة أم لا ؟

قال : نعم ، له سهمه من هذه الدراهم ، وكذلك الذى أوصى به لهذا الفلج له منه بقــدر حصته منه ، والله أعــلم •

قلت له : وكذلك اذا لم تخرج وصــية الهالك من ثلث ماله أيؤخــذ سهمه من هــذه الدراهم المذكورة أم لا ؟

قال : نعــم •

*** مســألة :**

ومنه : وفى امرأة هلكت ووجــد فى ابنتها شىء من الحلى لمن حــكمة للأم أو للبنت ؟

فعلى ما وصــفت ، حــكمه للبنت ، والله أعــلم •

قلت له : وان أقرت الصــبية بهــذا الحلى لأمها أو لأختهــا أو لعمتها أو لأحــد من الناس ؟

قال : اقرار الصبية لا يثبت عليها ، وهو لهــا أعنى الصــبية ، والله أعــلم •

قلت له : وان وجــد فى يد صبى شىء ، وقال : هــذا لقيته فى المكان الفلانى أيقبل اقراره بما فى يده أم لا ؟

قال : لا يثبت اقراره عليه ، وهو له الا أن يبلغ هــذا اليتيم ويقر بمــا لقطه ، والله أعــلم .

وكذلك الصبية اذا كان فى يدها حــلى وأقرت به لغيرها فلا يقبل اقرارها الا أن تبلغ هــذه الصــبية وتقر بما فى يدها لغيرها بعد بلوغها ، والله أعــلم

قلت له : واذا وجــد شىء فى يد مملوك ، وأقر به لأحــد ، هل يقبل اقراره أم لا ؟

قال : لا .

قلت له : لمن حــكم الذى فى يده وأقر به لغير سيده ؟

قال : حــكمه لسيده ، والله أعــلم .

قلت له : أرأيت وان أقر الصبى بشىء فى يده قبل بلوغه لأحــد ، فلما بلغ أنكر أيكون اقراره فى صــبائه حجة عليه أم لا ؟

قال : لا يقبل اقراره ، والله أعــلم .

* مسـألة :

ومنه : وهل يجوز للقاضى والوالى أن يحــكم بين ولده وخصمه ، أم لا ؟

قال : أما أن يحـــكم عليه فجائز وأما أن يحـــكم له بمال فلا يجوز ، والله أعـــلم •

قلت له : وهل يجوز للقاضى أو الوالى أن يحـــكم بشهادته أم لا ؟

قال : ففى ذلك اختلاف :

قال من قال من المسلمين : لا شىء أصح عنده من علمه •

وقال من قال : لا يحـــكم بعلمه ، والله أعـــلم •

* مســـألة :

ومنه : وفى الرجل اذا كان يبصر ، ثم عمى وادعى عليه حقـــا ، وقال : أخـــذه على وهو يبصر ، وأنكره هل تجب على الأعمى يمين أم لا ؟

قال : أكثر القول لا يمين عليه ، والله أعـــلم •

* مســـألة :

ومنه : واذا شهد عدلان على رجل أن عليه حق لأخيهم الهالك ، ولهما أخوان آخران يريان هما وايا هما أتثبت شهادتهما فى حق أخويهما أم لا ؟

قال : ففى ذلك اختلاف بين المسلمين :

قال من قال من المسلمين : لا تثبت شهادتهما •

وقال من قال من المسلمين : تثبت شهادتهما فى نصـــيب أخويهما ، والله أعــلم •

قلت له : أرأيت وان شهد عدلان أن فلان بن فلان الهالك أوصى للفقراء بكذا وكذا ، وكانا هما فقيرين أتجوز شهادتهما أم لا ؟

قال : ففى ذلك اختلاف بين المسلمين :

قال من قال من المسلمين : جائز •

وقال من قال : لا تجــوز •

قلت له : وهل يجوز أن يعطى هــذان الشاهدان من ذلك ؟

قال : اذا شهد الفقراء غير معلومين شهادتهما جائزة ، ويجوز أن يعطى الشاهدان ، والله أعــلم •

قلت له : أرأيت واذا اشترى وكيل الفلج حصى وسمامات ، ولــم يظفر بالحصى ولم يركب السمامات ، وهلك رجل ولم يخلف وفاء لديانه ، وله فى هــذا الفلج أسهم ، ألهم سهم من الحصى والسمامات بقــدر نصــيب الهالك من المــاء أم لا ؟

قال : نعم ، لهم ذلك ، والله أعلم الا أن تكون ســنة متقدمة ثابتة أن من هلك ليس له سهم من ذلك ، والله أعــلم •

قلت له : وفيمن لزمه ضــمان لفلج ولم ينفذه فى الحال ، وأوصى به لينفذ عنه بعد موته ، وعاش زمانا بعد ما لزمه هــذا الضمان ، ثم هلك

والفلج قد انتقل شيء من أربابه التى لزمه الضمان وهو لهم الى أناس آخرين ، أيبرأ هذا أم لا ؟

قال : تنفذ الوصية من مال الهالك على ما أوصى بها الهالك ، وقال : يعجبنى التخلص لمن لزمه ضمان الفلج أن يتخلص منه فى الحال ، وان لم يتخلص منه فى الحال فيعجبنى أن يتخلص للفقراء بقدر ذلك الضمان ، اذا لم يعرف أرباب الفلج ويتخلص أيضا بقدر ذلك الضمان فى صلاح الفلج ، والله أعلم .

※ مسألة :

ومنه : وفى الوالى اذا حضر معه الخصمان ولم يتفقا ، وكثر الكلام بينهما أله أن يقول لهما ان شئتما أن تذهبا الى الامام أو القاضى ما لم يطلبا الرفعان أو يطلبه أحدهما ؟

فعلى ما وصفت ، فنعم جائز له أن يقول لهما ما وصفت وان قال لهما ذلك فقد عمل بالحق ، وقال بالصدق ، والله أعلم .

※ مسألة :

ومنه : وفى الوالى اذا ولاه الامام أعزه الله على قرية وعرفه ما ولاه عليه ، واحتاج الوالى لعمال يعينونه على أمور المسلمين ، وطلب أحد منهم أن يجيز له الوالى ما يجوز له أن يجيزه له فى مال المسلمين وفى أمورهم ، أيجوز للوالى هذا أم حتى يجعل له الامام أم لا ؟

فعلى ما وصـفت ، أنه يجوز للوالى أن يستعين على أمانته أحـدا من ثقات المسلمين ، ولا يضيق عليه أن يجعـل لعامله فى الأشـياء التى يحسنها ، ولو لم يكن بأمر الامام .

وأما أن يولى هـذا الوالى واليـا فى بعض ولايته فأكثر قـول المسلمين أنه لا يجوز له ذلك الا بأمر الامام وفيه قول لبعض المسلمين : أنه جائز للوالى ذلك ، ولو لم يكن بأمر الامام ، والله أعـلم .

*** مسـألة :**

ومنه : وفى الوالى وصـلى الى ولايته ، ودخل الحصن يريد السكن فيه أيجزيه على التعارف سكونه أم يكون ذلك باذن الامام ، واذا جاز سكونه بالتعارف هل فرق فى الضـمان الذى يعتريه من الحصن اذا سكنه بغير أمر صريح من الامام ، أم فرق فيمن سكنه فيه الامام بأمر صريح أم لا ؟

فعلى ما وصـفت ، أنه لا يضـيق على الوالى أن يسكن الحصن الذى هو فى البلد الذى هو وال عليه على التعارف .

وأما الضـمان اذا لزمه من هـذا الحصن فكله سواء أسكنه فيه الامام بأمر صريح أو بغير أمر صريح ، والضـمان يلزمه اذا أحـدث فى الحصن حـدثا مما يلزمه فيه الضـمان ، وعليه الخـلاص من ذلك ، والله أعـلم .

* **مســألة :**

ومنه : وفى الوالى اذا قــدم الى بلد ورأى أناسا بلغه أن الوالى الذى كان قبله يأمنهم على مــال المسلمين وعلى قبضــه بخبر ثقــة واحــد أيكفى ذلك أم لا ؟ والوالى الأخير ليس له علم بهم أيجوز له أن يقتفى فيهم سيرته ، ويأمنهم على مــال المسلمين أم حتى يعــلم منهم الأمانة بنفسه أم لا ؟

فعلى ما وصــفت ، فاذا رفع لهذا الوالى الأخير ثقــة عــدل من عدول المسلمين أن الوالى فلان بن فلان كان مؤتمنا أناسا على قبض مال المسلمين ، وكان الوالى الأول ولاه امام المسلمين ، ولم يحــدث فى ولايته حــدثا ، فلا يضــيق على الوالى الثانى أن يستعمل من ذكرتهم فى مال المسلمين على الصــفة التى وصفتها ، والله أعــلم .

* **مســألة :**

ومنه : واذا سمع الوالى بشىء من التعدى من الرعية على بعضهم بعض مثل ضرب وجراحات ، ولم يرفعوا أمرهم اليه أترى التغافل عنهم يحسن للدين والرعية أم الأخذ بالعقوبة على المتعدى أحسن بين لى ذلك يرحمــك الله ؟

فعلى ما وصــفت ، فاذا صــح عند الوالى التعــدى فليس له أن

يتغاضى ، وعليه أن يؤدب من يستحق الأدب ، وعليه أن يتصف من الرعية لبعضهم ببعض ولو لم يترافعوا عنده ، ولو عفى المضروب عن الحبس فليس له عفو ، لأن الحبس ليس له فيه عفو ، بل له العفو في حقه ان كان له حق ، والله أعلم .

بـــــاب

فى الحبس ومن يجـوز للوالى حبســـه
ومعانى ذلك وهل يجوز التغاضى لأحـد

من جواب الشيخ الفقيه محمد بن عبد الله رحمه الله : وفى المحبوس فى حبس الوالى أو غيره من أولى الأمر يمنع من عمل الضيعة فى حبسه من سفة أو غيرها ، كان محتاجا أو غير محتاج أم لا ؟

فعلى ما وصــفت ، أن لا يمنع المحبوس من عمل الضــيعة من سفة وغيرها ، كان محتاجا أو غير محتاج •

※ مســألة :

ومنه : واذا وجب حبس على أحــد من الناس من قبل اطلاق دابة أو غير ذلك ، وعفا الوالى ، وكان قريبا منه ، أيسعه عند الله أم لا ؟

وان لم يسعه ومضى لذلك زمان تجزيه التوبة أم عليه أن يحبسه ، ولا عــذر له الا بذلك أرأيت وان كان يعفو فى مثل هــذا عن بعض فى بعض الأحيان يكون سواء أم لا ؟

فعلى ما وصــفت ، اذا ترك حبسه ميلا وحيفا من أجــل قرابته فلا يجوز ذلك ، وعليه التوبة والاستغفار من تلك النيــة ، وان كان ترك حبسه نظرا منه فى الصــلاح ، وأنه يكفيه الزجر فجائز ذلك ، وله أن يعفو وينظر الصــلاح فى الرعية ، ولا اثم عليه فى ذلك ، والله أعــلم •

* مســألة :

ومنه : واذا ولدت أمــة من غير زوج ، وعندها سيد الا أنه لم يشهر عنه أنه تسراها ، أيجوز للوالى حبسها أم لا ، وان جاز له ذلك ، وقال سيدها : ان ذلك المولد منه فى الاطمئنانة أنه انما أراد لئلا يلحقها الحبس ، أيجوز بعد ذلك أن تحبس أم لا ؟

وهل يرثه الولد بعد هــذا القول ويحــكم لربه ، أم لا ؟

فعلى ما وصــفت ، فاذا لم يكن لهــذه الأمة زوج وأقر ســيدها بهــذا الولد الذى ولدته أنه ولده ، فانه يلحق نسبه به ، ويرثه ، ولا ينبغى للحاكم أن يفتش السيد أنه تسراها ، وان لم يقر السيد أنه ولده ، ولم يكن لها زوج فجائز للحاكم حبسها على الأدب ، والله أعــلم .

* مســألة :

وفى رجل بالغ ادعيت عليه صــبية تراهق البلوغ أو دون ذلك بأنه لمس ليحل ازارها حتى من فوق من غير أن يحله من أسفل ، ثم صــاحت وامتنعت عنه ، وعلم به الوالى فأرسل اليه فلم ينكر لبلاهته فيما عندنا الا أنه لم يقر بأنه أراد الفاحشة انما هو على وجــه العبث أو اللعب ، أيقيده الوالى على هــذا ويسجنه أم يسجنه ولا يقيده ؟

فعلى صــفتك هــذه ، أن الوالى يحبسه ولا يقيده ، والله أعلم .

* مســألة :

ومنه : وحبس أهل الدواب يزادون على عشرة أيام ؟

قال : ان الحبس انما هو على نظر القائم بأمور المسلمين ، فان رأى حبسهم أكثر من عشرة أيام فلا يضـيق عليه ، والله أعـلم •

* مسـألة :

ومنه : وفى الشراة اذا خرجوا ليلا من عند الوالى فى طلب المفسدين من حوالى القرية ، فوجدوهم بعيدا عن القرية رجالا ونساء مجتمعين ، يضربون ربابهم ويغنون فجاءوا بهم الى الوالى فلم ينكروا ، أيجوز للوالى ويستحب له فى مثل هـذا أن يحبسهم ويضع الحديد فى أرجلهم جميعا ، أم يسجنهم فقط وما قـدر حبسهم ؟

فاعلم أن الحبس ليس بفريضـة مفروضة ، وانما هو صلح اصطلح عليه المسلمون نظرا منهم للرعية ، وانما يكون الحبس على نظر القائم بأمر المسلمين ، وجائز للوالى أن يحبس من ذكرت فى كتابك هذا ، وأن يحبسهم الحبس الطويل ، لأن فعلهم هـذا منكر عظيم •

وان أراد أن يضـع فى أرجلهم الحـديد فلا يضيق عليه وخاصـة اذا كانوا معروفين من قبل بفعل المنكر ، وان لم تقيدهم فواسع له ذلك ، وعلى الوالى الاجتهاد فى ذات الله •

وأما مدة حبسهم فلم ينطق الأثر فى ذلك بمـدة معلومة ، وانما هو على نظر المبتلى بأمور المسلمين ، وان طول حبسهم على صـفتك هـذه فجائز له ذلك وهم يستحقون الحبس الطويل على صفتك هذه •

وان لم يطول حبسهم ورأى ترك حبسهم صـلاحا فلا يضيق عليه ذلك ، والله أعـلم •

* مسـألة :

ومنه : واذا كان فيهم بعض يتهم بتلك النساء من قبل ، وبعض لم يتهم من قبل بهن ، الا أنهم وجـدوا جميعا فى تلك الحال أيزيد الوالى فى العقوبة على أولئك المتهمين هم وتلك النساء أم لا يزيد عليهم اذا وجدوا جميعا فى حال واحـد وحالتهم الأولى غير ظاهرة ؟

فنعم ، جائز للوالى أن يطول حبس من كان يتهم بفعل المنكر من قبل ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنه : وفيمن رفع عليه ديانه عند الوالى بحقوق صـحت عليـه فاعسرها فى الحال ، وواعد الوالى وديانه الى مدة معلومة ، فانقضـت المـدة ولم يرجع الى ديانه بحقوقهم ، الا أنه من البدو ، ثم جاء بعد مدة وسلم ما عليه فما يعجبك يحبس أم لا يحبس ان جاء بعـذر ؟

فعلى ما وصـفت ، اذا سلم الحق الذى عليه لديانه ، وجاء بعـذر فلا يعجبنى أن يحبس ، وترك حبسـه أشـيق الى نفسى وأحب الى ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنـه : وكذلك من غش فى سلعته وظهر غشه ، ورد عليه أيحبس أم لا ، جاء بعـذر أو لم يجىء بعـذر ؟

فعلى ما وصـفت ، ان جاء بعـذر مما يعذره فية المسلمون فـلا

يحبس ، وان لم يجئ بعـــذر مما يعـــذره فيه المسلمون فانه يحبس ، والله أعـــلم •

ومنه : واذا جاء الى الوالى رجلان يدعيان من بعضهم بعض ضربا وبهما أثر دم سائل ، وشعر من لحية واحـــد منتوف ، وكل واحد منهما ينكر دعوى صاحبه ، فسأل الوالى عنهما من لقيهما عند المضاربة ، فرفع له الحاضر بأنهما جميعا فعـــلا ببعضهما بعض ذلك الضرب ، ثم قيدهما الوالى وسجنهما جميعا ، ثم تبين للوالى من طريق الشهرة بأن أحدهما ابتدأ صاحبه ، غير أن هـــذا المبتدئ أثر الضرب فيه أبين ، ودمه سائل ، والآخر بين نتف فى لحيتـــه أيكون حبسهما ســـواء ، أم يزداد للذى شهر للوالى أنه هو المبتدئ الا أن الأثر فيه أكثر ؟

فعلى ما وصـــفت ، جائز أن يطول حبس من ابتدأ بالفعل ، ولا يعبأ الوالى بكلام المخلوفين ، وعلى الوالى أن يجتهد لله وفى الله ، والله أعلم •

*** مســـألة :**

ومنه : واذا تغافل الوالى عن حبس أحـــد من الناس من قريب له أو صديق ، أو من أهل التقية من حياء ، أو خوف زيادة ضغن ، أو تكدر خاطر واتقاه لشئ من المعانى يســـعه ذلك أم لا ؟ اذا لم يكن ذلك من الحـــدود ، وخاف زيادة العتب أم لا يسعه ذلك ، وان لم يسعه تجزيه التوبة فيما مضى بغير حبس لذلك أم لا ؟

فاعـــلم أن الحبس ليس بفريضة مفروضـــة اذا رأى الوالى ترك حبس من ذكرته صلاحا لأجل شئ ، فلا يضيق عليه ترك حبسه ، والله أعلم •

* مسـألة :

ومنه : وفى أهل القمار والخطار على فعل أو أكل يحبسون على ذلك أم لا اذا تحقق عليهم أم ينهون بغير حبس ؟

فعلى ما وصـفت ، هـذا فعل لا يجوز ، وجائز للوالى حبسـهم الا أن يرى فى مخصوص التغاضى أحسن فجائز له ذلك ، والله أعلم .

* مسـألة :

ومنه : وفى الحاكم مثل القاضى والوالى اذا أقامهما الامام فى بلد أيجوز لهما الحـكم فى غير هـذا البلد ان طلب منهما أو من أحدهما من غير أمر الامام ؟

فعـلى ما وصـفت ، يعجبنى ذلك أن يكون ذلك بأمر الامـام ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنه : واذا جاء الى الوالى رجل بولد له بالغ أو دون البلوغ وقال : ان ولدى هـذا يفعل كذا وكذا مما لا يجوز فعله ، وأريد أن تحبسوه تأديبا له ، أيجوز للوالى حبس ذلك الولد اذا اطمأن قلبه الى صدق قول الأب أم لا يجوز ذلك ؟

فعلى ما وصـفت ، لا يضـيق على الوالى حبس هـذا الولد الذى ذكرته على صـفتك هذه ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنه : واذا تشاهر عند الوالى عسر من رفع عليه ديانه عنـده فى دين أخـذ له عوضـا ، الا أن قلب الوالى مطمئن بعسره بما بلغـه ، أيجوز له حبسه أذا لم يرض ديانه بغير حبس ؟

فعلى ما وصـفت ، اذا اشتهر عند الوالى عسر ، من رفع عليـه ديانه شهرة لا تدفعها شهرة ، فليس للوالى حبسه رضى ديانه أو كرهوا ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنه : واذا وجـد الشراة عند أحـد من الكفارة مثل البانيان أو غيرهم تتنا أو بنجا ما يفعلون به أيردونه عليهم ويمنعونهم عن بيعه على المسلمين ، أم يجوز اتلافه من أيديهم ويحبسون مثل غيرهم ، أم لا حبس عليهم لارتكابهم ما هو أعظم منه ، ولاستحلالهم له ؟

فنعم ، يجوز اتلاف ما ذكرته من التتن والبنج ، ويحبسون مثـل غيرهم ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنه : ومما أفتانى به مشافهة فيما عندى أنى سـألته عن النفى للمرأة المتهمة بفعل الفاحشة من البلد ، اذا كان لهـا فيه بيت يجوز أم لا ؟

قال : جائز نفيها اذا لم يكن لهـا بيت ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنه : وفى هؤلاء البدو يسكنون قرب الزروع وتضر دوابهم على الناس ، فاذا نظر الوالى أن يمنعهم أن يسكنوا قرب الزرع يجوز له ذلك أم لا ؟

وان جاز له ذلك وخالف أحـد من هؤلاء البـدو ، ونهى الوالى وسكن فى الموضع الذى نهاه عنه يجوز له حبسه على هـذه الصفة ، أم لا ؟

فعلى ما وصـفت ، أنه جائز للوالى أن يمنع البادية أن تسكن قرب الزروع اذا تولـد الضرر منهم ، وجـائز له حبس من عـاند منهم ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنـه : والمديون جائز له حبسـه حتى يصح أنه لا شىء عنده ، وان تظاهرت عنـه الأخبار الى الوالى أن لا شىء عنـده ، واطمأن قلب الوالى أن لا شىء عنده جاز اطلاقه .

* مسـألة :

ومنـه : واذا تشاهرت أن دابة فلان أضرت على أحد فى ماله ، ولم ترفع الى الحصن ؟

جاز حبس ربها ولو لم تصل الدابة الحصن ، والله أعلم .

* مسـألة :

ومنـه : وعن امرأة ادعت على رجل ذى محرم منها أنه دخل منزلها ، وكابرهـا على نفسـها ودعاها الى اتيـان الفاحشة فامتنعت منـه ،

وهى امرأة أمينة غير متهمة بكذب ، أيجب على هذا الرجل حبس بقولها وهو ممن تلحقه التهمة ، ويترك فى الحبس أم فى السجن وكم مقـدار حبسه بين لنـا ذلك ؟

فعلى مـا وصفت ، اذا كانت المرأة ثقة وادعت على هـذا الرجل ، وهو ممن تلحقه التهمة بذلك أنه دعاها الى اتيان الفاحشة فانه يحبس فى المخزن ، والحبس انمـا هو لى نظر القائم بالأمر ، وليس فى ذلك حد محدود ، وانمـا هو على النظر من القائم بأمور المسلمين ، والله أعلم .

❋ مسـألة :

ومنـه : واذا حضر الحاكم اثنـلن فقال أحدهما : لى على هذا الرجل ذا وذا ، أو عليه حالى كذا أو عليه لى كذا ، أو طلب هذا بكذا، أو اطلبه بكذا أو مآخذ على كذا أو أمثـال هذا ، ولم يقـل أبغاه منه ، ولا يعطينى إياه وأريده منه الا قال : باعى منـه الحق أو بالله أو بالحق ، أيسمع هـذا منه ، ويسأل الآخر عن دعواه هـذه ، فان أنكر يدعى المدعى بالبينـة ، وان لم يحضر البينة أو لم تكن معـه بينـة فعلى الآخر يمين أم لا ؟

إذا لم يقر المدعى عليه ورد المدعى عليه اليمين الى المدعى أعليه يمين أم لا ؟ أم كيف الوجه فى ذلك ؟

فعلى مـا وصفت ، هـذه دعوى مسموعة ويسـأل الحاكم المدعى عليه ، فإن أقر بدعواه آخذه له الحاكم باقراره ، وان أنكر سأل الحاكم

المدعى البينة ، فان لم يحضرها وقال : بالله أو بالحق فيقول له الحاكم لك عليه يمين ان أردتهـا منه ، فان طلب يمين خصمه حلفه له وقطع حجتهمـا ، وان رد اليمين الى المدعى فله ذلك ، فان نكل المدعى عن اليمين لم يحكم له الحاكم بشىء ، والله أعلم .

* مسـألة :

ومنه : ومـا تقول شيخنا فى رجل شكا من أحد أنه خارب عليـه شيئا من ماله ، أو كاسر عليه شيئا من أصـل ماله ، أو أراد له ماء ، فقال الآخر : هـذا لى ، وأنكر دعواه ، مـا يعجبك فى مثل هـذا أيحتاج أن يوصل الى الموضـع وليسأل عنه أنه فى يد من ، وعند من هو ، وكيف القصة فيه ، ويسـأل أهل ذلك البلد والمكان ، وبكم من البينة يجتزىء فى مثل هـذا اذا شهدوا بينهم بشىء ، أم بينهمـا إلا اليمين ؟ بين لى جميع ذلك .

فعلى مـا وصفت ، أن القول قول المدعى عليـه أن هـذا الشىء له ، وعلى المدعى البينـة أن هـذا الشىء الذى ادعـاه هو له ، ولا يلزم الحاكم أن يصل الى الشهود ليشـهدوا إلا مثل الشىء الذى لا يحمل مثل النخيل والبيوت ، فان الحاكم يكون عند النخيل والبيوت ، والله أعلم .

* مسـألة :

ومنـه : وفى رجل ادعى على رجل أنه جاد عليـه نخلة ، أو قالع عليـه صرمة ، أو قب نبـاته أو غير ذلك ، أو شـال عليه شـيئا ، أو

مطيح" عليه شيئا ، فأنكر خصمه وقال : هذا لى وأنا فعلت هذا لأنه لى ، أو أنا أخذت الذى لى ومـا أشبه هذه الأشياء ، كيف يكون هـذا وما يلزمه فيه من البينة واليمين ؟

فعلى مـا وصفت ، أن القول قول المدعى عليـه مع يمينه اذا قال أنا فعلت هـذا ، لأنه لى وعلى المدعى البينة أن هـذا الشىء ، والله أعـلم •

* مسـألة :

ومنـه : وفى الرجل والمرأة اذا حضرا فادعى الرجل أنهـا زوجتى هـذه ، فقالت هى : كان زوجى لكنـه طلقنى ، أو قد طلقنى ، أو وقع بينـا شىء مما يحرمنى عليه ، أو كنت زوجتـه لكنه طلقنى ، كان كلامها قبل كلام الرجل أو بعد مـا قال هذه زوجتى ، وأراد أن تصحبه وتسير معـه كيف القول فى هـذا ؟

فعلى مـا وصفت ، فانهـا مدعية على جميع مـا ذكرته ، وعليهـا البينة العادلة أنه طلقها ، وعليها أن تصحبه وتسير معه ، ويحكم عليهـا بذلك اذا أنكر هو ذلك ، والله أعلم •

* مسـألة :

ومنـه واذا حضر الرجل والمرأة ، ولم أعرفهمـا فقال الرجل : هذه حرمتى ، وقالت المرأة : هـذا رجلى ، ولم يقل الرجل هـذه زوجتى أو

زوجى أو امرأتى ، وكذلك المرأة لم تقــل هذا زوجى أو زوج لى أن أقول لهمــا : هذه زوجتك أو هــذا زوجك ، فاذا قالا : نعم أنأخذهمــا لبعضهما بعض بمــا يجب لكل واحد منهمــا ، ويجوز لى أن أقول لهمــا نعم ليستفهمهما أنهمــا زوجان أم لا ؟

فعلى مــا وصفت ، لا يضيق عليك ذلك ، واذا استفهمتهما وأقرا بالوجية فجائز ذلك أن تأخذهمــا بمــا يجب لهما على بعضهمــا بعض ، والله أعلم .

❊ مســألة :

ومنــه : واذا حضر الخصوم يتنازعون فى شىء ، وأقروا أن هــذا الشىء ورثنــاه بيننا ، ورثناه من هالكنــا وتداعوا فيــه بدعاوى من الأصول وغيرهــا من الحيوان والآنية والسلاح ، فلم يعرفهم ولا يعرف الميت الذى زعموا أنهم ورثوه ، ولاصــح عندنا كيف عندك شيخنا فى هــذا أسمع منهم هــذا أم السكوت اذا أقروا أنهم ورثوه من أبيهم أو أمهم أو أحد ممن وثروه بقولهم ، كمــا نعرف بعضهم أو كلهم ، أو لم نعرفهم ولم يصح موت هذا الهالك الذين قالوا انه آل اليهم بالميراث منه ، كانوا أمنــاء أو ثقاتا أو غــير ثقــات أعنى المتنازعين فى ذلك ، وكذلك الكتابة فى هــذه الأصول أو الشراء منهــا اذا أراد أحد أن يكتب شيئا منهــا يبيعه وقلل آل اليــه بالميراث من فلان ، ولم يصــح موته إلا بقولهم منهم أو من غيرهم ، أم بالشهرة أم كيف يكون ؟

فعلى مـا وصفت ، أن الحاكم لا يحكم بينهم فى هـذه الدعوى إلا أن يصح عنده موت الهالك ، ويصح عنـده معرفة الورثة ، وأمـا الكتابة فى الأموال فـلا أقدر أن أقول : أن الكتابة لا تجـوز ، وكذلك لا أقول : ان الشراء لا يجوز من هـذه الأموال ، والله أعلم .

وقع منى غلط فى هـذه المسألة ، وكان موضعها فى غير هذا الموضع .

* مسـألة :

ومنـه : واذا ادعى الرجـل على امرأة أنهـا زوجتـه وأنكرت هى ذلك ؟

فان عليه بينة عادلة رجلان عدلان أو رجل وامرأتان ، وكذلك اذا ادعت هى عليـه الزوجية وأنكرهـا هو ذلك فان عليهـا البينة على مـا ذكرنا ، والله أعلم .

* مسـألة :

ومنـه : وفى الانسان اذا طلب أن يصرف عنـه شىء يجب صرفه من أموال أو منـازل أو غير ذلك ، وكان المحدث عليـه له شركاء غيره أغيـاب وأيتام أو معتوه أو غير ذلك ، وطلب أحد الشركاء وأنكر على المحدث من مآريق أو كنف أو فسـل أو شجر أو غير ذلك من جميـع الأشياء أيسمع منه وحده ؟

فنعم ، يسمع دعواه ، وينكر على المحدث حدثه ، ويصرف اذا جاز صرفه ، والله أعلم .

*** مسـألة :**

ومنـه : واذا حضر رجل وامرأة فقـال الرجل : هـذه زوجة لى ، وقالت هى : لا أعرف هـذا الرجل ولا أنا امرأته ولا زوجته ولا حرمته ، مـا الذى يجب فى هـذا ، أيدعى الرجل بالبينة أنهـا زوجته ، وان عدم البينة ، أعليها هى يمين أم لا ؟ وكذلك اذا ادعت المرأة على الرجل أنـه زوجها وأنكر هو ذلك ؟

فعلى مـا وصفت ، أن على الرجل البينة أن هـذه المرأة زوجته ، وان عدم البينة وطلب يمينها فأكثر القول لا يمين عليها .

وقال من قال : عليهـا اليمين .

وأمـا ادعت المرأة على الرجل أنه زوجهـا وأنكر هو فعليها البينة ، وأن عدمت البينـة وطلبت منه اليمين فقـال من قال : عليه اليمين لأجل النفقة والكسوة .

وقال من قال : لا يمين عليه ، والله أعلم .

*** مسـألة :**

ومنـه والذى يشهر أنه معـه دواب تفسـد على الناس مثـل الدجاج والأنعام ، ولم يأزم بها ؟

فانه يؤمر بحفظها فان امتنع فانه يحبس ، والله أعلم .

* مسـألة :

ومنـه : وأمـا البئر اذا كانت بين شركاء ؟

فأى الشركاء حضر فهو خصم ، وأمـا اذا أراد أحد أن يحدث قرب بئر متقدمة ولم يجد لهـا رسم ولم يحفظهـا هو ، غير أنه قال له أحد من الناس : ان فى هـذا الموضع بئرا فلا يقبل ذلك الا بشـهادة شـاهدى عدل ، والله أعلم •

* مسـألة :

ومنـه : واذا ادعى أحد على أحد أنه جدله نخله ، فقـال الآخر : أنا مـا جديت لك نخلة أعرفهـا أنها لك ؟

فعلى مـا وصفت ، أن على المدعى البينـة العادلة أن هـذا الرجل جدله نخلة ، والقول قوله مع يمينـه ، يحلف باللكه عز وجل أنه لم يجد لهذا الرجل نخلته ، وإن طلب المدعى اليمين من الجاد فله اليمين •

* مسـألة :

ومنـه : وهل يحرم الفقير اذا سأل من مال المسلمين أم لا ؟

فلا يحرم الفقير من مال المسلمين ، والله أعلم •

* **مســألة :**

ومنــه : وفى الوالى اذا حبس رجلا على دين ، وطلب أن يصــلى بالمــاء أعلى الوالى أن يخرجه ليصــلى بالماء أم لا ؟

فعلى مــا وصفت ، لا يلزم الوالى ذلك ، والله أعلم .

* **مســألة :**

ومنــه : وفى الشارى اذا كان مفروضا له فريضة من بيت المــال بشرط خدمته واستقامته ، وكان ينقطع عن الخدمة بعض الأوقات ، ولم يفطن له والعقيد ليقطعا عليه ، أيجوز له أخذ أجرته تامة أم لا ؟

فعلى مــا وصفت ، لا يجوز له أخذ أجرته تامة على صفتك هــذه ، والله أعلم وبه التوفيق .

* **مســألة :**

ومنــه : وفى امرأة اتهمت أنهــا جعلت لزوجهــا سما فى طعامه ، ومات من ذلك وحبسناها سنة ، أيعجبك حبس مثل هــذه ، كم يكون من الزمان لأن زوجهــا شكى منهــا قبل موته ، وادعى عليه مــا ذكرته لك فيمــا بلغنى ؟

فعلى مــا وصفت ، اذا كانت المرأة متهمة بذلك ، وتلحقهــا التهمة

فيطـال حبسهـا أكثر من سنة ، والحبس انمـا هو على النظر ، والله أعـلم •

* مسـألة :

ومنه : وفى رجل ذكر أنه ناقص العقل ، والوالى لم يعرفه بنسبه ولا بنقص عقله ما صـفة من يحتاج أن يؤكل فى ماله وكيل ، وهل تجب على الوالى القيام بمـال من خيف على مـاله أن يضـيعه أيحتاج الى شهادة عدول يشهدون بمـال هـذا المذكور وبزوجته ان كانت له زوجة ، وبأولاده ان كان له أولاد ، تجب فى ماله مؤونتهم ، وكيف لفظ شـهادة الشـهود ؟

فعلى ما وصـفت ، اذا صح عند الحاكم أن هـذا الرجل مجنون ضـائع العقل ، وطلبت زوجته نفقتها وكسوتها وأولادها منه الصغار ، فان الحاكم يدعوها بشاهدى عدل يشهدان أن هـذه المرأة زوجة فلان بن فلان المجنون ، لا نعـلم أنها خرجت منه بطلاق أو وجه من وجوه الفراق مما بينهما منه من حـكم الزوجية الى هـذه الساعة •

وكذلك يشهـد الشاهدان أن هؤلاء الأولاد هم أولاد المجنـون فلان بن فلان ، فلذا صـح ذلك مع الحاكم جاز له أن يفرض لها ولأولادها منه الصـغار النفقة والكسوة من مال زوجها المجنون •

وكذلك يدعوها بشاهدى عــدل على مال زوجها المجنون ان أراد الحاكم أن يبيع منه شيئا ، وان وكل الحاكم وكيلا ثقة فى مــال المجنون وأمــره أن ينفق على زوجة المجنــون وأولاده الصــغار جــاز ذلك ، والله أعــلم •

بـــاب

فى الاقرار والوصـــايا والكتـــابة وألفاظهـــا

من جواب الشيخ الفقيه محمد عبد الله رحمه الله وغفر له : وفيمن أقر الأحد من ورثته بشيء من ماله ان حـــدث به المـــوت قبله ، فمـــات المقرور له قبل المقر ، ثم مات المقر بعد ذلك ، وبقيت الورقة فاشتجر فى ذلك ورثة المقر وورثة المقرور له ، ما الذى يعجبك فى ذلك لمن يلى بالحكم لمن يحكم به منهم ، كان فى آخر الكتاب من ضـــمان لزمه ان حـــدث به الموت قبله أو ان حـــدث به الموت قبله من ضمان لزمه له ؟

وكذلك اقرار النساء لأزواجهن بالصـــداق الغائب ان مات قبله فمات هو قبلها أيحـــكم به لورثة الزوج أم يكون على ما شرطت ؟

فعلى ما وصـــفت ، فى ذلك اختلاف ، والذى أقول به ويعجبنى من رأى المسلمين ، وأعمل به ، وأفتى به ، وأحـــكم به ، أن الاقرار ثابت لعـــله لمن أقر الأحـــد من الورثة بشيء من مال المقر ، ولو شرط أن حدث بالمقر حـــدث الموت قبل المقر له مات المقر قبل المقر له أو مات المقر له قبل المقر ، كان فى آخر الكتاب من ضمان لزمه له ان حـــدث به الموت قبله ، أو ان حـــدث به الموت قبله من ضـــمان لزمه له كل ذلك سواء •

وكذلك اقرار النساء لأزواجهن بالصـــداق الغائب على هـــذه الصفة هو ثابت للزوج ولو كتب ان ماتت قبله ، والله أعـــلم •

* مسـألة :

ومنه : وفى امرأة أقرت لابن ابنها بنصيب أبيه من مالها أن لو كان أبوه حيا ، ولم يكتب بمثل نصـيب أبيه من مالها وعندها ابن لم يرض الا بالحـكم ، يثبت لابن ابنها شىء على هـذه الصفة كان اقـرارا أو وصـية أم لا ؟

فعلى ما وصـفت ، لا يثبت للمقر له بشىء من هـذا على هـذه الصفة ، وهذا اللفظ المذكور ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنه : وفيمن أقر لابنيه بنخل معلوم من ماله ، ثم أكله سـنين وأولاده محاضرون ، ثم حـدث له ولد غير الأولين ، ثم لما مرض مرضـه الموت قال لابنيه : أين ورقة الاقرار المكتوب فيها لكم النخل ؟ فقال له بعض أولاده : انها ذهبت ، ولعل مراده أن يعطلها ، ثم بعد ذلك أقر بتلك النخل التى أقر بها أولا لبنيه المذكورين لغيرهم من بنيه ، وهم أيضا أشركهم فى ذلك ، ثم مات الأب ، فأراد الأولاد قسم ما أقر لهم به الأب ، فأخرج أحـد الأولاد الورقة الأولى التى فيها الاقرار الأول بتلك النخل ، لمن تكون تلك النخـل ، أهى للتى أقر لهم أولا أم للذين أقـر لهم آخرا ؟

فعلى ما وصـفت ، أن حكم النخل للأولاد الذين أقر لهم أولا ، وليس لأولاده الذين أقر لهم آخرا شىء فى هـذه النخل ، وأما اذا كان

أقر بهـذه النخل لغير أولاده أو باع هـذه النخل لغير أولاده ، فيثبت الاقرار للآخرين لأنه أتلف مـال أولاده على أكثر القول ، والله أعـلم . وبه التوفيق .

* مسـألة :

ومنه : وفيمن أقر لميت من ورثته ، ثم مات هـذا المقـر أللورثة سهم من ذلك الاقرار أم لا ؟

وكذلك الوصـية ومثل ذلك امرأة ماتت ابنتها قبلها فأقرت لهـا بعـد ما ماتت بشيء من الدراهم ، ثم ماتت الأم من بعد الورثة أللأم السدس من تلك الدراهم أم لا شيء لها ، أو لا ترث الأم ممـا أقرت به لابنتهـا ؟ عرفنا ذلك ؟

فعلى ما وصـفت ، فنعم على صـفتك هذه للأم السدس من تلك الدراهم ، لأن اللأم الميراث مما أقرت به لابنتها ، وأما الوصية للأموات فلا تثبت ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنه : وفي الوالد اذا أعطى أحـدا من أولاده الكبار بعد ما خدموه كثيرا من الزمان وأعانوا بشيء ، وكان عنده أولاد صـغار أيلزمه أن يعطيهم مثلهم أم لا ؟

فعلى ما وصــفت ، اذا أعطى أولاده الكبار من ضــمان لزمه لهم ، ولم يكن عليه لأولاده الصــغار ضمان ، فليس عليه أن يعطى أولاده الصــغار شيئا ، وان لم يكن عليه لأولاده الكبار ضمان من قبل الخدمة أو غيرها ، فاذا أعطى أولاده الكبار شيئا فعليه أن يعطى أولاده الصغار مثل ما أعطى الكبار ، لأن عليه التسوية بين أولاده فى المحيــا والممات ، والله أعــلم •

* مســألة :

ومنه : جواب لمن أقر لابنه بشىء من ماله ، ثم أقر بعد ذلك بشىء لابن ابن له آخر ما الحــكم فى ذلك ؟

فعلى ما وصــفت ، فالذى نجــده فى الأثر على شبه هذه المسألة أن من أقر من مــال مشاع بينه وبين أحــد فيثبت للمقر له نصيب المقر من ذلك الشىء الذى أقر به ، والله أعــلم •

* مســألة :

ومنه : وفيمن أراد أن يعطى أحــداً من ورثته شــيئا من ماله فى حياته ، وليكون له بعــد موته خوفا أن يدخل معه غــيره من الوارث ومحبته له ، أيسعه ذلك فيما بينه وبين الله ، ويسع الكاتب أن يكتب له أم لا كان الورثة أولادا أو غير أولاد ؟

فعلى ما وصــفت ، اذا كان ورثته غير أولاده فجائز له أن يعطى أحدهم شيئا من ماله فى حياته ، وجائز للكاتب أن يكتب له •

وأما بعــد الموت فلا يجوز له أن يفضــل أحــدا على أحد الا أن يكون عليه ضمان لأحدهم ، فجائز له أن يفضــله بقــدر الضمان الذى عليــه .

وأما اذا كان ورثتــه أولاده فعليه أن يعدل بينهم فى المحيا والممات ، ولا يجوز له أن يفضــل بعضهم على بعض فى حياته ولا بعد مماته ، الا أن يكون عليه لأحــدهم ضمان فجائز له أن يفضــله بقدر الضمان الذى عليه ، والله أعــلم .

وفيمن أقر لولده بعشر ماله اشتراه خوف الغير أيثبت ذلك أم لا ؟

فعلى ما وصفت فى ظاهر الحــكم يثبت ، والله أعــلم .

ومنه : وفيمن أقر لزوجته بكذا وكذا مثقالا ذهبا صداقا كم تحسبون للمثقال فى هــذا الزمان ؟

فعلى ما وصــفت ، أنه ليس لهذا الذهب قيمة معروفة محدودة ، وانما يكون لهــذه المرأة ذهب من أوسط الذهب أو يكون لها بالقيمة على ما يسوى الذهب الأوسط على سعره يوم الوفاء ، والله أعــلم .

*** مســألة :**

ومنه : من معنى جواب عنه أن الدراهم الموصى بها لمن يحج عن الموصى وميزها الوصى ، ولبثت مــدة ؟

لم يخرج بهــا أحــد وهى نصــاب تام أنه لا زكاة فيها الا أن

يصح أن ثلث مال الهالك الموصى بعـد فيه فضـل ليرد منه ما يسـلم من الزكاة والا فلا زكاة فيها ، والله أعلم .

*** مسـألة :**

ومنه : واذا مات رجل وفى يده مال ، ووجد بعد موته ورقة مكتوب فيها : أنه باع ذلك المـال لأخيه فلان بجميع حـدود ذلك المـال وحقوقه وطرقه مع شربه من الماء المعتاد له لسقيه من فلج كذا .

ووجد أيضا ورقة أخرى تاريخها بعد تاريخ الأولى مكتوب فيهـا أوصى فلان بن فلان الفلانى لفلان بن فلان الفلانى بأثر الماء له من الشروق من بلدة كـذا من فلج كـذا ، أتمام اللفظ من ضـمان لزمه له فاشتجر المكتوب له البيع أولا والموصى له ، أفى ذلك كل يريده له وشهد شـهود أن هـذا المـاء هو شرب هـذا المال الذى باعه لأخيه ، وكل ذلك فى يده الى أن مات ، لمن يكون ذلك الماء ؟ أهو للذى أوصى له به من ضمان ولو كان تاريخ ورقته آخرا ؟ أم هو للذى مكتوب له بيع المـال بشربه وشهد الشـهود أن ذلك المـاء لشرب ذلك المـال ، ولو لم يكن فى يده ولم يخبره ؟

فعلى ما وصفت ، أن هـذا المـاء يكون للذى مكتوب له بيع المـال بشربه على صفتك هذه وتكون قيمة ذلك المـاء فى مال الهالك لمن أوصى له من ضـمان لزمه له ، والله أعـلم .

*** مسـألة :**

ومنه : وفيمن عليه لرجل دراهم ثم يقول له : سلم هـذه الدراهم التى عليك لفلان ، أو يقول له : ان الدراهم التى عليك لى هى لفـلان ، أو قـد صارت لفلان ، ثم يغيب أو يموت أحـد الرجلين الآمر أو المأمور له ، ثم أراد الرجل الخلاص من هـذه الدراهم لمن يسلمها ؟ وهل فى قوله هـذا فرق أم كله سـواء ؟

فعلى ما وصـفت ، أن قول صاحب الحق الذى عليـه الحق أن الدراهم التى عليك هى لفلان ، فاذا مات الذى له الحق ، فان الذى عليه الحق يسلم الحق الذى عليه للمقر له ، وان كان صاحب الحق حيا فالخيار للذى عليه الحق ان أراد أن يسلم الحق الذى عليه للمقر أو للمقر له ان لم ينكر المقر اقراره .

وان أنكر المقر الاقرار فان الذى عليه الحق يسلم الحق الذى عليه للمقر ، ويشـهد عليه باقراره .

وأما قوله : سلم هذه الدراهم الى فلان وهى الدراهم التى عليك ، فاذا مات الذى له الحق ، فليس للذى عليه الحق أن يسلم الحق الذى عليه لذلك الرجل الذى قال له صـاحب الحق أن يسلم اليه الدراهم .

وأما قوله : ان الدراهم التى عليك صـارت لفلان ، فليس هـذا باقرار صريح ، ويسلم الذى عليه الحق الى الرجل الذى له الحق أو الى ورثته ان كان قد مات ، والله أعـلم .

* مسألة :

ومنه : وكتابة هـذان وهاذين يكتب بالألف بعد الهاء أم ليس بينهما ألف ؟ وكذلك ثلاث مائة يكتب بالألف بعد اللام وتكون الكلمة منفصلة أم يكتب ويخلط اللام فى الثاء من ثلاث مائة وما يعجبك فى ذلك ؟

فعلى ما وصفت ، أن كتابة ما ذكرته فى كتابك هو على ما كتبته أنت فى كتابك ، والله أعلم .

* مسألة :

وكيف لفظ كتابة بيع النخلة الوقيعة ، والشجرة مثل السدرة وغيرها اذا بيعت بما قام عليه أصلها بغير أرض ، واذا قطعت ونضرت فالنضار للمشترى كيف لفظ كتابتها ، وهل يجوز هـذا البيع أم لا ؟

فعلى ما وصفت ، أن كتابة النخلة الوقيعة ، والشجرة لا فرق فى الكتابة بين النخلة الوقعية والأصيلة ، وأما نضار الشجرة الوقعية فهو لصاحب أصل الشجرة ، ولا يكون للمشترى ، والله أعلم .

* مسألة :

وما الذى يكتب فى أول الأوراق أشهدنا ؟ وما الذى يكتب فى أولها أقر ؟ وما الذى يحتاج الى تصديق المكتوب له فى الأوراق ؟ وما الذى لا يحتاج الى تصديق ؟ بين لى ذلك يرحمك الله ؟

فعلى ما وصفت ، أما اذا كان الكاتب لا يعرف المكتوب عليه

ولا شهد عنده بمعرفته شاهدا عدل ، وانما شهد عنده بمعرفته شاهدا عـدل ، فانه يكتب أقر ، وأما التصـديق فانه يكتب فى جميع أوراق الذمة وأوراق بيع الخيار ، والله أعـلم ٠

*** مسـألة :**

ومنه : وجـدت فى الأثر عن أبى المؤثر الصـلت بن خميس : اذا كتب الكاتب فى شرطه أقر فلان بن فلان ، لفلان بن فلان ، جميع ما أثمر من ماله من أرضه ونخـله وشجره ؟

لم يكن هـذا جائز لأن عنده أن الأرض لا تنسـب الى الثمرة ، وانما تنسب الى الغلة ، وكذلك جميع الأشجار ليس هى ثمرة ، وانما هى غلة ، والغلة تقع على الأرض والشجر ، والثمرة تقـع على النخـل ، والله أعـلم ٠

*** مسـألة :**

ومنه : وفى رجل يصبغ صـيغة عند الصائغ ويقول : ان هـذه الصيغة لزوجته ، ثم بعد زمان جاء ورفع هذه الصـيغة عندى ولم يقل إنهـا له ، ولا انها لزوجته ، ثم مات الرجل وخلف ابنا يتيمـا وزوجته هـذه ، وجاءت المرأة تبغى هذه الصـيغة وتقول انها لها ، وان زوجها أخذ هذه الصيغة ليحفظها فى البلد من أجل أنهم خائفون ، لأنهم سكان بر أيجوز دفع هـذه الصـيغة لهذه المرأة على هذه الصفة أم حـكمها للرجل وهى لورثته ؟

فعلى ما وصفت ، اذا كان هذا الرجل أقر أن هــذه الصيغة لزوجته فلانة فحــكمها لزوجته ، وهى لهــا دون ورثته اذا كان هذا الأمين مطلع على ذلك بينهما ، والله أعــلم •

* مســألة :

ومنه : وفى رجل تزوج امرأة ، أو اشترى شــيئا ، أو أقر بحق ، أو أوصى بوصــايا فى غير بلده ، أيلزمه نقــد بلده أم نقــد البلد الذى تزوج فيه ، أو اشترى وأقر وأوصى فيه أم غير ذلك مات فى بلده ، أو فى السفر أفتنى سيدى هداك الله ؟

الجــواب :

وبالله التوفيق أنه يكون بنقــد البلد الذى تزوج أو اشترى أو أقر أو أوصى فيه ، والله أعــلم •

* مســألة :

وفى رجل أقر لآخر بدراهم ، وكان لفظ الاقرار أقر فلان بن فلان ، بأن عليه لفلان بن فلان خمس وثلاثين لارية فضــة ، ولم يكتب خمسا وثلاثين لارية •

قلت : أتراه ثابتا أم فيه اختلاف ، وان كان فيه اختلاف ما الذى يعجبك اثباته أم ابطاله ؟

فعلى مـا وصفت ، أمـا النحو فمحل الخمسة النصـب كمـا قال الحريرى :

ولا تقـدم خبـر الحروف
إلا مع المجـرور والظـروف

كقولهـم إن لـزيد مـالا
وان عنـد عـامر جمـالا

وأمـا فى الأحكام أن الخمسة لاتثبت ، ولا يحكم بهـا الحاكم اذ هى غير مفسرة ، وأمـا الثلاثون فهى ثابتـة عن الحسن بن أحمد ، والله أعلم .

ولابد وقع فى هـذه اللفظة مذاكرة عند شيخنا عمر بن سعيد رحمه الله ، وكان يقول هـذا لا يثبت ربمـا قال الأول الآخر ، لأن الآخر عطفه على لفظ غير ثابت ، وربمـا قال له بعض من ينسب الى الفقه : كيف يا عمر لايثبت ، وقد قال الله عز وجل : ((إن هـذا أخى له تسـع وتسعون نعجة) فقـال الشيخ : إن الحاكم لا يحكم إلا بشىء صريح هكذا سمعت عنـه .

وأمـا الموجود عن الشيخ الحسن بن أحمد فيمن أقر لبعض أولاده بنصف مال معروف بحق وضمان عليـه له ، ثم أقر لابن له آخر بنخلة من هـذا المال بحق وضمان عليه له ، والأب يحوز المـال كله الى أن مات ، ثم ان المقرور له بالنخلة أقر بهـا لأخت له ، وهى ممن أقر لهم بالنصف ، ثم مات الابن المقرور له بالنخلة والمـال مشاع لم يقسم لأن أحدا منهم غائب ؟

فعلى مـــا وصفت ، أن الاقرار الأول بالنصف ثابت ، والاقرار الأخير يثبت فى نصف النخلة ، لأن المقر أقر بنخلة وله نصفهـــا أيثبت عليه نصيبه ، ويرجع عليه بقيمة نصف النخلة المستحقة بالاقرار الأول ، لأنه أقر له بهـــذه النخلة بحق وضمان قلته قياسا على غيره ، والله أعلم .

* مســـألة :

وفيمن أقر لولد من أولاده بمال أو بدراهم معلومة معروفة بعينها ، ثم رجع فأخذ هـــذه الدراهم أو بعضهـــا ، وسمعه بعض الناس يقول ترانى مـــا معط أحدا دون أحد ، وحالهم بالسوية ، ويسمع كثير من الناس أن أبانا مـــا أعطى أحدا دون أحد ، ولا أقر لأحد دون أحد ، وبعد ذلك طلعت ورقة الاقرار أم يكون أخذ الأب للراهم رجوعا ، وقوله حالهم بالســـوية عند بعض الناس حجة ؟

فعلى مـــا وصفت ، الموجود أن الوصية فى المعلم ، والاقرار اذا كان شيئا بعينـــه محدودا فتلف فى حيـــاة الموصى بطل باتلافه ، وان كان غير معلم وذلك اقرار فلان لولده فلان بكذا وكذا درهمـــا يحدها بعينها ، فهـــذه فى ماله وما لعله .

وأمـــا قول الناس فلا يقبل اذا صح الاقرار بخط من يجوز خطه عند المسلمين ، إلا أن يكون المقر قال فى اقراره : ان حدث به حادث موت وصح رجوعه فى حيـــاته ، فله الرجعة على هـــذه الصفة ، والله أعلم .

* مســـألة :

وفى رجل أوصى أو أقر وهو مريض ، ولفظ الاقرار خالد بن محرم

الأدمانى أن عليه لابنه جمعة بن خالد بن محرم تسعة آلاف دينار هرموزى ، وستين دينارا لؤلؤى بن سعيد وبألف دينار لجديدة بنت سرحان ؟

فعلى ما وصفت على صفتك هذه ، أن هذا اللفظ ثابت إلا قوله بألف دينار لجديدة ، فذلك لا يثبت والله أعلم .

* مسألة :

وفى الكاتب اذا طلب اليه أحد أن يكتب عليه فى وقت لا يمكنه الكتاب فيه ، ونسى الكاتب ذلك ، ووقع التناكر وتلف الحق ولم يتعمد الكاتب أيضمن أم لا ؟

فعلى ما وصفت ، لم أقف عليها بعينها ساعة كتابى هذا ، وأما على قياس اللفظ الباطل فى الحق والكاتب نسى اللفظ الذى يثبت فى الحق أن يصلح كتابه ، وتلف الحق فلا ضمان عليه ، والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : وفيمن أقر لولد من أولاده بمال أو بدراهم معلومة معروفة بعينها ، ثم رجع فأخذ هذه الدراهم أو بعضها ، وسمعه بعض الناس يقول : ترانى ما معط أحدا وحالهم بالسوية ، وسمع كثير من الناس أن أبانا ما أعطى أحداً دون أحد ولا أقر لأحد دون أحد وبعد ذلك طلعت ورقة الاقرار يثبت له الاقرار أم يكون أخذ الأب للدراهم وقوله بالسوية حالهم عند بعض الناس ؟

فعلى مـا وصفت ، الموجود أن الوصية فى المعلم ، والاقرار اذا كان فى شىء بعينـه محدود فتلف فى حيـاة الموصى بطل باتلافه ، وان كان غير معلم وذلك اذا أقر فلان لولده فلان بكذا وكذا درهمـا ، ولم يحدهـا بعينها ، فهذه فى ماله .

وأمـا قول الناس فلا يقبل اذا صح الاقرار بخط من يجوز خطه عند المسلمين ، إلا أن يكون المقر قال فى اقراره ان حدث به حدث موت وصح رجوعه فى حياته فله الرجعـة على هـذه الصفة ، والله أعلم .

* مسـألة :

ومنـه : وكيف هـذا اللفظ فى تعطيل الورقة الذى فى الذمة ، إذا كتب : أقر فلان بن فلان بأنه ان طلعت ورقة قرطاس مكتوب له فيهـا حق على فلان بن فلان تاريخهـا قبل تاريخ هـذه الورقة ، فليس له فيها حق ، وأنه قد أبطل مطلبه ودعواه وحجته من الحق المكتوب له فيهـا أيثبت له فى الحكم أم لا ؟

فعلى مـا وصفت أن هـذا اللفظ الذى ذكرته ثابت ، والله أعلم .

* مسـألة :

ومنـه : وكذلك تبطيل الورقة التى فى الذمة اذا كتب : أقر فلان بن فلان بأنه ان طلعت ورقة قرطاس مكتوب له فيهـا حق على فلان بن فلان تاريخهـا قبل تاريخ هـذه الورقة ، فليس له فيهـا حق ، وأنه قد أبطل مطلبه ودعواه وحجته من الحق المكتوب له فيهـا أيثبت له فى الحكم أم لا ؟

فعلى مـــا ذكرت ، أن هــذا لفظ ثابت ، والله أعلم •

* مســألة :

الاقرار والوصية فى المشــاع جائز ، واذا أراد المقر أن يقر لأحد بشىء ، ولم يكن عليــه له ضمان فلا يجوز له ذلك ، وأمــا أن يوصى له فجائز له ذلك ، والله أعلم •

* مســألة :

ومنــه : : وأمــا من أراد أن يوصى بمــا يبقى من كسوته وعطره ، فاللفظ فى ذلك أن يكتب الكاتب : أوصت فلانة بنت فلان بن فلان الفلانية لفلانة بنت فلان بن فلان الفلانية بمــا يبقى من كسوتهــا بعد موتها ، ويفضل من كفنهــا ، ومــا يبقى من عطرهــا بعد موتها ، ويفضل من جهازها من ضمان لزمهــا لها ، والله أعلم •

* مســألة :

ومنــه : واذا بيعت نخلة أو أوصى بهــا من مال رجل أو أقر بها لأحد أيحتــاج أن تذكر بمــا تستحق من الطرق والسواقى وبحدودها وبحقوقها ، وان لم تذكر أتثبت أم لا ؟

فعلى مــا وصفت ، أن ذكرت بحدودها وحقوقهــا فهو جيد ، وان لم يذكر ذلك ، وكان الاقرار صحيحا أو لفظ الوصــية صحيحا فهو ثابت بحدودها ، والله أعلم •

* **مسألة :**

وأمـا لفظ من أراد أن يسبل رحى ليطحن فيهـا الناس ، ولا يكون لورثته فيهـا ملك بعد موته ، أن يكتب الكاتب : أوصى فلان بن فلان الفلانى بطاقيه الحجرين ليطحن بهمـا حبا من شـاء من الناس وصـية منـه بذلك .

وأمـا الموضع الذى تجعل فيـه ، وأراد أن يوصى به فان الكاتب يكتب أوصى فلان بن فلان الفلانى بالموضـع الفلانى الذى له من قرية كذا سبيلا ليستعمل أن يركب فيـه رحى ليطحن فيـه من شاء الله من النـاس وصية منه بذلك ، والله أعلم .

واذا أراد أن يكتب نخلة أو شيئا لصلاحهـا ، أو ليبدل رحى غيرها اذا ذهبت ، أو لصلاحها أو صلاح الموضع الذى فيـه يكتب الكاتب أوصى فلان الفلانى بماله الفلانى ، أو بالشىء الفلانى تنفذ غلته لاصلاح الموضع الفلانى ، أو لاصلاح طاقى الحجرين اللذين بهـذا الموضع المذكور هنـا ، وأن يشـترى من غلته هـذا الشىء المذكور هنا طاقا حجرين طاقين بعد طاقين الى أن يرث الأرض وارثهـا اذا ذهب الطاقان اللذان بهـذا الموضع المعروف المذكور فهـذا ، والله أعلم .

* **مسألة :**

ومنـه : وكيف لفظ من أراد أن يكتب قبض حق له على أحد من النـاس أصله مكتوب له فى ورقة أو استوفى بعضه ؟

إن اللفظ فى ذلك أن يكتب الكاتب أقر فلان بن فلان الفلانى أنه قبض من فلان بن فلان الفلانى كذا كذا لارية فضـة ، من الحق الذى له عليـه بادعائه ذلك باقرار منـه بذلك تاريخ كذا كتبـه فلان بن فلان .

وكذلك لفظ وكالة قبض الحق اذا أراد ألا يجاوز وهو كاف عن جميع التحديد أن يكتب الكاتب قد أقام فلان بن فلان بن فلان الفلانى فلان ابن فلان بن فلان الفلانى وكيلا له فى جميع مـا يجوز له أن يؤكله فيـه من جميع الأشياء كلها ، والله أعلم •

* مسـألة :

ومنـه : وكذلك اذا كان الكاتب مطلعا على الهالك أنه أوصى بشىء ، أو أقر بشىء من اللازيات ، ولم يعلم الكاتب أنهـا أنفذت أم لا أيجوز الدخول فى أمواله لكتابة أو شراء منه ؟

فعلى مـا وصفت ، اذا قال الوصى أو الورثة أنه أنفذ الوصية فجائز للكاتب أن يكتب فيه ، والله أعلم •

* مسـألة :

ومنـه : وفى لفظ الحق الذى فى الذمة اذا كتب الكاتب ، أقر فلان ابن فلان بن فلان الفلانى ، بأن عليـه لفلان بن فلان بن فلان الفلانى ، أو أن عليه لفلان بن فلان الفلانى كذا وكذا كل ذلك جائز وثابت •

وكذلك اذا كتب أشهدنا فلان بن فلان ، بأن عليـه أو أن عليه لفلان ابن فلان كل ذلك جائز وثابت ، وان أراد الكاتب أن يلفظ على المكتوب عليه ، فانه يقول له كذا أقررت يا فلان أو كذا أشهدتنا يا فلان فهـذا كاف ، والله أعلم •

* مســألة :

ومنــه : أن الرجل اذا أعطى أحد أولاده شيئا ، وأراد أن يوصى لأولاده بقدر الذى أعطى اخوتهم ؟

فان اللفظ فى ذلك أن يكتب الكاتب : أوصى فلان بن فلان الفلانى لابنــه فلان بن فلان بكذا كذا لارية فضـــة عوضا عمــا ولده فلانا •

وأمــا ان أراد أن يوصى بانفاذ مــا أوصى به أو أقر به ؟

فان الكاتب يكتب : أوصى فلان بن فلان هــذا بقضـــاء ، وانفاذ مــا كتب فى هــذه الورقة من ماله بعد موته •

وإن كتب بانفاذ ولم يكتب بقضاء ، وان كتب بقضاء ولم يكتب بانفـــاذ ؟

فكل ذلك ثابت ، وان كتب اللفظين كليهمــا فذلك حسن عندى ، ويعجبنى أن يوصى فى الاقرار بقضـــاء وانفاذ مـــا أقربه ، وأوصى به فذلك حسن ، والله أعلم •

* مســألة :

ومنــه : واذا كتب شيئا فى وصيته زيادة على مــا كتب من قبل أو لغير من كتب له فيهــا من ضمان ، أو أقر بشىء أو أوصى بشىء فيها ، أعنى الوصية أيحتاج أن يكتب أوصى فلان بانفاذ ذلك الشىء المكتوب أو بقضائه اذا كان من قبل فى الوصـــية مكتوبا فيها ؟

فعلى مـا وصفت ، يغجبنى أن يكتب الكـاتب أوصى فلان هـذا بقضاء وانفاذ مـا كتبته هنـا والله أعلم .

❋ مســألة :

ومنــه : وفيمن أراد أن يقر لآخر بجميع أملاكه أو ماله ؟

فان الكاتب يكتب : أقر فلان بن فلان بن فلان الفلانى ، لفلان ابن فلان بن فلان الفلانى بجميع أملاكه أو ماله بحق عليــه له ، وكذلك الذى ورثه من أبيه فهذا لفظ ثابت ، والله أعلم .

❋ مســألة :

وفى الوصية اذا كانت لا تخرج من ثلث مال الهـالك ، وأراد أن يستأجر من يصـــوم عن الهالك أعنى الوصى ؟

فانه يستأجر بمـا ينوب الصيام وتكون نيتــه كذا كذا يومـا عن بدل صيام شـــهر رمضان ، وكذلك الذى يصـــوم تكون نيتــه ، والله أعــلم .

❋ مســألة :

ومنــه وفى وصى الهالك اذا أراد أن يبيع نخلتين مبيعات ببيــع الخيار كيف يكون لفظ البيع ؟

قال : فان بايعــه الأصل بمــا بقى للهالك من الدراهم غير الفداء فذلك جائز •

وأن بايعه النخلتين وحاسبه فذلك جائز ، والله أعلم ـ

* مســألة :

ومنــه : وسألته عن الكاتب اذا خلف بين لفظ المذكر والمؤنث يثبت أم لا ؟

قال : ففى ذلك اختلاف ، وأكثر القول لا يثبت •

* مســألة :

ومنــه : وفيمن أقر بجميع ماله أيدخل الدين الذى له فى الاقرار ، وكذلك جميع العروض لهــذا المقر ، وكذلك النقود والمنــازل والماء والدكاكين والحيوان ؟

فعلى مــا وصفت ، اذا أقر بجميع ماله فهــو ثابت للمقر له ، إلا الدين ففى ذلك اختلاف اذا كان المقر حيا •

قال من قال : اذا قال انه لم ينو الدين فذلك له •

وقال من قال : ليس له ذلك أعنى المقر •

قلت له : أرأيت وان أقر وهو فى نزوى والحيوان والدين فى غيرها أيثبت للمقر له شىء أم لا ؟

فنعم كل ذلك سواء ، والله أعلم •

✻ مسـألة :

ومنه : وفيمن أوصى لنبى فلان ومات أحد منهم قبل موت الموصى ؟

قال : اذا مات الموصى له قبل موت الموصى فلا سهم له •

قلت له : وهل ينقص من الوصية بقدر سهم الميت ؟

قال : نعم •

✻ مسـألة :

ومنـه : وفى وصى الهالك اذا لم يترك من المـال ما يفضل من الديون ، وطلب الديان على الوصى حقوقهم ، فأبى الوصى وقال : لم أقم فى قضـاء ديون الهالك بلا أجرة أيحكم على الوصى أم لا ؟

فعلى مـا وصفت ، اذا لم يترك الهالك مـا يفضل من الديون ، وطلب أهل الحقوق حقوقهم ، وأبى الوصى ان يقوم فى قضـاء الديون بغير أجرة ، فان الحاكم يقيمه فى قضاء ديون الهالك ، ويعطيه الأجرة من بيت مال المسلمين على مـا يراه ، ولا يترك حقوق النـاس تضيع ، والله أعلم •

✻ مسـألة :

وفى وصية الأقربين اذا احتاجت الدراهم الى صرف ، أيكون ذلك منهـا أم من مـال الهالك ، وكذلك الوصـايا والاقرار ؟

فعلى مـا وصفت ، أمـا وصية الأقربين اذا احتاجت الى صرف ،

فان الصرف يكون من الدراهم الموصى بهـــا ، ولا يكون ذلك من مال الهـــالك .

وأمـــا الوصايا والاقرارات والضمانات ، فأرجو أنه لا يخرج من الاختلاف ، ولا يعجبنى أن تصرف ، ويســـلم الصرف منهـــا ، فان كان الموصى لهم أو المقر لهم ممن يملكون أمرهم فالوصى يستشيرهم ليعطى الدراهم ، وان كانوا ممن لا يملكون أمرهم ، فان المبتلى يجتهد فى الاحتياط لنفســـه ، والله أعلم .

* مســـألة :

ومنـــه : وان جعل وصيا بعد وصى غير الأول ، وأوصى له بشىء أجرة أيحتاج أن يكتب بانفاذه أو بقضائه ؟

فان كتب بقضاء وانفاذ مـــا كتب له من الأجرة فذلك حسن ، وان لم يكتب فلا يضيق ذلك وهو ثابت ، والله أعلم .

* مســـألة :

ومنـــه : أن الموصى اذا جعل وصيا لقضـــاء دينه ، وانفاذ وصاياه ، ثم مات الوصى ، وأراد أن يوصى يجعل وصيا مكانه ؟

فلا يحتاج أن يكتب وصيا آخر غيره فانه يكتب رجوعا عن الوصى الأول ، وعن الأجرة التى كتبهـــا له .

وأمـــا اذا أراد أن يكتب الموصى على نفســـه حقا ، وقد كتب له الكاتب من قبل فان كان يكتب له فى الوصية فانه يحتاج أن يكتب أوصى فلان بن فلان أيضـــا ، لفلان بن فلان كان الحق متفقا أو مختلفا .

وأمـا اذا أراد أن يكتب له شيئا من العروض ، وكان من قبل كتب له دراهم فذلك كله ثابت ، ولا يحتاج أن يكتب أيضا •

وأمـا اذا كان هـذا المقر أقر على نفســه لأحد بدراهم الى مدة كذا فى ورقة غير ورقة الوصـية ، ثم بعد ذلك كتب له حقـا آخر مثل الحق الأول ، أو أقل أو أكثر ، وكانت المدة مختلفة ، والنتائج مختلفـا فكل ذلك ثابت الأول والآخر ، والله أعلم •

* مســألة :

ومنـه : أن لفظ كتـابة الحجة أن يكتب الكاتب : أوصى فلان بن فلان الفلانى بكذا وكذا لارية فضـة ، يؤتجر بهـا من يحج عنـه حجة الاسلام الى بيت الله الحرام ، وأن يزور عنـه قبر نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، وأن يسلم له عليه وعلى صاحبيه أبى بكر وعمر بن الخطاب رضى الله عنهمـا ، وأن يفعل فى هـذه الحجة والزيارة مـا يفعـله الحاجون والزائرون من فرض وسنة وواجب ، وما شاء الله من المستحب •

وان كانت الأجرة غير محددة فان الكاتب يكتب : أوصى فلان بن فلان الفلانى بأجرة من يحج عنـه حجة الاسلام الى بيت الله الحرام ، وأن يزور عنـه قبر نبينا محمد صلى الله عليه وسلم الى تمام اللفظ المتقدم ، وإن أوصى بعد ذلك بانفـاذ هذه الحجة والزيارة من ماله فذلك حسن •

وإن كانت هـذه الحجة والزيارة قد أوصى بهما فى ورقة الوصية ، وكتب الكاتب : أوصى فلان بن فلان هـذا بقضاء وانفاذ مـا كتب فى

هـذه الورقة من ماله بعد موته ، كان ذلك ثابتا أو غير ثابت ، فقد أثبته على نفسه ، وأوصى بانفـاذه من ماله بعد موته ، فهـذا كاف اذا كانت الوصية بالحجة متقدمة قبل هـذا اللفظ الذى ذكرته ، والله أعلم .

ومنـه : والشاهد الواحد الثقة اذا اطمأن القلب الى شهادته أيكفى فى كتاب الحقوق من أصل بيع مال أو وصايا أو اقرارات وغير ذلك ، أعنى اذا شهد واحد ثقة لأحد أن هـذا فلان بص فلان اذا لم يعرفه الكاتب ليكتب عليه ، أتجوز شهادته وحده اذا اطمأن اللقب ، وكذلك المرأة الثقة والمأمونة ؟

فنعم ، يجوز للكاتب أن يكتب بشهادة من ذكرهم اذا طمأن قلبه ، والله أعلم .

* مسـألة :

ومنـه : وفى الأوراق التى فيها الحق مكتوب فيهـا اذا وردت علىّ وأعيانى شىء منها لأنظر مـا فيها ، وكنت لا أعرفها بخط مَنْ من الناس ، ولا أعرف أنهـا بخط من يجوز خطه أم لا ؟

أيقرأ مـا فيها قدام الخصماء أم الوقوف أحسن ، وكذلك اذا أراد أحد أن يقر بمـا فيها لأحد يجوز للكاتب أن يكتب مـا فيها للناس برضا من جاء بهـا ليقربهـا لمن يريده من الناس ، كانت ثابتة أو غير ثابتة من أجل حروفهـا ولفظها ؟

فعلى مـا وصفت ، أنه جائز لك أن تقرأ هـذه الأوراق ، وكذلك

جائز لك أن تكتب مـا فى الورقة لأحد بأمر من له الحق اذا كتب تعرفه ، ولو كان مـا فى الصك غير ثابت فى الحكم ، فلا يضيق على الكاتب أن يحيلها بأمر من له الحق ، والله أعلم •

وأمـا احالة الحق فجائز للكاتب أن يكتب بعد أن يشهد شاهدا عدل بمعرفة من له الحق ، اذا لم يكن يعرفه الكاتب ، وقال من قال : بشهود شهرة اذا اطمأن قلب الكاتب •

وأمـا قراءة الصك ورده على من أعطاه اياه فجائز والله أعلم •

* مسـألة :

ومنـه : ومـا لفظ بدو تاريخ الأوراق من الوصايا أو غيرهـا ليكتب ، وذلك لكذا وكذا ليلة خلت من شهر كذا ، أو يكتب ، وكان تاريخ هـذا الكتاب فى يوم كذا لكذا وكذا ليلة خلت من شهر كذا أم غير ذلك ؟

فانه يكتب فى يوم كذا لكذا ليلة خلت من شهر كذا من سنة كذا ، والله أعلم •

* مسـألة :

وأمـا لفظ بتطيل الأوراق اذا وفى مـا فيها ، ولم تظهر مخافة اذا ظهرت حتى لا تكون عليه فى الأحكام ، أعنى الذى عليـه كانت فى الذمة أو فى مال ببيع خيـار أو اثبـات فى شىء من الأصول وغيرها ؟

فعلى مـا وصفت ، فاللفظ فى ذلك : أقر فلان بن فلان الفلانى ،

أن لا حق له على فلان بن فلان الفلانى ، من قبل الحق الذى أقر أنه عليه له ، أو من قبل البيع الخيار الذى له عليه فى ماله الفلانى ، أو من قبل الاثبات الذى عليه له فى كـــذا ، والله أعـــلم .

❊ مســألة :

ومنـــه : وأما لفظ الصداق الآجل الذى للمرأة على زوجها .

فانه يكتب : أقر فلان بن فلان الفلانى ، بأن عليه لزوجته فلانة بنت فلان صداقا آجلا مؤجلا لهــا عليه الى مدة حدوث موت أحدهما أو طلاق ، أو وجه من وجوه الفراق ، أو بينونة منه بحرمة يحل محــل هذا الصداق لهــا عليه ، وهو كذا وكذا لارية فضـــة ، اقرارا منه لهــا بذلك .

وأمــا كتاب العاجل : أقر فلان بن فلان الفلانى ، بأن عليه لزوجته فلانة بنت فلان كذا وكذا لارية فضـــة حالة عليه لهـــا من قبل صداقها العاجل ، وقد جعلها مصدقة عليه فى تبقية هــذا الحق المكتوب لهــا عليه فى هذه الورقة فى حياته وبعد وفاته .

❊ مســألة :

ومنـــه : ومـــا لفظ رجوع الوصية حتى لا يكون عليهـــا عمل ؟

فاللفظ فى ذلك أن يكتب : قد رجع فلان بن فلان الفلانى ، عن جميع الوصايا التى أوصى بهـــا قبل هـــذه الوصية ، وقد جعل هـــذه الوصية ناسخة لجميع الوصايا التى قبلها ، والله أعلم .

* **مسـألة :**

ومنـه : وأما لفظ العارية ليزجر أحد من بئر أحد ؟

فانه يكتب : أقر فلان بن فلان الفلانى ، بأنه مـا يزجر من بئر فلان بن فلان الفلانى الا بسبيل العارية ، اقرارا منه له بذلك •

وكذلك الاقرار فيمن يمر ماؤه فى مال أحد فانه يكتب : أقر فلان ابن فلان الفلانى بأنه مـا يمر ماؤه الا فى مال فلان بن فلان الفلانى الا بسبيل العارية ، والله أعلم •

* **مسـألة :**

ومنـه : وفى لفظ الاقرار على الجماعة اذا قال الكاتب : كذا أقررتم قال يا فلان ، وأنت يا فلان ، وأنت يا فلان أو يقـول : كذا أقررت يا فلان ، وأنت يا فلان بأنكم قد يغنم كفلان •

وكذلك فى البيع كذا قد بعتم يا فلان ، أو يقول كذا قد بعت يا فلان ، وأنت يا فلان ، وكل ذلك جائز وثابت ، وكذلك الجمع من النساء فى الاقرار والبيع اذا قال كذا أقررت يا فلانة ، وأنت يا فلانة ، وأنت يا فلانة بأن عليكن لفلان بن فلان كذا وكذا •

وكذلك يكون فى البيع على هـذا المعنى ، وأمـا اذا اختلط الذكور مع الاناث ، فاللفظ يكون مثل اللفظ على الذكور ، ولو كان الذكر واحدا والنساء كثيرا ، وأمـا اللفظ على الاثنين فى البيع والاقرار كذا أقررت يا فلان وأنت يا فلانة بأن عليكما لفلان بن فلان كذا كذا وقد جعلتما فلان ابن فلان مصدقا عليكما •

*** مسألة :**

ومنه : وما يعجبك فى لفظ الوصية اذا كان فيها من ضمان أو اقرار أو وصية من غير ضمان أيلفظ جملة واحدة أم لا ؟

وكذلك اذا كان فيها الوصى كل هذا يجوز لفظه مرة واحدة أم لا ؟

وكذلك الاقرار بالحق والتصديق جملة واحدة أم لا ؟

وكذلك البيع القطع والاقرار بالبرآن منه مرة واحدة تجزى أم لا ؟

فعلى ما وصفت ، كل ذلك جائز ، وأما نحن بلفظ كل شيء وحده ، والله أعلم .

*** مسألة :**

ومنه : والوصية اذا كتب فيها من ضمان أو غير ضمان ، ولم يكتب فيها على رأى وصية أو على رأى من يتوصى له أعنى الموصى أيثبت أم لا ؟

ويكون فيها على ما يرى الوصى من الذى ليس بمحدود أنه كذا وكذا من العزاء ، والكفن ، والصيام والكفارات ، وأجرة من يفعل عن الهالك من الحج والصيام غير ذلك ، ويكون على ما يراه الوصى من الشراء له من هذا أم لا ؟

فعلى مـا وصفت ، اذا لم تكن الوصية محدودة فانه يعجبنى أن يكتب على رأى الوصى ، وإن لم يكتب على رأى الوصى فلا أقدر أن أقول انه باطل ، ويكون الانفـاذ على رأى الوصى من كفن وعزاء وحج وغير ذلك ، تكون الكتـابة التى على رأى الوصى على أثر الذى غير محدود ، وجائز أن يكتب على رأى وصية أو على رأى من يتوصى له ، كل ذلك جائز ، والله أعلم .

* مسـألة :

ومنـه : واذا كتب على رأى وصيه ، وكانت الوصية امرأة ؟

فانه ثابت ، والله أعلم .

* مسـألة :

ومنـه : وهذه اللفظة وبكفارتى صلاتى أو أو صلاتين كفارة كل صلاة منهمـا كذا وكذا ؟

فانت يكتب وبكفارتى صلاتين ، والله أعلم .

* مسـألة :

وهـذه اللفظة أوصى فلان بن فلان الفلانى بمـا يحتاج اليـه أو له من بعد موته من جهـاز الموتى الى أن يوارى أو يدفن فى قبره ؟

فنعم : كل ذلك جائز بمـا يحتاج اليه أوله وكذلك جائز الى أن يدفن أو يوارى فى قبره ، والله أعلم ، ويدخل جميع مـا يحتاج لـه والله أعلم .

* **مسـألة :**

ومنـه : والذى يوصى به من ضـمان عليه لأحـد من النـاس ، أو لمن لا يملك أمره أن قال من ضمان عليه له ، أو من ضمان لزمه له ، أو بحق لزمه له ، أو من حق عليه له ، أو لزمه له ، وكل ذلك جـائز وكذلك اذا كتب الكـاتب اقرارا ولم يقل من ضـمان فانه ثابت ، والله أعلم •

* **مسـألة :**

ومنـه :ومـا يعجبك شيخنا فى لفظ الوصية على الموصى اذا كان فيهـا من ضمان وغير ضمان واقرار ، وأراد الكاتب أن يلفظ جملة واحدة على الموصى ليقـل نعم من بعد ؟

فعلى مـا وصفت ، أنه يعجبنى أن يلفظ على الموصى أو المقر كل شىء بعينه ليقول نعم ، والله أعلم •

* **مسـألة :**

ومنـه واذا جاء أحد ليكتب ماله أو بيتـه أو دكانه أو مـا أشبه ذلك ، ولم يعلم الكاتب أنه له أو لغيره أو عليه شريك فيه ؟

فليس على الكاتب أن يسأل أنه له كله أو عليـه فيه شريك ، وأما اذا أشتبه عليـه من أجل الشبهة فانه يسـأل عن ذلك ، والله أعلم •

*** مسـألة :**

ومنـه : وفى رجل أراد أن يكتب حقـا لمسجد باقيا عليه من وصية أبيـه أو غيره كيف لفظه ؟

فاعلم أن اللفظ فى ذلك أن يكتب الكاتب أقر فلان بن فلان بأن عليه لمسجد كذا من قرية كذا كذا كذا لارية فضـة من قبل مـا بقى عليه من وصية أبيـه الهالك فلان بن فلان •

وكذلك اذا كان يكتب لغير مسجد ، فاللفظ فى ذلك أن يكتب : أقر فلان بن فلان بأن عليه لفلان بن فلان كذا كذا لارية فضـة من قبل مـا بقى عليه من وصية أبيـه الهالك فلان بن فلان •

وكذلك فى الأيمان المرسلة يكتب : أقر فلان بن فلان بأن يكفر من ماله بعد موته عن أبيـه الهالك فلان بن كذا كذا كفـارة يمين مرسلة ، كفـارة كل يمين منهن اطعام عشرة مساكين ان كان الهـالك أوصى باطعـام ، وان كان الهالك أوصى بصيام كتبـه صياما •

وكذلك كفارات الصلوات فانه يكتب : أقر فلان بن فلان أن يكفر من ماله عن أبيه الهـالك فلان بن فلان كذا كذا كفـارة صلاة كفـارة كل صلاة منهن اطعام ستين مسكينا •

وكذلك فى الصيام يكتب : أقر فلان بن فلان أن يصـام عن أبيه الهالك فلان بن فلان كذا كذا شهرا وأجرة الصيام على رأى وصيه •

وكذلك يكتب : أقر فلان بن فلان بكذا كذا لارية فضـة يفرق على أقارب أبيه الهالك فلان بن فلان ، لأن هـذا الرجل تكون وصية أبيـه مثل الدين من رأس ماله ، لأن الذى أوصى به والده قد أتلفه ، والله أعـلم •

* **مســألة :**

ومنــه : واذا أوصى الموصى بوصية وكتب رجل وصــيه ، وقال للكاتب : اكتب على رأى وصيى أيكتب على رأى وصيه والرأى يكون فى جميع الوصية والاقرار الذى لاحد معروف أم الذى ليس بمعروف ، أم الرأى يكون فى الذى ليس بمعلوم مثل العزاء والصيام وأمثاله ؟

فعلى مــا وصفت ، أن الرأى يكون فى الشىء الذى ليس بمعلوم مثل العزاء والصيام وأمثاله ، وأمثــال ذلك ، ولا يضيق على الكاتب أن يكتب على رأى الوصى اذا أمره الموصى •

وكذلك لا يضيق على الكاتب يقول للموصى اكتب هــذا الشىء على رأى وصيك ، فقال له : اكتبه على رأى وصيى فلا يضــيق ذلك ، والله أعــلم •

* **مســألة :**

ومنــه : أن حد العزاء والمأتم ثلاثة أيام مذ مات الموصى يحسب ذلك بالأيام والليالى والساعات ، والله أعلم •

* **مســألة :**

ومنــه : وموضع اسمه الأعلى أو مسجد الفلانى الأعلى أيكتب باليــاء أم بالألف ؟

فـانه يكتب باليــاء ، وأرجو أنه لا يضــيق أن يكتب بالألف والله أعلم .

❊ مسـألة :

ومنـه : وأمـا اذا أوصى الموصى لورثة فلان ، أو لأولاد فلان ، وكان فيهم ذكور واناث ، أو ذكور لا اناث ، أو اناث لا ذكور معهم ؟

فالوصية ثابتة وتقسم بينهم بالسوية وكذلك اذا أوصى لبنى فلان ، وكان فيهم ذكور واناث ، فالوصية بينهم بالسوية على أكثر قول المسلمين ، واذا لم يكن فيهم ذكور فالوصية باطلة .

وأمـا الوصية للهالك من غير ضمان لا يثبت .

وأمـا اذا أوصى أحد لأحد بشيء من غير ضمان فاذا مات الموصى له قبل الموصى بطلت الوصية .

وأمـا اذا أوصى له من ضمان أو أقر له فهـو ثابت له مات قبل الموصى أو المقر .

وأمـا اذا أوصى لنبى فلان وولد لنبى فلان مولود بعد موت الموصى فأكثر قول المسلمين أن المولود يدخل فى الوصية .

وأمـا اذا أقر لبنى فلان ، وولد لنبى فلان مولود بعد موت المقـر فقال من قال : ان المولود لا يدخل فى الاقرار ، وانمـا يكون الاقرار لبنى فلان يوم أقر المقر ، وهو أكثر القول .

وفيـــه قول لبعض المسلمين : أن الاقرار يثبت للحمل وعلى هــذا أن المولود يدخل فى الاقرار اذا ولد به لأقل من ستة أشهر يوم أقر المقر ، والله أعلم .

❊ مســألة :

ومنـــه : واذا كتب للهالك فانه يكون مثل مال الهالك بين ورثته على قدر مواريثهم من ماله ، والله أعلم .

❊ مســألة :

ومنـــه : وأمــا الاقرار لورثة فلان ، أو الوصية لورثة فلان ؟

فان الاقرار والوصية تكون بين الورثة سواء من زوجة أو غيرها أو ذكر أو أنثى والله أعلم .

❊ مســألة :

منـــه : وفى رجل لا يعرف له أب أينسب الى أمه فى الشــهادات أم كيف ذلك ؟

فانه ينسب الى أمه فى الشهادات اذا لم يكن له أب ، والله أعلم .

* مســألة :

ومنــه : وسألته عن شهود الشهرة كم واحد يجزى ؟

قال : خمسة أو أربعة ثلاثة يجوز فى شــهادة الشهرة اذا اطمأن القلب الى شهادتهم ، وقال : شهادة الواحد العدل أولى من شــهادة الشهرة غير العدول مع الاطمئنانة •

* مســألة :

ومنــه : واذا أراد انسان أن يكتب لأقربيه اذا كتب الكاتب وبكذا كذا لارية فضة لأقربيه الذين لا يرثونه أولا يرثون من ماله كل ذلك جائز •

* مســألة :

ومنــه : وما لفظ الكتابة اذا أراد أحد أن يبيع لوكيل مسجد للمسجد شيئا من الأصول •

وكذلك القبيلة التى هى فى نزوى ، وفى منح الذين يســمون من بنى محمد بن سليمان •

وكذلك النسب الى أولاد بو عامر وآل جارية ، وعامر ربيعــة ، وبنى بو حمد ، وأولاده بن حماد بين لى نسب الواحد من من هؤلاء ، وبما يكتب الواحد منهم ؟

فعلى مـا صفت ، أمـا الكتابة تكون للمسجد ، وأمـا الذى يكون من بنى محمد بن سليمان فانه يكتب الكاتب أقر فلان بن فلان بن فلان الذى هو من بنى محمد بن سليمان ، وكذلك من أولاد بو عامر وآل جارية ، وعامر ربيعة ، وبنى بوسعيد ، وبنى بوحمد ،وأولاد بن حماد ، والله أعلم .

* مسـألة :

ومنـه : وفيمن عليه حق لرجل ، ثم هلك الذى له الحق ، وخلف ورثة أيتاما وبلغا ، وأوصى على وصى غير ثقة أيجوز للذى عليه الحق أن ينفذ الذى عليـه من الحق فى وصية الهالك اذا صحت بخط من يجوز خطه عند المسلمين ، وبأمر الوصى اذا كانت الوصـية تخرج من ثلث مـال الهالك ؟

فعلى مـا وصفت ، ان سلمه للورثة فجائز ، وان سلمه فى وصية الهالك فجائز ، والله أعلم .

* مسـألة :

ومنـه : وفيمن أوصى بكذا كذا لارية فضـة من ماله لمسجد كذا من قرية كذا من ضمان ، لزمه من مال أو من غلة ماله أتنفذ هـذه الدراهم الموصى بهـا لاصلاح المسجد أم لاصلاح مال المسجد ؟

فعلى مـا وصفت أنه يعجبنى أن يصلح بهـا المسجد ، والله أعلم .

أرأيت وان كانت هـذه الدراهم الموصى بهـا تنفذ الا فى اصلاح

هــذا المسجد المذكور ، ولزم أحدا ضمان من مال المسجد ، وأراد أن يوصى به كيف لفظ الكتابة لذلك ؟

فاللفظ فى ذلك أن يوصى به للمسجد ، وأرجو أنه لا يخفى عليك ذلك ، والله أعلم •

* **مســألة :**

ومنــه : واذا جاء فى الوصية مكتوب لمسجد الفلانى من ضمان لزمه من ماله أيكون لاصلاح الاصــل أم يجوز أن يجعل فى غلة مال هــذا المسجد أم لا ؟

فعلى مــا وصفت ، أنهيكون لاصلاح الاصــل أو لاصلاح المسجد ، ويعجبنى لاصلاح المسجد ، والله أعلم •

* **مســألة :**

ومنــه : وفى رجل مريض له ولد قال المريض : النخلة الفلانية صانى ماطنها ولدى فلان ، قال رجل ممن حضر : من ضمان ، قال : من ضمان ، ومات فى ذلك اليوم ، أيكون هــذا الكلام اقرارا ويثبت أم لا ؟

فعلى مــا وصفت ، أن هــذا القول لا يكون اقرارا ولا يثبت للولد شىء ، والله أعلم •

* مسـألة :

ومن جواب الشيخ الفقيه سليمان بن محمد بن مداد رحمـه الله : ومـا يعجبك كتابة البيت اذا أراد أن يوصى به أن يجعل مسجد بعد موته فاذا كتب الكاتب : بسم الله الرحمن الرحيم أوصى فلان بن فلان الفلانى أن يبنى من ماله بعد موته مسجد فى أرض بيتـه الفلانى الذى له ، بحارة كذا أو الموضع كذا ، طوله كذا وكذا ، وعرضه كذا وكذا ، قربة منـه الى الله عز وجل ، وطاعة له وصية منـه بذلك ؟

فعندى أن هـذا كاف ، والالفاظ فى ذلك تختلف باختلاف معانيها وأجناسها ، والله أعلم .

رجع الى جواب الشيخ أعنى محمداً : واذا وجد مكتوب لاحد باسمه باسمه فى الصغر ، واليوم اسـمه غير اسمه الأول ، ومنسـوب الى أبيه وجده وقبيلته ، فهـل تثبت له هـذه الوصية ، ويجوز للوصى أن يسـلم له الذى أوصى به الهالك أم لا ؟

قال : جائز وثابت اذا عرف أنه هو ولو اسمه غير اسمه الأول ، والله أعلم .

ومن جوابه رحمـه الله : واذا جاء رجل عنده امرأة وقال : ان اسمهـا فلانة بنت فلان بن فلان الفلانية ، ومكثا زمانا ساكنين فى بلد ، ويقربهم جيران ، وأرادت المرأة أن تكتب وصية أو غير وصية ، أيجـوز لجيرانهـا أن يشهدوا بمعرفتها ؟

فعلى مـا وصفت ، يجوز لهم أن يشـهدوا بمعرفتها اذا اشهرت شهرة واطمأنت قلوبهم ، والله أعلم .

* مســألة :

ومنــه : وهل يجوز الاقرار فى الظلام اذا اقر المريض عند الوصية وقال له : أوف عنى بعد موتى من مالى ، وكان الوصى يعرفه معرفة لا شك فيهــا ؟

قال : لا يجوز لك الا برضا الورثة ، والله أعلم .

ومنــه : وسألته عن رجل هلك ، ووجد مكتوب فى وصيته أقر فلان ابن فلان الفلانى بأن عليــه لفلان بن فلان الفلانى كذا كذا لارية فضة ، وأن عليه لبيت مال المسلمين كذا لارية فضة ؟

يكون الذى لبيت المال من ثلث المال أو من رأس المال .

قلت : وان وجد على نسق وصية وبكذا كذا لبيت مال المسلمين من ضمان لزمه له ، أيكون هــذا من رأس المال أو ثلث مال الهالك ؟

قال : يكون من رأس المال .

قلت : واذا وجد على نسق وصــية ، وبكذا كذا للفقراء من ضمان لم يعرف له رب ، أيكون هــذا من رأس المال ؟

قــال : نعم .

قلت له : شىء اذا وجد مكتوبا من ضمــان أو اقرار كل ذلك يكون من رأس المــال ؟

قال : نعم •

قلت : وفيمن اشترى من وصي لهالك غير ثقـــة ، هل يجوز أن ينفذ الذى عليه فى وصية الهالك ؟

قال : ينفذ ذلك بأمر الوصى أو ينفــذه أو يسلم الذى عليـــه الى الوصى وينفــذه الوصى فيمـــا أوصى أن ينفذ فيـــه بحضرته •

قلت : وكذلك اشترى من وكيل مســـجد غير ثقة ، هـــل يجوز أن ينفذ الذى عليه فى صلاح المسجد ؟

قال : نعم ، ولا يعجبنى لمن أشفق على نفســـه أن يشترى من وصى أو وكيل غير ثقة ، والله أعلم •

❋ مســـألة :

ومنـــه : وأمـــا الذى ولدته امرأة من غير زوج ، وأراد أن يكتب شـــيئا ؟

فانه ينسب الى أمه فيكتب الكاتب : أقر فلان بن فلانة بنت فلان بن فلان الفلانية •

وأمـــا الذى ليس له سكن معروف ؟

فانه يكتب الكاتب : أقر فلان بن فلان بن فلان الفلانى •

وأمـــا الذى من بلد ثم ينتقل الى بلد آخر ؟

فيكتب الكاتب : أقر فلان بن فلان بن فلان الفلانى الأزكى ثم الأمطى أو مـــا كان يسكنه من البلدان ، وأمـــا البلوشى والزطى أو البدوى ؟

فانه ينسب : أقر فلان بن فلان الزطى أو البلوشى أو البدوى ، وكذلك الأعمى أقر فلان بن فلان الأعمى الفلانى •

وكذلك الذى ينســب الى حرفة أقر فلان بن فلان الحداد الفلانى ، أو الصباغ ، أو النساج ، أو ما ينسب اليه •

وأمـــا الذى يقر لزوجته أو عمه أو أمه أو خاله ؟

فانه يكتب الكاتب : أقر فلان بن فلان الفلانى لزوجتـــه فلانة أو أمه أو عمه فلان ، أو خاله فلان ، فان هـــذا يكفى ولو لم ينسبه •

وأمـــا الذى على نفسه فانه يكتب : أقررت وأنا فلان بن فلان بن فلان بن فلان الفلانى النزوى أو الأزكى ، وأقول وأنا فلان بن فلان بن فلان بن فلان بأن على لفلان بن فلان بن فلان الفلانى كذا وكذا والله أعـــلم •

* مســـألة :

ومنـــه : وفى لفظ من أراد أن يوصى بشىء من أصل ماله لتكون الغلة ليفعل بهـــا كذا مثل هجور فى مســـجد ، أو يفطر بهـــا فيه أو سحور أو الحل يسرج به كيف اللفظ لذلك ؟

فعلى مـــا وصفت ، فان كتب الكاتب : أوصى فلان بن فلان بن فلان الفلانى بماله الفلانى ، تنفذ غلته بكذا فى مسجد كذا ، وإن كتب أوصى فلان بن فلان بن فلان الفلانى بماله المسمى كذا لمسجد كذا تنفذ غلته لكذا لهذا المسجد المذكور هنا فلا يخرج هذا اللفظ من المعنى ، وهو حسن عندى ، والله أعلم .

* مســألة :

ومنه : وأمـــا الوصية بشىء من الأصل لتكون العلة ليصام بهـــا عنـــه بدل كذا وكذا وليزار بهـــا قبره ؟

فعلى مـــا وصفت ، أن اللفظ فى ذلك أن يكتب الكـــاتب : أوصى فلان بن فلان بن فلان الفلانى بماله المسمى كذا ، تنفذ غلته لمن يصوم عنه ، أو يؤتجر بغلته من يصوم عنه ، أو يؤتجر بغلته من يقرأ القرآن العظيم عند قبره ، والله أعلم .

* مســألة :

ومنـــه : واذا جعل رجل رجلا وصـــيه بعد موته ، ولم يقـــل غير هـــذه اللفظة ؟

فانه يكون وصيه فى قضاء دينـــه ، وانفاذ وصاياه ، واقتضـــاء ديونه ، وتزويج بناته .

وقال من قال : يكون وصية فى قضـــاء دينه ، وانفاذ وصاياه ، واقتضاء ديونه ، وأمـــا فى تزويج بناته فلا يكون وصية فى كذا وكذا فلا يكون وصيا الا فيمـــا جعله ، والله أعلم .

* **مسـألة :**

ومنـه : وفيمن أراد أن يكتب لزوجته طلاقهـا بيدهـا الى مدة معلومة مـا اللفظ فى ذلك ؟

فاللفظ فى ذلك أن يكتب الكاتب : أقر فلان بن فلان بن فلان الفلانى بأنه ان غاب عن زوجته كذا كذا شهرا ، أو كذا كذا سنة ، فقد جعل لها أن تطلق نفسها منـه متى ما شاءت وأرادت ، وقد جعلها مصدقة عليـه ان ادعت عليه أنه غاب عنها هذه المدة المذكورة اقرارا مـنه على نفسه بذلك ، والله أعلم •

* **مسـألة :**

ومنه : أن الكاتب لا يجوز له أن يكتب لولده حقا على أحـد ، أو وصـية أو بيع مـال كل ذلك لا يجوز ولا يثبت ، وأما أن يكتب ولده وصيا لأحـد ؟

فجائز ذلك الا أجرة الوصـية فلا يجوز له أن يكتب لولده أجرة ، وأما سائر الأرحام فجائز الكتابة لهم ، والله أعـلم •

* **مسـألة :**

ومنه : وأما كتابة الكاتب لولده على ولده ؟

ففى ذلك اختلاف بين المسلمين : جائز أن يكتب لولده على ولده •

وقال من قال من المسلمين : لا يجوز ، وبهـذا القـول نأخـذ ، والله أعـلم •

* مســألة :

ومنه : وفى المواضــع التى لم يدخل المسلمون فيها مثل القــلعة وحبوب وغيرها اذا كان أحــد ساكنا فيها ، وأراد أن يكتب على نفســه شيئا أيجوز أن ينسب أنه الساكن فى هــذا الموضــع أم لا ينســب فى الأوراق ؟

فعلى ما وصــفت ، جائز للكاتب أن يكتب نسب الرجل الساكن موضع كــذا الذى ذكرته ، ولا يضيق ذلك ، والله أعــلم ٠

* مســألة :

ومنه : وفى نسب الانسان أنه فلان بن فلان النزوى ، أو صــاحب قرية نزوى ، أو صاحب نزوى أو الساكن قرية كذا ، أو الساكن كذا كانت البلدة كبيرة أو صغيرة قاروت أو أمطى أو سيما أو مقزح أو حممت أو وبال أكله ثابت أم لا ؟ اذا ذكر صاحب قرية كذا أو لم يذكر القرية ، وكذلك المبيع والمباع منهما ليكون من قرية كذا أو من كذا ، أو لم يذكر القرية أيثبت جميع هــذا وأحد صفته هذه وما شاكله أم لا ؟

فعلى ما وصــفت ، جميع ما ذكرته جائز وثابت فى جميع الوجوه التى ذكرتها ، والله أعــلم ٠

* مســألة :

ومنه : وما لفظ كتابة عارية الزجر من البئر اذا كانت الأناس شتى ، أو لانسان بعينه ، وكذلك فى الخب والطرق والمصب والسواقى ؟

فاعــلم أن اللفظ فى ذلك أن يكتب : أقر فلان بن فلان الفلانى بأنه

ما يزجر من بئر فلان بن فلان الفلانى وفى خبه ومصـــبه الا بسبيل العارية اقرارا منه له بذلك اذا كان لأناس ، والله أعـــلم •

** مســـألة :**

ومنه : وفى مسجد اسمه مسجد الظفرية أيكتب بالظاء أم بالضاد ؟

فأرجو أنه يكتب بالظـــاء ، وكـــذلك الظبى فانه يكتب بالظـــاء ، والله أعـــلم •

** مســـألة :**

ومنه : وما تقول اذا كان أحـــد عليه لهالك حق ، وله ورثة أيتـــام وبالغون ، وكذلك اذا كان الذى له الحق غائبا ما يفعل الذى عليه الحق اذا أراد الخلاص ، وكذلك اذا كان الحق أمانة لهما عنـــده ؟

فعلى ما وصـــفت ، أن هـــذا المبتلى يرفع أمره الى الحاكم ليقيم وكيلا يقبض حصـــة الأيتام والأغيـــاب ، ويقبض البالغون والحاضرون حصـــتهم ، والله أعـــلم •

** مســـألة :**

ومنه : وما تقول فى النخلة الموصى بها للمسجد ، أو لأحد من الناس ، وما يعجبك أتذكر بما تستحق من الطرق والسواقى وبحدودها وبحقوقها •

وكذلك بيع المـــاء والمال والبيت اذا لم يذكر جميع ذلك بما يستحق من الطرق وجميع الحقوق •

وكذلك البيت والمال اذا لم يذكرا بما فيهما أيكتب جميع ما فيهما من النخل والشجر والخشب والأبواب والأحجار والدعون ، أيدخل جميع ذلك أم لا ؟

فعلى ما وصفت ، يعجبنى أن يكتب الكاتب بما تستحق النخلة من الطرق والسواقى والحدود ، والحقوق .

وكذلك فى البيع وان لم يذكر ما وصفت فقد قال بعض المسلمين : ان الطرق والسواقى تثبت مثل ما كان من قبل .

وقال من قال : حتى تذكر وكذلك بيع الماء والمال والبيت كل ذلك سواء .

وأما المال اذا لم يذكر بما فيه فجميع ما فيه من نخل وشجر وفسل ثابت الا البئر فلا تثبت حتى تذكر ، وأما البيت فلا يدخل فيه الشجر والنخل الا أن يذكر ذلك .

وأما مثل الجذوع والدعون والأبواب الثابت فيه فذلك ثابت ، والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : وأما لفظ من أراد أن يوصى لبيت مال المسلمين من ضمان ؟

فان اللفظ فى ذلك أن يكتب الكاتب : أوصى فلان بن فلان بن فلان الفلانى بكذا وكذا لارية فضة لبيت مال المسلمين من ضمان عليه له ، وأما اذا أراد أن يوصى لأحد من الناس ، فان الكاتب يكتب أوصى

فلان بن فلان بن فلان الفلانى بكذا كذا لارية فضـــة لفلان بن فلان بن فلان الفلانى من ضمان عليه له •

وكذلك الذى يوصى بزكاة عليه من ماله ؟

فاللفظ فى ذلك أن يكتب الكاتب : أوصى فلان بن فلان الفلانى بكذا كـــذا لارية فضـــة عما لزمه من الزكاة ، وكذلك لفظ من أراد أن يكتب شيئا باقيا عليه من وصـــيه أحـــد لم ينفذه بعـــد ؟

فاللفظ فى ذلك اذا كان هـــذا الرجل أتلف ما أوصى به الهالك فانه يكتب : أقر فلان بن فلان بن فلان الفلانى بكذا كذا كفارة صلاة كفارة كل صـــلاة منهن اطعام ستين مسكينا ينفذ ذلك من ماله بعد موته عن الهالك فلان بن فلان الفلانى •

وكذلك الأيمان والأقربين اذا كان الحق لأحـــد من الناس فهو على هـــذا المعنى يكتب الكاتب : أقر فلان بن فلان بن فلان الفلانى لفلان بن فلان بن فلان الفلانى بكذا كذا لارية فضـــة عما لزمه من وصـــيه الهالك فلان بن فلان ، والله أعـــلم •

وأما لفظ من أراد أن يوصى لفقراء محـــلة كـــذا ، أو قرية كذا ؟

فانه يكتب أوصى فلان بن فلان بن فلان الفلانى بكذا وكذا لارية فضـــة لفقراء قرية كـــذا ، والله أعـــلم •

وأما اذا أراد أن يوصى بشىء من الحق هو عليه لا يعرف ربه ؟

فانه يكتب أوصى فلان بن فلان بن فلان الفـــلانى بكذا وكذا لارية فضـــة من ضـــمان عليه لا يعرف ربه •

*** مســألة :**

ومنه : واذا كتب حق على أحــد لصبى أو ليتيم أيكتب له تصديق ؟

فانه يكتب لهما تصــديق مثل البالغ كان الحق حالا أو الى أجــل ، والله أعــلم •

وكذلك رجل يسمى فلان بن فلان مثل ابن خليل أعنى الاسم الآخر ، وهو لم يكن كذلك ، الا أن الناس يختصرون فى كلامهم وفى الظن أن له أجــدادا قبل ذلك ؟

فعلى ما وصــفت ، أنه جائز أن يكتب المنسوب الى خليل أم المسمى ابن خليل ، وكذلك سقر وما شابه ذلك ، والله أعــلم •

*** مســألة :**

ومنه : وما لفظ ثمانى لاريات أو ثمانى ليال أو ثمان مائة لارية ؟

أما فى الرفع والجر فتكون الياء ساكنة ، وأما فى النصب فتــكون اليــاء مفتوحة •

وأما لفظ ثمانى عشرة لارية أو ثمانى عشرة ليلة فسمعت محمد بن عبد الله المعولى يقول : انه يحفظ عن الفصيح محمد بن عبد الله بن عمران أن الياء مفتوحة فى الرفع والنصب ، والجر ، والله أعــلم •

* مســألة :

ومنه : واذا جاء أحــد الى الكاتب ليكتب وصــية وقال له : لا أعرف دلتى ؟

فلا يضــيق على الكاتب أن يقول : أتوصى بشىء للأقربين ، وان كان عليك ضــمان أو شىء من التبعات ، والله أعــلم •

* مســألة :

واذا جاء أحــد الى الكاتب وقال له : أريد أن أكتب وكالة لامرأة أن تأمر أحداً من الناس أن يزوجها برجل ممن تريده ، ويزعم أنه وليها ، والكاتب لا يعرف المرأة ولا الموكــل ، أو يعرف أحــدهما ولا يعرف أنه وليهــا ، أيجوز للكاتب أن يكتب على هــذه الصفة أم لا ؟

فعلى ما وصــفت ، اذا شهد شاهدا عــدل على هــذا الرجل ، أو خمسة شهود شهرة بمعرفته ، فجائز للكاتب أن يكتب عليه •

وأما الذى يعقد التزويج ، فاذا كان هــذا الرجل يزوج ابنة أخيه أو ابنة عمــه فيحتاج أن تعرف ابنة أخيــه أو ابنة عمــه ، ولــو كان يعرفه هو •

وأما اذا كان يزوج أمه أو ابنته فجائز ذلك ، ولو لم يعرف أمــه أو ابنته اذا كان يعرفه هو على أكثر القول ، والله أعــلم •

* مســألة :

ومنه : وكيف لفظ من أراد أن يكتب على هــده الصــفة ؟

فاللفظ فى ذلك أن يكتب الكاتب قـد أقام فلان بن فلان الفلانى ، فلان بن فلان الفلانى ، وكيلا له فى تزويج ابنته فلانة بمن شاءت من الرجال الأكفاء ، وعلى ما شاءت من الصـداق ، زوجا بعد زوج ، أقامه فى ذلك مقامه ، وأنزله منزلته بوكالة صحيحة ثابتة شرعية ، والله أعلم .

* مسـألة :

ومنه : وما لفظ تبطيل الأوراق التى فيها الحق اذا لم تظهر ، وأوفيت مخافة اذا ظهرت كان الحق الذى فيها فى الذمة ، أو بيع خيار فى مـال أو أرض أو مـاء ، أو غير ذلك ؟

فاللفظ فى ذلك أن يكتب الكاتب : أقر فلان بن فلان الفلانى ، أنه لا حق له على فلان بن فلان الفلانى ، من قبل الحق الذى أقر به عليه ، أو من قبل البيع الخيار الذى له عليه فى ماله المسمى كـذا ، فى أرضـه المسماة كـذا ، أو فى كـذا أثر ماء من مائه من فلج كذا ، اقرارا منه له بذلك ، والله أعلم .

* مسـألة :

ومنه : وما لفظ بدو تاريخ الأوراق ؟

فانه يكتب يوم كذا لكذا ، وكذلك ليلة خلت من شـهر كـذا ، من شـهر كـذا .

وأما لفظ الصداق الآجل فانه يكتب : أقر فلان بن فلان الفلانى ، بأنه عليه لزوجته فلانة بنت فلان ، صـداقا آجلا مؤجلا لها عليه الى مـدة حـدوث موت أحدهما ، أو طلاق أو وجه من وجوه الفراق ، أو

بينونة منه بحرمة يحل محل هـذا الصـداق لها عليه ، وهو كذا وكـذا اقرارا منه لها بذلك ، وان لم تنسب الزوجة الى بلدها فيكفى •

وأما لفظ الرجوع من الوصـية اذا كتب غيرها ، فانه يكتب : قـد رجع فلان بن فلان عن الوصـية التى أوصى بهـا قبل هـذه الوصية ، وجعلها ناسخة للوصية التى قبلها •

وأما الرجوع عن الوصى اذا جعل غيره فانه يكتب : قد رجع فلان بن فلان عن وصـايته لفـلان بن فلان ، وعن الأجرة التى أوصى له بهـا لانفاذ وصـيته ، وقضاء دينه ، واقتضاء ديونه •

وأما اذا كان الوصى ميتا فلا يحتاج أن يكتب رجوع ، والله أعـلم •

*** مسـألة :**

ومنه : وأما اسم المحضرة ، فأرجو أنه يكتب بالضـاد ، وأما المحظور والحظيرات فيكتب ذلك بالظاء ، والله أعـلم •

*** مسـألة :**

ومنه : وأما لفظ من أراد أن يكتب لزوجته سكنا فى بيته بعد موته ، أو يقر لهـا بسكنه بعـد موته من ضـمان ، فانه يكتب الكاتب : أوصى فلان بن فلان الفلانى ، لزوجته فلانة بنت فلان الفلانية ، بسكن بيتـه الذى هو له بموضـع كـذا مادامت حيـة ، أو لم تزوج بعد موته زوجا ؟

فعندى أنه يكفى ، وان كتب مكان أوصى أقر فلان فكل ذلك جائز •

وثابت اذا كتب من ضـمان عليه لهـا ، أو لزمه لهـا كان لفظـه

اقرارا ، وأوصى ، وان كتب مكان سكن بيته بسكنها فى بيته الذى هو له بموضع كذا الى اتمام اللفظ فذلك جائز ان شاء الله ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنه : واذا جاء أحـد بورقة فيها حق على أحـد مكتوب ، وأراد أن يقربه لأحـد ، أيجوز للكاتب أن يكتب عليه اذا كان يعرف المقر والحق مكتوب لفلان بن فلان مثل اسم الذى فى يده الورقة ، الا أنه لا يعرفه باليقين أنه له ، أعنى الحق أيجوز مثل هـذا أم لا ؟

فعلى ما وصـفت ، اذا كان الكاتب يعرف المقر فجائز أن يكتب عليه الاقرار اذا أراد أن يقر بما هو مكتوب له فى الورقة التى هى فى يـده ، كان الحق فى الذمة أو فى شىء من الأصـول .

وان لم يكن الكاتب يعرفه فان شهد له شهود ممن يطمئن قلب الكاتب بهم فجائز ذلك .

وان كان الشهود غير ثقـات ففى ذلك اختـلاف : قال من قال من المسلمين : جائز للكاتب أن يكتب عليه الاقرار الذى هو مكتـوب له فى الورقة التى هى فى يده اذا اطمأن قلبه .

وقال من قال من المسلمين : لا يكتب عليـه الا بشـهادة ثقـات ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنه : أنه جائز لمن له حق على أحـد أن يقر به كان الحق حالا أو

غير حال ، برأى من عليه الحق أو بغير رأيه ، كان المقر له ثقـة أو غير ثقـة .

وكذلك اذا مات المقر له ، أو المقر أو كلاهما ، وأراد الوارث أن يقر به لأحـد فانه جائز للوارث أن يقر بحقه ، والله أعـلم .

*** مسـألة :**

فى الحقوق التى تكتب للصبيان والأيتام ، أيكتب لهم تصـديق مثل البالغين أم لا ؟

فنعم يكتب لهم تصـديق ، وكان الحق حـالا أو غير حال ، والله أعـلم .

*** مسـألة :**

وأما الحق الذى لبيت مال المسلمين ، أو المسجد أو الفلج ، أو ما كان ممن لا يملك أمره ، كان الحق حالا أو الى أجل ؟

فانه يقر أن عليه كذا وكـذا ، أو يوصى بانفاذه من ماله .

*** مسـألة :**

ومنـه : وفى لفظ الزيادة على الحق الموصى به من ضـمان الأحد فى الوصـية كيف لفظه ، أيكتب أيضـا أو زيادة على الحق المكتوب له عليه ، أو زيادة على مـا كتب له من قبل هـذا ، ليثبت الجميع الأول والآخر ، وأين يكتب أيضا عند أقر فلان بن الفلان الفلانى بكذا وكذا ، أو

يكتب أقر أيضا فلان بن فلان ، أو يكتب أوصى فلان بن فلان بكذا وكذا أيضا لفلان فى الوصـــية من ضمان أو غير ضـــمان ، أو أقر كيف اللفظ ؟

فعلى وصفت ، جميع مـــا ذكرته جائز ، والله أعلم •

※ مســـألة :

ومنـــه : وجائز للكاتب ان يكتب لأبيـــه شيئا على أحد من الحقوق ، والأصـــول والوصايا وغير ذلك ، وكذلك سائر الأرحام ، وكذلك الزوجة جائز وأمـــا يكتب لولده فلا يجوز ذلك أن يكتب له ولا تثبت له الكتـــابة على أكثر القول ، والله أعلم •

※ مســـألة :

ومنـــه : وفيمن جعل وصيين له لانفـــاذ وصـــيته ، وقضـــاء دينه ، واقتضاء ديونه بعد موته ، ثم أراد أن يجعل لكل واحد منهمـــا مـــا جعله لهمـــا مـــا لفظ ذلك ؟

فاللفظ فى ذلك أن يكتب الكاتب : وقد جعل فلان بن فلان هـــذا وصيه فلانا وفلانا هذين ، كل واحد منهمـــا يقوم مقام صاحبه فى قضـــاء دينـــه ، وانفاذ وصاياه من ماله ، واقتضاء ديونه ، وجعل حيهما عن ميتهما ، وحاضرهما عن غائبهما ، وفعل أحدهمـــا فى قضـــاء دينه ، وانفاذ وصاياه ، واقتضـــاء ديونه كفعلهما فهـــذا ، والله أعلم •

※ مســـألة :

ومنـــه : وكذلك المـــال اذا بيع بيع خيار أيثبت لأحد وجاء البائع أو المثبت وقال : أنا قد فديته وما عاد فيـــه على شيء لأحد بقوله هو ،

هـــو غير ثقة ، وأراد أن يكتبه لأحـــد غـــير الأول اذا كان الكاتب مطلعا على البيع والاثبات ؟

فعلى مـــا وصفت ، اذا كان البيع الأول بيع خيـــار ، أو كان اثباتا فجائز للكاتب أن يكتبـــه ثانية على صفتك هـــذه ، وان كان البيع الأول بيع قطـــع فلا يجوز للكاتب ثانية الا أن يقر المشترى أنه ليس له فيـــه حق ، وأنه للبائع فجائز للكاتب أن يكتبه ، والله أعلم .

* مســألة :

ومنـــه : ورجل كتب عندى وصية فيهـــا حقوق وضمانات ، ومات هـــذا الرجل ، وجعل وصيه رجلا أو امرأة لا أعرف أنه ثقـــة أو غم ثقة ، كان من الورثة أو لم يكن ، وخلف هـــذا الرجل مالا ، وورثته كلهم بلغ أراد أحـــد منهم أن يبيع نصيبه من المـــال الذى خلفه الهالك ، وهو وارث للهالك ، الا أنى أعلم الوصية أنهـــا نفذت أم لا ؟

أو قال الوصى أنه أنفذهـــا الا أنى لا أعرفه أنه ثقـــة أيجوز لى أن أكتب له على هذه الصفة ؟

فعلى مـــا وصفت ، اذا قال الوصى : انه أنفذ الوصية ، ولم يسترب الكاتب فى ذلك ، فجائز للكاتب أن يكتب اذا أراد أحد من الورثة أن يبيع نصـــيبه من المال الذى خلفه الهالك ، وهو وارث للهالك ، الا أنى لم أعلم الوصية أنهـــا نفذت أم لا ؟

أو قال الوصى : انه أنفذهـــا الا أنى أعرفه أنه ثقـــة ، أيجوز لى أن كتب له على هـــذه الصفة ؟

فعلى مـا وصفت ، اذا قال الوصى انه أنفذ الوصـية ، ولم يسترب الكاتب فى ذلك فجائز للكاتب أن يكتب اذا أراد أحد من الورثة أن يبيع نصـيبه من مال الهالك ، والله أعلم •

* مسـألة :

ومنـه : وكيف لفظ أراد من أراد أن يبيع نصـيبه من المـال الفلانى الذى خلفه أبوه أو غيره ؟

فاللفظ فى ذلك أن يكتب الكاتب : أقر فلان بن فلان الفلانى ، بأنه قد باع لفلان بن فلان الفلانى ، نصـيبه من المـال المسمى كذا ، من قرية كـذا ، وهو النصيب الذى ورثه من أبيه الهالك فلان بن فلان ، وهو كذا وكـذا سهما من كذا وكذا سهما الى تمـام اللفظ ، والله أعلم •

* مسـألة :

ومنـه : ويكذا كذا فراسلة بسر مبسلى يابس مغلى بالنـار ، مـا اعرابه فى الرفع والنصب والجر ، وكذلك الأعلى وفرحا ، وريا ويكتب هـذه الأسمـاء بالألف أم بالياء ؟

فعلى مـا وصفت ، أن اللفظ فى ذلك أن يكتب الكاتب : أقر فلان ابن فلان بن فلان الفلانى ، بأن عليه لفلان بن فلان بن فلان الفلانى ، كذا كذا فراسلة بسر مبسلى يابسا مغليا بالنار •

وأما فى الرفع فاذا قال على لفلان بن فلان بن فلان الفلانى ثلاث فراسلات بسر مبسلى يابس مغلى بالنـار ، فذلك جائز ، وفيـه وجه ثلاث فراسلات بسر مبسليا يابسا مغليـا بالنار ، وأمـا المسجد الأعلى

فكتب بليــاء ، وان كتب الأعلى بالألف فذلك جائز ، وأمــا فرحا وريا وميــا وجعيدا وبدرا تكتب هــذه الأسماء بالألف على مــا يعجبنى ، والله أعلم .

* مســألة :

ومنــه : وفى هذا اللفظ وهو لفظ ابطــال حق اذا كتب الكاتب أقر فلان بن فلان بن فلان الفلانى ؟

بأنه ان طلعت ورقة قرطاس مكتوب له فيهــا كذا وكذا لارية فضة ، على فلان بن فلان الفلانى ، تاريخهــا قبل تاريخ هذه الورقة ، فقــد أبطل منهــا حقه ، وليس له فيهــا حجة ولا دعوى باقراره على نفســه بذلك ، فــذا لفظ جائز وثابت .

وهــذا التبطيل يقع فى الحق المحدود فى الورقة ، وأمــا غير المحــدود فيكتب الكاتب : أقر فلان بن فلان بن فلان ، بأن لا حق لــه ولا دعوى على فلان بن فلان ، وكل ورقة قرطاس طلعت مكتوب له فيهــا حق على فلان بن فلان فهــو باطل لا عمل عليه ، والله أعلم .

* مســألة :

وكذلك اذا كتب الكاتب : أقر فلان بن فلان الفلانى ، بأن عليــه لفلان بن فلان بن فلان الفلانى كذا وكذا لارية فضــة ، وقد باع له بهــذا الحق ثلث حقــه ونصيبه من الأموال والأمواه من قرية كذا ، وهو سهم من ثلاثة أسهم من جملة أمواله وأمواهه ، بما فى هــذا المبيع نخل وشجر ، وبحدوده وحقوقه وطرقه ومسالكه ومساقيه بيع القطع ؟

فهــذا عندى جائز ومستقيم ، والله أعــلم •

*** مســألة :**

ومنــه : واذا أرادت المرأة أن توصى بنخلة يؤتجرهــا لزيارة قبرها مؤبدة الى يوم القيــامة ؟

فعلى مــا وصفت ، اذا كتب الكاتب أوصــت فلانة بنت فلان الفلانية ، بنخلتها المسماة كذا ، يؤتجر بغلة هــذه النخلة من يقرأ القرآن العظيم على قبرها بعد موتها ، وقفا مؤبدا الى يوم القيامة •

وكذلك اذا أرادت أن تكتب شيئا من النخل للصــيام ، فان الكاتب يكتب : أوصــت فلانة بنت فلان الفلانية ، بنخلتها المسماة كــذا ، يؤتجر بغلة هــذه النخلة من يصوم عنهــا بدل أشهر رمضــان ان أرادت أشهر رمضــان •

وان أرادت غير بدل أشهر رمضان ، فان الكاتب يكتب : قد أوصت فلانة بنت فلان الفلانية ، بنخلتها المسماة كــذا يؤتجر بغلتها من يصــوم عنهــا وقفــا مؤبدا الى يوم القيامة ، والله أعلم •

*** مســألة :**

ومنــه : وكذلك اذا أرادت أن توصى بعتق عبد معين لهــا ؟

فان الكاتب يكتب : قد أوصت فلانة بنت فلان الفلانية بعتق عبدها فلان بعد موتها تقربا لله عز وجل ، ولاقتحام العقبة •

وان أرادت أن توصى بعتق ؟

فان الكاتب يكتب : أوصت فلانة بنت فلان الفلانية بعتق رقبــة

موحدة تشترى من مالهـا بعد موتها ، وتعتق عنهـا تقربا لله عز وجل ، ولاقتحـام العقبة ، والله أعلم •

* مسـألة :

ومنـه : وأما لفظ من أراد أن يوصى بشىء من النخل لمن يعلم القرآن بمدرسة حارة كذا ؟

فان الكاتب يكتب : أوصى فلان بن فلان الفلانى ، بنخلته الفلانية ، أو بماله الفلانى ، تنفذ غـلة هـذه النخلة ، أو غلة هـذا المـال لمن يعلم القرآن العظيم فى مدرسة كذا من قرية كذا وصية منه بذلك ، والله أعلم •

* مسـألة :

ومنـه : وفى بلد اسمه الحميضة والحميضين أيكتبان بالضـاد أم بالظاء ، وكذلك جهضم اسم رجل ، وكذلك رجل اسمه غضيفان بمـا تكتب هـذه الأسـماء ؟

فعلى مـا وصفت ، أرجو أنه جميع مـا ذكرته بالضاد ، وسمعت بعض الاشياخ يرفع عن الفصيح محمد بن عبد الله بن عمران ، لأنه اذا اشتبه الضـاد من الظاء ، ولم يقدر الكاتب أن يميز بين ذلك ، فانه يكتب بالضـاد ، لأن الضاد أوسع ، والله أعلم •

وكذلك امرأة اسمهـا ضنوة أو ضمرة ، وأرض تسمى الضـاحية فانه يكتب جميع ذلك بالضاد ، والله أعلم •

* مسألة :

ومنه : وكيف لفظ من أراد أن يوقف مجازة وشيئا يحاذيها ؟

فاللفظ فى ذلك أن يكتب الكاتب : أوصى فلان بن فلان الفلانى ، بمحازته الفلانية ، والجانب السهيلى ، أو النعشى ، أو الغربى الذى له ليصلى فى هذه المجازة ، أو هذا الجانب المذكور للنساء وقفا مؤبدا الى يوم القيامة ، وصية منه بذلك ، والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : وان أراد أن يوصى للموضع الذى يريد أن يوقفه ؟

فاللفظ فى ذلك أن يكتب الكاتب : أوصى فلان بن فلان الفلانى ، بنخلته الفلانية أو بنصف أثر ماء من مائه من فلج كذا لعمار هذه المجازة والجانب الفلانى ، وان كان للفطرة قال : يفطر بغلة هذه النخلة المذكورة هنا ، أو يفطر بغلة نصف هذا أثر الماء المذكور هنا صائمو شهر رمضان فى هذه المجازة المذكورة هنا أو فى هذا الموضع الذى كتبه هو والمجازة ، وكيف لفظ من أراد أن يوصى بأثر ماء من مائه لكفن موتى الفقراء أو للمناظف أو لحفر القبور .

فاللفظ فى ذلك أن يكتب الكاتب : قد أوصى فلان بن فلان الفلانى ، بأثر ماء من مائه يشترى بغلة هذا الماء المذكور هنا أثواب لأكفان الموتى من الفقراء ، أو لحفر القبور للموتى ، أو للمناظف لحمل الموتى أو مما يوصى به الموصى ، والله أعلم .

* مسـألة :

ومنـه : وأريد أن تلعمنى بلفظ الوكالة لجميع الوكالات ، وتكون كافيـة ؟

فاللفظ فى ذلك أن يكتب الكاتب : قد أقام فلان بن فلان الفلانى ، فلان ابن فلان الفلانى ، وكيلا له فى جميع ما يجوز له أن يوكل فيه من جميع الأشياء كلها ، وأجاز له أن يفعل فى ماله مـا شاء وأراد فهـذا كاف عن جميع التحديد ، والله أعلم •

* مسـألة :

ومنـه : وفى الكاتب اذا كتب لرجل وصية أو اقرارا أو بيعا ، والرجل اسـمه محمد ، فنسى الكاتب الميم الأخـيرة من محمـد ، ولا يحفظ هـذا الكاتب حين قال له هـذا الرجـل : اكتب لفـلان ، كـذا أو على لفـلان كـذا ، لا يحفظ هـذا لكن يحفظ أنه لفظ عليه المكتـوب فى الورقة ، وقال : نعم فى جميع المكتوب عليه ، والكاتب لفظ عليـه محمد باليمين جميعـا ، ولا شك فى ذلك الا فى أول اللفظ لم يحفظ ، أيجوز لهـذا الكاتب على هـذه الصفة أن يكتب الميم الأخيرة أم لا ، والمكتوب عليه قـد مات أم لم يمت ؟

فعلى صفتك هـذه ، أنه جائز للكاتب أن يصلح الميمم الاخيرة ، والله أعلم •

* مسـألة :

ومنـه : وفى بلد اسمه لوا أيكتب بالألف بعد الواو أم لا فى الرفع والنصب والجر ، وكذلك أحدى عشرة ليلة يكتب بالألف أم بالياء ؟

فعلى مــا وضفت ، يعجبنى أن يكتب جميع مــا ذكرته بالألف فى جميع الوجوه كلهــا ، والله أعلم •

* مســألة :

ومنــه : وفى الاسم المقصور والممدود لا يعرفه الكاتب أنه مقصور أم ممدود ؟ أ

فلا يضــيق عليه أن يكتبــه بالألف ، والله أغلم •

* مســألة :

ومنه : وفيمن أراد أن يوصى بشىء لفقراء المجذومين اذا كتب الكاتب : أوصى فلان بن فلان الفلانى ، بكذا كذا للفقراء من المجذومين، وصــية منــه بذلك ؟

فهــذا اللفظ عندى كاف وتفرق هــذه الوصية على ثلاثة فقراء فصاعدا على القول الذى يعجبنى ، والله أعلم •

* مســألة :

واذا كان لرجل على رجل حق مثل عشر لاريات فضــة الى مدة شهرى زمان ، وعشرين لارية فضــة الى مدة خمسة أشهر أو أكثر ، وأراد الذى عليه الحق أن يكتبهن فى ورقة واحــدة ، ويقدم الدراهم التى أجلهــا أبعــد فى أول الورقة ؟

فليكتب الكاتب : أقر فلان بن فلان الفلابى ، بأن عليه لفلان بن فلان الفلانى عشرين لارية فضــة الى مدة انقضــاء خمسة أشهر زمانا من

تاريخ هـذا الكتاب ، وأقر فلان بن فلان هـذا بأن عليه أيضـا لفلان ابن فلان هـذا عشر لاريات فضة الى مدة انقضاء شهرى زمان من تاريخ هـذا الكتاب ، وقد جعل فلان هـذا فلانا هـذا مصدقا عليه فى تبقية هـذا الحق المكتوب عليه فى هـذه الورقة فى حياته ، وبعد وفاته ، فهذا اللفظ جائز وثابت ، والله أعلم •

* مسـألة :

ومنـه : وكيف لفظ من أراد أن يجعل أحدا وصيه فى أولاده بعد مـوته ؟

فاللفظ فى ذلك أن يكتب الكاتب : أوصى فلان بن فلان الفلانى ، بأنه قـد جعل فلان بن فلان الفلانى وصيه فى أولاده الصـغار ، فى القيام بهم ، والقيام بمصالحهم ومصالح مالهم ، وقبض مالهم وفى اجراء النفقة عليهم ، ومـا يحتاجون له من الكسوة فهـذا اللفظ عندى يجزى ، والله أعلم •

* مسـألة :

ومنـه وفى الخادم الصداقى ما لفظه ، وكيف صفته ، وكم قيمته ، وكذلك لحـاف الحرير ؟

فعلى مـا وصفت ، أن الخادم الصداقى قيمته سبعة مثاقيل ذهب ، ونصف مثقال ذهب من الذهب الاوسط ، وأمـا ثوب الحرير الصداقى قيمته نصف قيمة الخادم الصداقى ، وهو أربعة مثاقيل ذهب الا ربع مثقـال ذهب من أوسط الذهب •

وأمـــا اللفظ فهو أن يكتب الكاتب : أقر فلان بن فلان الفلانى بأن عليه لزوجته فلانة بنت فلان بن فلان الفلانية خادما صداقيا دينا آجلا مؤجلا لهـــا عليه ، الى تمام اللفظ ، وان كان الخادم عاجلا •

وكذلك ثوب الحرير الصداقى يكتب الكاتب أقر فلان بن فلان الفلانى بأن عليه لزوجته فلانة بنت فلان بن فلان الفلانية ثوب حرير صداقيا ، صـــداقا دينا آجلا مؤجلا لهـــا الى تمام اللفظ ، والله أعلم •

* مســألة :

ومنـــه : وفى رجل عليه دراهم لرجل حالة أو الى أجل ، ثم أراد هذا الرجل الذى عليه الدراهم أن يثبت هذه الدراهم للرجل الذى عليه له فى بيت أو مال ، أو ماء وأراد من الكاتب أن يكتب له ، أيجوز للكاتب أن يكتب عليه أم لا ؟

فعلى مـــا وصفت ، أنه جائز للكاتب أن يكتب اثباتا على رجل لرجل بحق عليه له فى مال أو بيت أو مـــاء ، واللفظ فى ذلك : أقر فلان بن فلان الفلانى ، بأن عليه لفلان بن فلان الفلانى كذا كذا لارية فضـــة ، وقد أثبتت له بحقه هـــذا ماله المسمى كـــذا ، من قرية كذا ، ليس له فى ماله هـــذا بيع ولا هبة ولا اقرار ، ولا تصرف الا بعد أن يوفى فلان بن فلان هـــذا حقه ، وقد جعله مصدقا عليـــه ، فى تبقية هذا الحق وهذا الاثبات ، المكتوبين فى هـــذه الورقة فى حياته وبعد وفاته ، ثم يكتب التاريخ •

وأمـــا اذا كان صاحب الاثبـــات وهو الذى مكتوب عليه الاثبات فى ماله عليه فيه حقوق كثيرة فى ذمتـــه ، تستغرق جميع ماله ، فان كان

الاثبات فى يد من له الاثبات فهو أولى من أهل الديون المنطلقة ، وان لم يكن الاثبات فى يده ففى ذلك اختلاف ، والذى يعجبنى من القول أن يكون الذى له الاثبات وأهل الديون المنطلقة شرعا ، والله أعلم •

* مسألة :

ومنه : والوصى يجوز له أن يستوفى الذى أوصى له به بنفسه مال الهالك من أجرة أو ضمان له ، وأما أن يأخذ مما أوصى به الموصى الذى يفرق على الفقراء من الكفارات وغيرها لنفسه ولأولاده الصغار ؟

فى ذلك اختلاف ، وكذلك الذى يأوصى به للفقراء ، وأما أولاده البالغون فجائز أن يعطون اذا كانوا فقراء ، وأما فعل الوصى عن الموصى من صيام أو حج أو خدمة فلج أو غير ذلك ، فاذا كان الورثة بالغين ، وأجازوا له ذلك ، أو استأجروه ، فجائز له الأجرة •

وأما اذا كان الورثة أيتاما أو أغيابا أو فيهم معتوه أو مجنون فلا يجوز ، الله أعلم •

وأما ان أراد الوصى أن يشترى شيئا من مال الهالك ، فليوكل من يشترى له •

وأما ما يكال أو يوزن ففيه اختلاف : قال من قال من المسلمين : فله أن يشترى منه مثل ما يبيع على غيره •

وقال من قال من المسلمين : انه يوكل غيره أن يشترى له منه ، والله أعلم •

* **مسألة :**

ومنه : وأما الوكيل للمسجد واليتيم اذا كان لهم سهم من مالهما بقيامة ؟

فانه يجوز له أن يأخذ سهمه بنفسه ، وأما ان أراد شراء شيء من مالهما فليوكل غيره أن يشترى له ، والله أعلم .

* **مسألة :**

ومنه : وأما الوصى اذا كان له أجرة على انفاذ الوصايا وقضاء الديون ، ولم ينفذ الوكيل من غير عذر ؟

فلا أجرة له ، وأما اذا كان له عذر فى شيء من انفاذ الوصايا أو فى شيء من قضاء الديون ، ولم يمكن له قضاء ولا انفاذ فى ذلك الوقت ، فانه يرفع بقدر ما عسر عليه عند احد ثقات المسلمين ، فان فعل ذلك فانه جائز له أخذ الأجرة ، ولو رد اليه ذلك الثقة ما رفعه عنده .

* **مسألة :**

منه : وأولاد الوارث أيجوز لهم أن يأخذوا مما أوصى به من الكفارات ومما كان للفقراء ؟

فعلى ما وصفت ، اذا كان أولاد الوارث صغارا فلا يعطى من وصية الهالك على كل حال على القول الذى نراه ، وأما اذا كان أولاد الوارث بالغين فانهم يعطون من وصية الهالك ، والله أعلم .

* **مسـألة :**

ومنـه : أن الاقرارات والوصايا التى من ضمان من رأس المـال ، ويكون مـا بقى من المـال للورثة الثلثان وللوصايا الثلث مثل الكفارات والأقربين ، والصيام الحج مـا أشبه ذلك ، وان لم يفضل من الاقرارات والوصايا التى من ضمان شىء من المـال ، فلا شىء للوصايا التى ذكرتها والله أعلم .

* **مسـألة :**

ان الوصى جائز له أن يبيع مـال الهالك لقضـاء دينه ، وانفـاذ وصاياه بالنداء أو بالمساومة اذا رأى بيع المساومة أصـلح ، وذلك بعد أن يحتج على الوارث اذا كان بالغا حاضرا اذا لم يجعل له الموصى أن يبيع بغير مشورة على وارث ، والله أعلم .

وان أراد أن يبيع بالنداء فانه ينادى عليه ثلاث جمع ، ويوجب فى الرابعة ، وأمـا بيع المساومة فلا يحتاج أن يكون البيع فى يوم الجمعة خاصة ، وانما يجوز البيع فى أيام الاسبوع كلها ، والله أعـلم .

* **مسـألة :**

ومنـه : واذا أراد المكتوب له الحق على الهالك ، وأراد الوصى أن يوفيه عروضـا أو أصـلا بالحق المكتوب له ؟

ففى ذلك اختلاف بين المسلمين : قال من قال : يجوز اذا رضى من له الحق .

وقال من قال : لا يجوز ، والله أعـلم .

* مسألة :

ومنه : واذا كان مال الهالك لا يفى جميع وصاياه ودينه ، وأراد من المكتوب له الحق من ضمان أن ينفذ الوصايا ليأخذ الذى يبقى منها ، ولو كان أقل من الذى مكتوب له أيجوز أم لا ؟

فنعم ، جائز اذا رضى من له الحق وأبرأ الهالك والوصى ، والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : أن الوصى اذا أراد أن يشترى شيئا من مال الهالك ؟

فانه يوكل أحدا يزابن له من غير أن أن يعلم الدلال أنه وكيل الوصى .

وأما اذا أراد أن يشترى من مال الهالك ممن أقر له الهالك بشىء من الدراهم أو أوصى له فالذى يعجبنى للوصى أن يسلم له ما أقر له به الهالك ، أو أوصى له به ، ثم يسلم ثمن ما اشتراه .

وان قاطعه الوصى وحاسبه فلا أقول ان ذلك لا يجوز ، والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : واذا كان المكتوب له الحق على الهالك من وصية أو ضمان اذا كان يتيما أو صبيا له أب ، معتوها أو أعجم أو غائبا اذا أريد له شراء شىء من مال الهالك من أصل أو غيره كيف الوجه فيه ؟

فعلى ما وصفت ، اذا كان الشراء صلاحا لمن ذكرتهم فجائز ذلك ،

وجائز لأب من ذكرتهم أن يشترى لهم على نظر الصــلاح ، واذا لم يكن لهم أب فالمسلمون هم الناظرون ، والله أعـلم •

* مسـألة :

وأمـا الذى يوصى به من الكفارات والذى يوصى به لفقراء قرية معلومة ؟

فجائز أن يفرق ذلك ، ولو لم يشاور الامام فى ذلك على أكثر قول المسلمين ، وأمـا الذى يكون لفقراء غير معلومين أو من ضمـان لا يعرف ربه ، فانه يشاور الامام فى ذلك على أكثر القول ، والله أعـلم •

* مسـألة :

ومنـه : وفى الوصى اذا اشترط على الموصى أن ينفذ عنـه جميع هـذه الوصـية الا شيئا خصـه منها أنه لا ينفذه عنه ومعتذر منـه أنه لا ينفـذه ؟

فعلى ما وصـفت ، أن الوصى اذا اشترط على الموصى شيئا فـله شرطه ، ولا يلزمه انفاذ مـا اعتذر منه •

وكذلك اذا اشترط على الموصى أنه وصيه فى وصية بعينهـا فليس عليه غير ذلك ، وأمـا اذا أمله أن يكون وصية فى قضـاء دينه ، وانفـاذ وصاياه ، فعليه قضاء جميع دينـه ، وانفاذ وصاياه •

وكذلك اذا كان وصيه ولم يشترط شيئا فعليه انفـاذ الجميع ، وأما

اذا أمله أن يكون وصيه فى هـذه الوصية فليس عليه غير ذلك ، واذا مشت تلك الوصـية فلا يلزمه انفاذ غيرها ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنـه : وفى الوصية اذا وجدت منقطعة كذ كذا قطعة قطعة ، وجدها مجتمعة القطع أن لو لفقت لتلفقت ، وكانت كأنها ورقة واحدة وجدت الوصية بعد موت الموصى كيف حكمها ؟

فعلى مـا صفت أن هذه الوصية غير ثابتة ، ولا يحكم بهـا الحاكم الا أن يصح بالبينة العادلة أن هـذه الوصية ثابتة الى الآن على ما حفظته من جواب الشيخ عبد الله بن عمر بن زياد ، إلا أن يكون الورثة بالغين ، وثبتوا هـذه الوصية ، فحينئذ تثبت هـذه الوصية ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنـه : أن الوصى اذا دخل فى انفـاذ وصية الموصى ؟

فقد لزمه انفـاذ الوصية ، وليس له أن يعتذر من انفاذهـا على أكثر قول المسلمين ، والمعمول به عندنا كان الوصى عارفا بمـا فى هـذه الوصية أو غير عارف .

وفيـه قول لبعض المسلمين : أنه جائز له أن يعتذر من انفـاذ مـا بقى من الوصية اذا لم يكن ، قال للموصى فى حيـاته أنه وصـيه ، وبالقول الاول أعمل وبالله التوفيق ، ويعجبنى هذا القول ، والله أعلم .

* **مسـألة :**

من جواب الشيخ الفقيه سليمان بن محمد بن مداد رحمه الله : وفى وصى الهالك اذا باع بقرة من مال الهالك مناداة فى سوق المسلمين ، وبهـا عيب فى ضرعها ، ولم يحده عليه الوصى ولا الدلال ، ولم يبصره المشترى ، فلمـا عرفه المشترى رجع على الوصى وادعى الجهالة بالعيب ، وصح عند الوصى أنه عيب ممـا ينتقض به الشراء ، وأخذ الوصى البقرة من غير حـكم ، وباع البقرة بيعـا ثانيا ، ونقص ثمنها عن البيع الأول ، أيجوز للوصى أخذ هـذه البقرة من غير حكم من حاكم أم لا ؟

فعلى مـا وصفت ، اذا عرف الوصى البائع للبقرة أن بهـا عيبا متقدما ، كان بهـا قبل البيع ممـا ينتقض به البيع أن لو نقض به البيع عند أحد من حكام المسلمين من غير اختلاف ، فلا بأس عندى على الوصى البائع فى أخذه للبقرة ، ولا فى نقصـان ثمنهـا ، اذا كان المشـترى جاهلا بالعيب ، ونقض البيع بوجه يجوز له نقضه ، وان كان العيب حادثا بها من بعد البيع أو كان المشترى عارفا به قبل البيع فالبيع ثابت ، وليس له ردها على هـذه الصفة ، والله أعلم .

* **مسـألة :**

من الأثر فى هالك هلك وعليه ديون كثيرة للناس ، ولم يوص فى انفاذها ، وصحت الحقوق عليه ، ولم يكن لهـذا الهالك وصى ، وله ورثة أيتـام وبالغون ، احتسبت امرأة من البالغين فى انفاذ هـذه الوصية والحقوق

وصــارت تبيع من مــال الهالك ، وترفع الدراهم عندى الى أن تجتمع لتقضى أهل الدين ، أيسعنى أن أئتمن لهــا لهــذه الدراهم ، وأدفعهــا اليها اذا قالت انهــا تريد انفاذها على الديان ، ومــا تقول فى المحتسب اذا صحت الحقوق على الميت ، وأداها من مال الميت ، ولم يعارضه فى ذلك معارض ، أيسعه عند الله سبحانه ويكون قد عمل خيرا أم لا يجوز له ذلك ويكون ضامنا ؟

فعلى مــا وصفت ، فلا يجوز الاحتساب فى انفــاذ وصية الميت ، وعلى الحاكم أن يقيم لهــا وكيلا فى انفاذها اذا صحت الوصاية والحقوق عنده ، وأمــا الورثة فيجوز لهم انفاذ وصية هالكهم اذا صحت وصيته ، والله أعلم ، ولا يعجبنى ما ذكرت ، والله أعلم •

رجع الى جواب الشيخ رحمه الله •

* مســألة :

وفيمن يقر أو يوصى بحضرة شهود فيقول : قــد أوصيت لفــلان بنخلتى الذى فى الموضع الفلانى ، أو أقررت لفلان بدراهم أو ثيابى الذى مخلف بين المذكر والمؤنث أيثبت ذلك عــلى المعنى والعــادة من كلام الناس ، أم لا يثبت ذلك فى الحكم حتى يأتى باللفظ على وجهه ؟

وكذلك ان أوصى بكذا كذا لارية ، ولم يقــل لارية فضــة أيثبت ذلك ، وكذلك فى كاتب الوصية اذا كان الذى يكتب له الوصية لم يحسن اللفظ ، واذا كتب الكاتب على مــا يلفظه المكتوب عليه لم يثبت فى الحكم أله أن يصــلح ما يتكلم به الموصى ، ويكتب لفظــا يثبت فى الحــكم أم لــه أن يكتب إلا مــا أملاه عليه الموصى ؟

فعلى مـا وصفت ، أنمـا اذا وصف المؤنث بصـفة المذكر ، أو وصـف المذكر بصـفة المؤنث ، فلا يثبت ذلك ، والله أعـلم •

وان أوصى بكذا وكذا لارية ولم يذكر فضة فلا يثبت ذلك ، وكذلك اذا كان الموصى لا يحسن اللفظ فجائز للكاتب أن يملى عليه لفظـا تثبت به الوصية ، إلا أن يعلم أنه يقر بغير حق فلا يعلمه لفظا بلسانه •

* مسـألة :

ومنـه : وفى كاتب الوصية اذا كتب ولا ينفذ مـا فى هذه الوصية حتى تعرض على المسلمين ، ومات الموصى وعرضـها على الذى كتبهـا ليخبرهم بمـا فيهـا ، ويأمرهم بانفاذها وهو عالم أنهم ما عرضوها على أحـد من المسلمين ، أم لا يجوز له حق يعرف عـدل ذلك ؟

فعلى مـا وصفت ، فان لم يعلم منهـا شيئا مخالفـا للحق فلا يضيق عليه أن يعرفهم بمـا فيها ، والله أعلم •

* مسـألة :

ومنـه : وفيمن يموت ولم يعلم له وارث ، وترك وصايا وديونا ، هل يجوز أن يحتسب له فى انفاذ وصـيته وقضـاء دينه ، وان فضـل مـا يفعل به ؟

فعلى ما وصفت ، قال أبو سعيد : فى رجل عـدم من يوصى اليه فى قضـاء دينه ، وانفـاذ وصيته ، فكتب وصيته ، وأشهد عليهـا ، ومات واحتسب رجل فى قضـاء الوصايا من مال الميت ، فعندى أن القول من أصحابنا لم يجيزوا له ذلك الا أن يكون وصيا ، ومعى أنه قد يوجد فى

بعض قولهم معان تدل على اجازة ذلك اذا احتسب فى ذلك ، وعسى أنه يستحب أن يكون بأمر الحاكم ، والله أعلم .

* **مسألة :**

ومنه : وفيمن أراد أن يفرق تمرا غير مكنوز عن كفارة الصلاة أو غيرها أيجوز أن يفرق على كل مسكين صاعا بالكيل ولو كان غير مكنوز أم لا يجوز ؟

فعلى ما وصفت ، عسى أصله كيلا ، والذى يعجبنى فى هذا أن يفرق بالميزان من التمر السائر ثلاثة أمنان إلا ثلث من بمن نزوى ، ومن الفرض والبلعق ثلاثة أمنان بمن نزوى ، وهذا على قول من يجوز التمر فى الكفارات وفيه اختلاف ، والله أعلم .

* **مسألة :**

ومنه : وفى أولاد الوارث الصغار ، هل يجوز لهم أن يأخذوا من تفرقة الصلوات وكفارة الايمان ؟

فعلى ما وصفت ، الذى عليه العمل أنه لا يجوز لهم أن يأخذوا مما أوصى به هالكهم لقول النبى صلى الله عليه وسلم : « لا وصية لوارث » ، والله أعلم .

وفيها اختلاف : أنه جائز لهم ، فاعمل يا أخى بما بان لك صوابه ، والله أعلم .

وأما اذا كانوا غير وارثين وكانوا فقراء ، ويعطى لم ثقة يقبض

لهم فجائز والله أعـلم ، لأن الصبى لا قبض له ، ولا يحفظ ماله ، والله أعـلم •

وأمـا الوصى ففى الأخـذ له ممـا أوصى به الذى جعله وصـيه اختلاف ، وأحب أن يأمر من يكيل له ويزن له ، والله أعلم •

* مسـألة :

ومنـه : وفى رجل أوصى بديون ووصايا فى أبواب البر ، وجعل ولدا من أولاده وصـيه ، وأراد الورثة أن يفـدوا مالهم ويسلموا مـا ينوبهم من الوصـية ، الوصى متهما غير واثقين به ، ويتهموه بخيانة كيف يفعلون ؟

فعلى مـا وصفت ، الموجود فى آرثا المسلمين ، وليس لورثة الميت الاعتراض على الوصى فيمـا أوصى اليه فيه ، وجعله أمينـا عليه ، واذا صح خيانة الوصى كان على الحاكم اخراج الوصية من يده فان لم يثبت عليه خيانة بينـة •

* مسـألة :

ومنـه : وأمـا الوالد اذا أقر لولديه بشىء أو أوصى لهمـا بشىء من ضمان ، وكان الشىء الذى أوصى به أو أقر به من ضـمان يملكه المقر أو الموصى يوم أقروا أو أوصى ، ثم مات أحـد ولديه ؟

فانه يثبت للميت نصف ذلك الشىء ، ويكون نصيبه ميراثا بين ورثته للاب وغيره على مـا فرضه الله عز وجل فى كتابه ، وان كان ذلك الشىء

الذى أقر به المقر أو أوصى به من ضمان لم يملكه المقر أو الموصى إلا أنه حدث بعد الاقرار وبعد الوصية التى هى من ضمان ، فلا يثبت ذلك الاقرار ولا الوصية التى هى من ضمان فى ذلك الشىء ، والله أعلم •

* مسـألة :

ومنـه وكذلك اذا أوصى لمسجد أو لفلج بكذا وكذا ، وقال لاصلاحه من ضمان عليه له مـا يكون هـذا للفظ ؟

فاعلم أن هـذا اللفظ ثابت ، ويكون الموصى به من رأس المـال ، والله أعلم •

* مسـألة :

ومنـه : واذا أراد أحد أن يقر لأحد بنصف ماله أو بيتـه أو بثلث أو ربع ؟

فانه يعجبنى أن يكتب كذا كذا سهما من كذا وكذا ، والله أعلم •

* مسـألة :

ومنـه : واذا كان الاثنـان متساويين على شىء من الأصول ، وأخذ البائع من عنده الدراهم ، وأراد أن يكتب له ذلك الشىء أيكتبه اقرارا أم بيعـا ؟

فعلى ما وصـفت ، اذا كانا فى الأصـل متساويين على البيع ، فانه يكتب له بيعا وان كتب له اقرارا ، فيكتب له بحق له عليه ، لأنه أخـذ منه حقـا أو ليأخذ منه حقا وان كتب له اقرارا ولم يكتب بحق له عليه فذلك ثابت ، والله أعلم •

* مســألة :

ومنــه : وكذلك المال اذا بيع بيع خيــار وأثبت لأحد وجاء البائع أو المثبت وقال : أنا فديتــه ، وما عاد فيه لأحد أيجوز أن يكتب فيــه الكــاتب ؟

فعلى مــا وصفت ، أمــا اذا كان البيع الأول بيع خيــار أو كان اثباتا فجائز للكاتب أن يكتبه ثانية على صفتك هــذه ، واذا كان البيع الأول بيع قطع فلا يجوز يكتبه ثانية ، الا أن يقــر المشترى أنه ليس له فيه حق فجائز للكاتب أن يكتبه ، والله أعــلم .

* مســألة :

ومنــه : واذا كان مال لأحد وله شرب ماء من فلج اذا أريد بيعه أيذكر وبشربه من المــاء المعتاد لسقيه ماء هــذا الرجل أم غير ذلك ؟

فعلى مــا وصفت ، فانه يعجبنى أن يكتب ويشربه من المــاء من مائه المعتــاد لسقيه من هــذا الفلج اذا كان الفلج قد ذكر أولا ، وان لم يكن ذكر أولا كتب من فلج كذا هــذا اذا كان له ماء يفضل عن سقى هــذا المال ،وان لم يكن له ماء إلا ماء الذى هو المعتاد لسقى هــذا المال كتب وبشربه من المــاء من مائه الذى هو له من هــذا الفلج .

وأمــا ان أراد أن يكتب برآن الثمن فانه يكتب ، وأقر فلان بن فلان هــذا أن فلان بن فلان هــذا قد برىء اليه من ثمن هــذا المال أو الماء أو البيت الذى باعه له ، وهــذه النخلة التى باعهــا له ، وقد

برىء اليه من ثمن هـذا المبيع المذكور هنـا ، أى هذين اللفظين كتب فهو حسـن ٠

وامـا اذا كتب المبـاع فهو لحن عندى فى النحو ، وكذلك البيع هو لحن ، والله أعلم ٠

* مسـألة :

والوصى اذا أراد أن يصـوم عن الموصى أيجوز له أم لا ؟

فعلى مـا وصفت ، اذا كان الورثة كلهم بالغين ، واستأجروا الورثة الوصى على الصوم ، أو على خدمة الأفلاج أو المساجد ، أو على الحجة أو غم ذلك من الاجارات ؟

فجائز ذلك وان كان فى الورثة يتيم أو غائب فلا يجوز فعل شىء ممـا ذكرته ، وأمـا أخذ الوصى من الذى أوصى به الموصى للفقراء من حب أو دراهم فجائز ذلك على قول بعض المسلمين اذا كان فقيرا ٠

وقال من قال من المسلمين : لا يجوز ، والله أعـلم ٠

* مسـألة :

وأن من أوصى لأحد بشىء فزاد ذلك الشىء الموصى أو نقض ؟

فقال بعض المسلمين : يكون فى ذلك يوم أوصى الموصى ٠

وقال بعض المسلمين : ان الحكم فى الوصية يوم بموت الموصى وهو أكثر قول المسلمين ، وأمـا اذا مـات الموصى له قبـل الموصى ولم تكن الوصية من ضمان فلا شىء للموصى له ، والله أعلم ٠

*** مســألة :**

ومنــه : وأمــا اذا أوصى أو أقر أحد لأحد من ضمان ، ومات الموصى له ، والمقر له قبل الموصى ؟

فانه يكون لورثة الموصى له أو المقر له ، والله أعــلم .

*** مســألة :**

ومنــه : وكذلك فى الاقرار ، والذى من ضمان اذا زاد الشىء أو قصر العمل متى يكون ليثبت ؟

قال : العمل يوم الاقرار ، والله أعــلم .

*** مســألة :**

ومنــه : وفى الرجل الامين اذا اشتهر أنه وصى فلان بن فلان ، أو بقوله هو ، وكان الهالك له ورثة أيتــام أو أغياب ، هل يجوز الشراء منه من الشىء الذى لفه الهالك اذا كان يبيعه هو أو بأمره ان كان يؤمن على ذلك اذا لم نضح وصايته بشاهدى عدل ؟

فعلى مــا وصفت ، اذا اشتهر أن هــذا الرجل شهرة لا ترد أنه وصى الهالك فلان بن فلان ، وكان ثقة عدلا ، جاز الشراء من عنده ممــا يبيعه من مــال الهالك .

وكذلك اذا كتب بخط من يجوز خطه عند المسلمين أنه وصى للهالك ، وكان الكاتب مشهورا بالأمانة والورع فذلك هو الصحة أنه وصى الهالك ، والله أعلم .

* **مسـألة :**

ومنـه : وفى الذى عليه حق لهالك أيجوز أن يسلمه للوصى اذا كان ثقة أو مأمونا ، ويبرىء أم لا كان الوارث يتيما أو غائبا أو حاضر ؟

فنعم جائز أن يسلم للوصى اذا لم يعلم منـه خيانة وكان ثقـة أو مأمونا .

* **مسـألة :**

ومنـه وكذلك جائز للوصى أن يأخذ أجرته بنفسـه ، وكذلك جميع الذى يوصى له به من الضـمان .

وأمـا أخـذه من الكفارات اذا كان فقيرا ففى ذلك اختلاف بين المسلمين : قال من قال : جائز وهو أكثر القول .

وقال من قال : لا يجوز ، وكذلك أخذه لمن يعوله ، والله أعلم .

* **مسـألة :**

ومنـه : وأولاد الوارث الكبـار ، فيجوز لهم الأخذ من الكفارات ، وأمـا أولاده الصـغار وزوجته ، فلا يجوز لهم ، والله أعلم .

* **مسـألة :**

ومنـه : وكذلك يجوز للوصى أن يستعين بأحـد يأمنه أن يرسل معه شيئا لأحـد ، مثل حب أو غيره ، ويكفيه اذا لم يقـدر بنفسه على انفاذ

الوصية اذا لم يكن ثقة ، لكنـــه يأمنه على ذلك فى جميع مـــا كان فى الوصـــية من رجل أو امرأة ؟

فعلى مـــا وصفت ، جائز للوصى أن يستعين بأحد اذا كان يأمنه من رجل أو امرأة ، والله أعـــلم •

* مســـألة :

ومنـــه : واذا علم الوارث أن على الهالك دينـــا ، ولم يعلم أنه أداه أم لا ؟

فقال بعض : ليس عليه حتى يعلم أنه لم يؤده ، وقال بعض : عليه أن يسلمها بقـــدر نصـــيبه •

وقال بعض : يسلم الجميع ، وكذلك الحق الذى فيه صـــحة ، فقال بعض عليه بقـــدر ميراثه وقال بعض : عليه الجميع •

* مســـألة :

ومنـــه : واذا استعار أحد كتابا من أحد ، ثم مات الذى له الكتاب ، وترك ورثة وفيهم اليتيم والبالغ كيف الخلاص منه ؟

فعلى مـــا وصفت ، أن المستعير يقبض هـــذا الكتاب الذى أخذه من الهالك ، وصى الهالك ما لم يعـــلم خيانته •

وأمـــا بيع مال الهالك فلا يكون إلا بالنداء ، وقال بعض المسلمين : إن الوصى يجوز له أن يبيع مال الهالك بالسوم اذا رآى السوم أصلح ، والله أعـــلم •

* مسـألة :

ومنـه : واذا أوصى بشيء من الحق الذى لا يعرف ربه من أولى به الامام أو يدفع الى الفقراء بلا رأى الامام ؟

فعلى مـا وصفت ، أن المال الذى لا يعرف ربه يسلم الى الامام ، والله أعلم .

* مسـألة :

ومنـه : والذى له أصل مال لا تكفيه غلته الى سنة له ، ولمن يلزمه عوله من نفقـة أو كسوة وحلى ، هـل يسمى فقيرا ويعطى من الكفارات والزكاة أم لا ؟

فعلى مـا وصفت ، أنه جائز أن يعطى ممـا ذكرت ، والله أعلم .

* مسـألة :

ومنـه : وكذلك هل يجوز للوصى أن يأخذ أجرته بنفسـه من مال الهالك أم لا ؟

* مسـألة :

ففى ذلك اختلاف ، وأكثر القول أنه جائز ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنـه : واذا أراد الوصى أن يكتب البيع ؟

فاللفظ فى ذلك أن يكتب أقررت وأنا فلان بن فلان الفلانى بأنى قد بعت لفلان بن فلان بن فلان الفلانى ، مال الهالك فلان بن فلان بن فلان الفنى ، وهو المـال المسمى ، كذا من سقى فلج كذا ، من قرية كذا ،

بجميع حدود هـذا المال ، وحقوقه وطرقه ومسالكه ، وبمـا فيه بيع القطع ، وقد برئت ذمة المشـترى هذا الى من ثمن هـذا المبيع المذكور هنا براءة قبض واستيفاء وكان هـذا البيع منى لقضـاء دين الهـالك فلان بن فلان هـذا ، لإنفاذه وصاياه ، ثم يكتب التاريخ بعد ذلك ، ثم يكتب : وكتبه على نفسه فلان بن فلان بن فلان بيده فهذا ، والله أعلم •

* مسـألة :

ومنـه : وفى رجل جاءنى بورقة مكتوب فيهـا بيع خباز فى مال رجل لرجل ، وأحال هـذا الرجل المكتوب له بيع الخيار لرجل آخر ، ثم أراد هـذا الرجل الآخر أيضـا أن يحيل مـا كتب له أيجوز أم لا ، وكيف لفظـه ؟

فعلى ما وصـفت أنه جائز للرجل الآخر أن يحيل ما كتب له ، ولفظ الاحالة مثل الاحالة المتقدمة ، والله أعـلم •

* مسـألة :

ومنـه : واذا أراد أن يوصى لمن يقوم به فى مرضه عند موته ، كيف لفظه ؟

ان اللفظ فى ذلك أن يكتب الكاتب : أوصى فلان بن فلان الفـلانى بكذا كذا لارية فضـة ، لمن يقوم به فى مرضـة الموت ، أجرة منـه له بذلك ، ولا يكتب من ضـمان ، والله أعـلم •

* مسـألة :

ومنـه : وأمـا لفظ العتق أن يكتب الكاتب أوصت فلانة بنت فلان الفلانية بعتق أمتهـا فلانة بعد موتهـا ، تقربا لله عز وجل ، فاذا أرادت الرجوع فلهـا الرجوع على أكثر قول المسلمين •

وأمـــا لفظ التدبير فمثل ذلك أن يكتب الكاتب أوصت فلانة بنت فلان بن فلان الفلانية أن أمتها فلانة بعد موتها حرة لوجه الله ، أو مدبرة فهـــذا ليس فيـــه رجوع ، والله أعلم •

* مســـألة :

ومنـــه : وكيف لفظ اقامة الوكيل للاعمى فى بيع شيء من الأصول ، وكذلك وكيل الأعمى اذا أن يبيع له ؟

فاللفظ فى ذلك أن يلفظ الكاتب على الأعمى ان لم يكن الأعمى كتب لوكيله من قبل وكالة : كـــذا يا فلان أعنى الأعمى قد أقمت فلان بن فلان الفلانى وكيلا لك فى جميع مـــا يجوز ذلك أن توكله فيه من جميع الأشياء كلهـــا فهـــذا كاف ، ويجزى عن جميع التحديد •

وان أراد الأعمى يوكل وكيلا فى شيء معلوم ، فان الكاتب يلفظ على الأعمى كذا يا فلان بن فلان ، قد أقمت فلان بن فلان ، وكيلا لك يقوم مقامك فى بيع كذا بمـــا شاء من الثمن على من شاء من الناس ان شاء ببيع القطع ، أو ببيع الخيـــار ، وفى قبض ثمن مـــا باعه من مالك الى تمام اللفظ •

وأمـــا الوكيل اذا أراد أن يكتب البيع ، فان الكاتب يكتب : أقر فلان ابن فلان الفلانى ، بأنه قد باع لفلان بن فلان الفلانى مال الأعمى فلان ابن فلان الفلانى ، وهو ماله المسمى كذا من سقى فلج كذا الى تمـــام لفظ البيع ، ثم يكتب الكاتب بعد ذلك ، وكان هـــذا البيع من فلان بن فلان هـــذا بعد أن صحت الوكالة عندى من الأعمى فلان بن فلان هـــذا لفـــلان بن فلان هـــذا فى هـــذا البيع المذكـــور هنا وفى قبض ثمنـــه فهـــذا ، والله أعـــلم •

بـــاب

فى الوصايا وما يجوز للوصى وفى تفريق الكفارات وما يثبت من الوصايا وما لا يثبت

ومن جواب الشيخ الفقيه محمد بن عبد الله رحمه الله : وفيمن أوصى بنخلة من ماله لتؤكل ثمرهـا هجورا أو فطورا بمسجد معروف ، وقفـا مؤبدا أله الرجوع فى ذلك ان أراد الرجوع أم لا ؟

فعلى ما وصـفت ، أن هـذا المذكور وصـية ، والوصـية فيها الرجوع ، فعلى هذا له الرجعة ، والله أعلم .

* مســألة :

ومنه : وفيمن أوصى بعزاء ليؤكل بعد موته ، واللفظ على نسـق غيره كذا وكـذا لارية فضـة ، يشترى بهـا طعام وادام وتمر ليأكله الناس بعد موته ، وبقى من الدراهم الموصى بهـا من قبل غلط أو نسيان الوصى الى مدة سنة بعد موت الموصى ، أقل أو أكثر ، أيجوز للوصى انفاذ ذلك كمـا أوصى به على هـذا اللفظ أم يرجع الى الورثة ؟

فعلى مـا وصفت ، اذا كان أوصى بدراهم ليشـترى بها طعـام وادام وتمر ليأكله الناس بعد موته فى أيام عزائه ، فاذا انقضت أيام العزاء ولم تنفذ الدراهم كلهـا فى أيام العزاء وأيام العزاء ثلاثة أيام ، فان بقية الدراهم ترجع للورثة .

وان كان أوصى بدراهم ليشترى بها طعام وأدام وتمر ليأكله الناس

بعد موته ، ولم يقل فى أيام عزائه فان هـذه الدراهم تنفذ كلهـا فيما أوصى به الموصى قرب الزمان بعد موته ، أو طال ، والله أعلم .

* مســألة :

ومنـه : وفيمن أقر أو أوصى لمسجد كذا ، ولمسجد كذا ، ولمسجد كذا ، وقال فى آخرهن : من قرية كذا أيثبت هـذا اللفظ أم لا ؟

فعلى مـا وصفت ، أنه ثابت ذلك ، والله أعلم .

* مســألة :

ومنـه وفيمن أوصى بفكارة عشرين صلاة أو كفارة عشرين يمينا ما المعمول به فى مثل هـذا هو كفـارة أم عشرون كفارة ؟

فعلى مـا وصفت ، فى ذلك اختلاف بين المسلمين بالرأى :

قال من قال من المسلمين : تجزى عن كفارة عشرين صلاة كفـارة واحدة ، لأن كفارة عشرين صلاة غير عشرين كفارة صـلاة ، وكذلك فى كفارة عشرين يمينـا ، فالقول فى ذلك واحد .

وقال من قال من المسلمين : يجب فى ذلك لكل صـلاة كفارة ، وكذلك فى كفارة الأيمـان لكل يمين كفارة الأيمان لكل يمين كفارة ، وكل قـول المسلمين صـواب .

وأمـا ان أوصى بعشرين كفارة صلاة ، أو بعشرين كفـارة يمين ، فانه يجب لكل صلاة كفـارة ، ولكل يمين كفارة ، والله أعلم .

* مســألة :

ومنــه : واذا كان فى وصــية رجل من أهل الحبى شىء من الزكاة أو شىء ممــا لا يعرف له رب ، أيجوز انفــاذه فى أدم فى بيت مالهــا ، أو لفقرائهــا ، لأن الوصى بأدم أم لايجوز ذلك إلا الىالحاكم الذى الذى يلى حــكم لا غيره ؟

فعلى مــا وصفت ، ان جعل انفــاذ ذلك فى قرية الحبى فحسن ، وان أنفذ فى أدم فلا يضيق ذلك ، وهو جائز ، والله أعــلم .

* مســألة :

ومنــه : والموصى اذا أجاز لوصــيه جميع مــا يجوز له أن يجيزه له أتثبت اجازة الموصى هــذه بعد موته وينتفع الوصى من سببها بشىء من الاباحة أم لا يزيد له بشىء من بعد أن جعله وصيه فى أول اللفظ ؟

فعلى هــذه الصــفة ، ليس للوصى أن ينتفع من مال الموصى بعد موته بشىء على صفتك هــذه ، والله أعلم .

* مســألة :

وان كان معنا هل يزيد للوصى بهــذه اللفظة شىء من الاجارات غير مــا يجوز للوصى بقوله : قد جعلتك وصيى فلا تزيد هــذه اللفظــة شيئا ، بل هى تأكيد ، فى أمر الوصــاية وحسن ذلك ان شاء الله .

* **مسـألة :**

ومنه : وهل فى الوصية بالاطعام لأهل العزاء والمأتم شىء من الكراهية أم لا ، ومـا النية للموصى بذلك ، وهل هو بدعة أم سنة ؟

فعلى ما وصفت ، اذا قصد به الاجر فله الاجر ، وان قصد به للبكاء والنياحة والفجور فهو آثم والاعمال بالنيات ، والله أعلم •

* **مسـألة :**

ومنـه : وفيمن أوصى مجملا لمن يغسله ، ولحامل نعشـه ، ولم يوص بشىء معلوم ، ولا لأحد معلوم ، ولم تجر فى البلد عادة فى ذلك بشىء معلوم ، انمـا يوصى بعضهم بشىء معلوم لمن يغسله ، ولحامل نعشـه ، وهـذا كله غير ملعوم مـا يثبت من المقدار أهو كمن أوصى خاصـا أم غير ذلك ؟

فعلى مـا وصفت ، اذا لم يوص الموصى بشىء معلوم ، ولم يكن الوصى استأجر من يغسله ، أو من يحمله بشىء معلوم ، فلا أقدر أن أقول باثبات شىء ، والله أعلم •

* **مسـألة :**

ومنـه : واذا مات أحد من المعتوقين ممن لم يصح له نسب ، ووجدت له وصية تحتاج جميع مـا خلفه ، أينفذ جميع ذلك فى وصيته أم يترك منه ثلثاه للجنس ، أو لبيت المال ؟

فعلى مـا وصفت ، موجود فى آثار المسلمين أن من يورث بالجنس جائز له أن يوصى بجميع ماله ، والله أعـلم •

* مســألة :

ومنــه : واذا مات انسان وترك مالا ، وأولادا ، وقد أوصى على بعض الأولاد فلم يصح عند الأولاد أن أخاهم أنفذ وصية هالكهم ، وعندهم أنه لم ينفذ جميعها ، أيصفوا لهم الارث من الهالك ، ويكون ذلك متعلقا على الوصى أم لا يصفوا لهم الا بعد بعد صحة العـلم بانفـاذ جميع الوصية ، ولو كانوا يتقون أخاهم الوصى أن يقوموا عليه أم لهم عذر بالتقية ؟

فعلى ما وصــفت ، اذا كان الوصى غير ثقة ، وقد علموا أنه لم ينفذ جميع الوصية ، فالذى يعجبنى من القول للورثة أن يقوموا على الوصى فى انفــاذ وصــية هالكهم ، ولا يطيب لهم مــال هالكهم من غــير أن تنفذ ديونه ووصاياه ، والله أعلم •

* مســألة :

ومنــه : والورثة اذا أبوا أن ينفذوا وصية هالكم ، كان فيهم أيتام أو لم يكن ، أيحبسون أم لا حبس عليهم ، اذا لم يترك الهالك حقوقا على نفسه ، وأوصى بوصايا وصحت الحقوق والوصايا ، وجعل الهالك وصيا ، وأراد الوصى أن ينفذ الحقوق والوصايا ، وعارضة الورثة عن ذلك ، وامتنعوا من ذلك فانهم يحبسون الى أن ينقادوا للحق •

وكذلك ان لم يجعل الهالك وصيا وكان الورثة كلهم بالغين ، وصحت الحقوق والوصايا ، وطلب أهل الحقوق حقوقهم ، وامتنعوا فانهم يحبسون الى أن يتقادا للحق ، فان كان فى الورثة أيتام فان الحاكم يقيم وكيلا ثقة ينفذ الحقوق والوصايا ، والله أعلم •

* مســألة :

ومنــه : وفيمن أوصى بنخلة أو ينخل من ماله لمن يقرأ شيئا من القرآن جزءا أو غيره على قبره بعد موته ، فمات ومات وصيه ، وورثته ، وبقيت النخل ، على من القيام بمــا يؤتجر لمن يقرأ على قبره ، أهو على الحاكم يقوم بهــا ، أم على ورثته يجوز لهم أن يستأجروا القارىء ، ويجوز للاجير ذلك أم لا ؟

وان لم يجز له وقد فعل ذلك ، يلزمه ضمان أم لا ، لأن الأجير الأول قــد مات ، وكذلك الورثة الأولون ، وتقى ورثة الورثة يمضى فعلهم فى ذلك أم لا ؟

فعلى مــا وصفت ، أن ورثة الورثة يمضى فعلهم ، وجائز مــا ذكرت ، والله أعلم .

* مســألة :

ومنــه : وفيمن أوصى لبعض أقربيه بشىء من العروض أو الآنية أو غير ذلك ، أيدخل فيمــا أوصى به من الدراهم للاقربين أم لا ؟

فعلى مــا وصفت ، فنعم يدخل فيمــا أوصى به من الدراهــم للأقربين على أكثر قول المسلمين والمعمول به عندنا ، والله أعلم .

* مســألة :

ومنــه : والوصى للميت اذا كان من غير بلــده ، ومــات الموصى والوصى غير حاضر هناك ، فقــام الورثة بانفــاذه مــا أوصى به الموصى

من العزاء ، يعجبك للوصى أن يسقط من الأجرة بمقدار ذلك عن الورثة أم لا يلزمه ذلك ؟

فعلى صفتك هذه ، لا أعلم أنه يلزمه أن يسقط شيئا من أجرته ، والله أعلم •

* مسألة :

ومنه : واذا خرجت وصية الهالك من ثلث ماله أعلى الأجنبى شك فى أجرة الوصية اذا كانت فوق ما يستحق من الأجرة على تلك الوصية ، أم لا شك عليه أبدا فى ذلك ؟

فعلى ما وصفت ، اذا كان الوصى غير وارث فلا شك عليه ، ولا شبهة عليه فيما أوصى له به الموصى من الأجرز لانفاذ وصيته ، ولو كانت الأجرة كثيرة هكذا حفظته من آثار المسلمين ، والله أعلم •

* مسألة :

ومنه : واذا لم تخرج وصية الموصى من ثلث ماله لقلة ماله ، ورضى الورثة باخراجها من جملة المال ، وكانوا بالغين ورضوا بانفاذ وصية هالكهم من جملة المال ، فجائز للوصى انفاذ الوصية وذلك حسن للورثة عندى ، والله أعلم •

* مسألة :

ومنه : ومن أراد أن يميزها يريد أن يوصى به من الوصايا اللاتى لا يمكن انفاذها فى الحياة مثل الصيام والأقربين وغير ذلك

دراهم لكل شيء من ذلك شيئا معلوما من الدراهم يجزيه ويكون ذلك أفضل له أم لا ؟

فعلى مـا وصفت ، أن ميزدراهم فجائز ، وإن أوصى بمـا عليه من الوصية فى ماله فجائز ، والله أعلم •

* مســألة :

ومنــه : ومـا الذى تستحسنه وتختـاره لمن أراد أن يوصى بما عليه أيوصى لمن يغسـله بعد موته ، ولمن يحمله الى قبره ، أم ذلك على الاحياء ولا عليه هو من طريق اللزوم ولا الاستحباب أن يوصى بذلك ؟

فعلى ما وصـفت ، لا يلزم الموصى أن يوصى بذلك من طريق اللزوم ، وذلك واجب على الأحياء ، والله أعلم •

* مســألة :

ومنــه : وكذلك الوصـية بالعزاء أحسن له أن يوصى من ماله لمن يحضر عزاءه ومأتمه من الرجال والنساء ، وينفذ ذلك مجملا من مـاله غداء وعشاء مـا لم يغسلوا أم أكلة واحـدة عند الغسالة فقط ؟

فعلى مـا وصفت ، أنه أحسن أن يوصى من ماله لمن يحضر عزاءه ومأتمه من الرجال والنسـاء ، وينفذ ذلك مجملا من ماله ، والله أعلم •

* مســألة :

ومنــه : وفيمن أوصى لزوجته بمـا فى بيته من حب وتمر وآنيـة من ضمان لزمه لهـا ثم ماتت الزوجة قبله بسنين طوالا ، وتزوج امرأة

غيرهـا ، ثم مات هو ووجد ذلك الكتـاب لتلك الزوجة ، أيثبت لورثتهـا شيء منه أم لا ؟ لأن التمر الأول والحب لا شك أنه لم يبق ووجـد غيره ومـا الحكم في ذلك ؟

فعلى مـا وصفت ، أنه لا يثبت لورثة الزوجة شيء على أكثر قول المسلمين ، والمعمول به عندنا ، لأن الكاتب والمكتوب له قد ماتا ، والله أعـلم .

*** مسـألة :**

ومنـه : وفيمن أوصى لبني ابن له مات قبله بمثل نصيب ابنـه ، لو كان ابنـه حيا وبقي سنين ، ثم مات ذلك الأب ، وأوصى له أحد من الناس بشيء من ضمان عليـه له ، أعني لذلك الاب الذي قد مات ، هل يلحق بنو ابنه الذين أوصى بها لجدهم بعد موته أم لا ؟

فعلى ما وصـفت ، فنعم يلحق ابنه الذين أوصى لهم جدهم بمثل نصيب أبيهم من ماله من هـذه الوصية التي أوصى بهـا لجدهم ، وهذه الوصية التي لجدهم بمنزلة ماله الذي خلفه لورثته ، ولبني ابنـه ميراثهم من هـذه الوصـية مثل ميراثهم من سائر مال جدهم ، والله أعـلم .

*** مسـألة :**

ومنه : جوابه فيمن أوصى بطعام وادام ليؤكل بعد موته ، ولم يذكر في أيام عزائه ؟

أنه جائز أكله ولو بعد مدة من بعد موته اذا لم يعمل بعد موته ، وجائز تركه للورثة ، والله أعلم .

* مسـألة :

واذا جعلت امرأة أمهـا وصيتها فى قضـاء ديونها ، وانفاذ وصاياها وأوصت لهـا بكسوتها التى تخلفها ، وبعطرها الذى تخلفه أجرة لهـا على انفاذ مـا كتب فى هذه الورقة ، وبحق عليهـا لها أيثبت مـا تجعله لهـا من الكسوة والعطر أم لا ؟

فانه يثبت لهـا جميع كسوتها وعطرها ، ويكون نصف الكسوة ونصف العطر من الثلث من قبل الأجرة ، ويكون نصف الكسوة ونصـف العطر من رأس المال ، لأنه بحق عليها لها ، والله أعلم .

* مسـألة :

ومنـه : واذا تركت هـذه المرأة ورسا وزعفرانا وكيشانا ، أيدخل فى وصيتها لأمهـا هذه على ما تقدم من اللفظ ؟

فقد وجدت فى آثار المسلمين كل شىء له رائحة طيبة فهو من الطيب ، والطيب هو العطر ، والله أعلم .

* مسـألة :

ومنـه : واذا أوصت امرأة بأجرة صيام ثلاثة أشهر بدل أشهر رمضان ، ثم أجر الوصى على أربعة أشهر غلطا منه ، من يصوم عن الهالكة لأنه لم ينظر الوصية أيضمن الوصى أم لا ؟

فعلى مـا وصفت ، اذا لم يتم الأجل أربعة أشهر ، فيقول له الوصى يقف عن صوم الشهر الزائد وان كان الأجير قـد أتم صـيام الأربعـة الأشهر ، فان أجرة الشهر تكون على الوصى ، وأمـا الصوم يجزى عن الهالكة ، والله أعـلم •

* مسـألة :

ومنـه : والوارث اذا جعله الموصى وصـيه ، وأوصى له بأجرة على انفاذ وصيته وقضاء دينه اقتضاء ديونه أتثبت له أم لا ؟

فعلى مـا وصفت ، يثبت اذا لم تجاوز الأجرة المثل ، والله أعـلم •

* مسـألة :

ومنـه : واذا أوصى لمسجد أو يتيم أو صبى أو لمن لا يملك أمره بشىء من أصـل مال من نخل أو ماء أو بيت أو ما أشبه ذلك ؟

فعلى مـا وصفت ، ليس على الوصى غير الاعلام أن هـذا المال أو النخلة أوصى بهـا لكذا وكذا ، والله أعلم •

* مسـألة :

ومنـه : واذا أوصى لأحـد بآنية أو غيرها ؟

فلا يجوز أن يعطى الوصى ثمنهـا على أكثر قول المسلمين ، وفيه قول لبعض المسلمين أنه لا يضيق أن يأخـذ القيمة اذا رضى ، والقول الأول أكثر ، وعليه العمل •

وأمـــا اذا أوصى الموصى لأحد بعباسيات ؟

فلا يضيق أن يأخذ عنهـــا لاريات برضاه ، وان أخذ عباسيات فهو أحوط ، وأمـــا من عليه لأحد لاريات أو عباسيات أو فلوس نجاس ، وأراد من له الحق أن يقضيه بمـــا عليه له من الجنس الذى عليه ؟

فجائز ذلك اذا رضـــيا كلاهما بذلك .

وأمـــا الوصى فجائز له أن يستعين بمن يقويه فى جميع مـــا يريده ، ولو لم يسأله أنه فعل مـــا أمره على أكثر قول المسلمين اذا كان ثقة أمينـــا لا شك فى قوله ، وأمانته وصدقه ، وكذلك اذا اقترض من أحد حبا أو غيره فجائز له ، أن يعطيه القيمة اذا رضيا كلاهمـــا بذلك .

* **مســـألة :**

ومنـــه : واذا أوصى الهالك لأحـــد بكذا كذا لارية فضـــة ؟

فلا يجوز أن يعطى الموصى له عروضا بقيمة الدراهم على أكثر قول المسلمين ، وفيه قول لبعض المسلمين أنه جائز اذا رضى من له الحق ، وكان ممن يملك أمره ، والقول الأول أحب الى .

وأمـــا أن يعطى باللاريات عباسيات أو محمديات ؟

فجائز ذلك اذا كان الناس متجاوزين ذلك ، وأمـــا الفلوس النحاس فاذا رضى بهـــا فلا يضيق ذلك ، ولا يخرج ذلك من قول المســـلمين ، والله أعـــلم .

* مسـألة :

ومنـه : وما حـد من يجوز له أن يسـلم اليه من الذى يوصى به للفقراء أو الكفارات اذا لم يكن له مال تكفيه غلته لمؤنته ومؤنة من تلزمه مؤنتـه سنة ؟

فانه جائز له أن يأخذ من الكفارات ومن الشىء الذى يوصى بـه للفقراء ، وأمـا السلاح والآنية فلا عمل عليها •

وأمـا الصنعة اذا كانت تكفيه لمؤونته ومؤنة من تلزمه مؤونتـه سـنة فلا يعطى •

وأمـا صاحب الصنعة اذا تكن تكفيـه فجائز أن يعطى •

وأمـا الفقير اذا رأى عليه سيمة الفقر فانه يعطى ، والله أعلم •

وجائز أن يعطى الصبى الفطيم من الكفارات وتسلم الى من يعوله ، والله أعلم •

* مسـألة :

ومنـه : والوصى اذا أنفذ الحقوق التى على الهالك وهى مكتوبة فى أوراق مثل الصداق الآجل وغيره ، هل تمش هـذه الأوراق برأى من كان له هـذا الحق أم تترك بحالهـا ، أم يمشها صاحب الحق كان فى الورثة أيتام أو أغياب أو ليس فيهم أيتام ولا أغياب ، وأى أحسن ؟

فعلى مـا وصفت ، أن أمور الناس لم تزل بمثل هـذا ، وأنه جائز

أن تمش الورقة المكتوب فيهـــا هذا الحق على الهالك ، وجائز للوصى أن يمش الأوراق اذا سلم الحق الذى فيهـــا ، وذلك على التعـــارف بين الناس ، ولأن الورقة لا قيمة لهـــا ، وإن مشها من له الحق فذلك أحسن ، وان مزق الكتاب بنفســـه فذلك حسن ، وكذلك الوصـــية ، والله أعلم •

* مســـألة :

ومنـــه : وأما اذا كان حق على الوصى للموصى ؟

فانه يسلم الحق الذى عليه لورثته ، ثم يرد الورثة عليه مـــا قبضوا منه لينفذه فى دين الهالك ان كان عليه دين ، ولانفـــاذ وصاياه ، وان أنفذ الوصى دين الهالك من الحق الذى عليه من غير أن يقبضه الورثة فلا يخرج ذلك من الحق وهو جائز ، وإن كان حق الغائب على الهالك فانه يســـلم الى الحاكم ، والله أعلم •

* مســـألة :

ومنـــه : وجائز للوصى اذا كان فقيرا أن يأخذ كفارات الصلوات ، والذى أوصى به للفقراء على قول بعض المسلمين ، وكذلك يأخذ لأولاده الصغار ، والله أعلم •

* مســـألة :

وأمـــا الفقيرة زوجة الفقير يجوز أن تعطى من الكفارات ، وكذلك الحرة الفقيرة زوجة العبد الفقير يجوز أن تعطى ، وأمـــا الأمة فلا يجوز أن تعطى ولو كان سيدها فقيرا •

وأما سيد الأمة اذا كان فقيرا جاز له هو أن يأخذ لنفسه من الكفارات ، والله أعلم .

وكذلك الذى له فريضة فى بيت المال ، ولم تكفه لعوله ولعول من يلزمه عوله وكسوتهم يجوز أن يعطى من الكفارات أم لا ؟

فعلى ما وصفت ، جائز أن يأخذ من له فريضة فى بيت المال من الذى يوصى به للفقراء أو من الكفارات ، على ما وصفت ، والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : أن الفطرة تجب على من لا يتحملها بدين ، ولا يضر فيها بعيال .

وأما الذى عليه الدين فلا تلزمه الفطرة ، ولا يلزمه أن يبيع ماله فى زكاة الفطرة ، والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : وفى الوصى اذا أراد أن يرفق بورثة الهالك ليفرق عن صلوات الهالك ، وكفارات أيمانه تمرا ، لأن التمر أرخص يجوز له ذلك أم لا ؟ وكيف يفرق عن المسلمين من تمر الفرض والسائر ؟

فعلى ما وصفت ، أنه يجوز للوصى أن يفرق عنكفارات صلوات الهالك ، وأيمانه لكل مسكين من الفرض والبلعق والصرفان ، وما كان مثله من التمر الثقيل ثلاثة أمنان .

وأما السائر ثلاثة أمنان الا ثلث بمن نزوى ، والله أعلم .

*** مسـألة :**

ومنـه : وجوابه فى الوصى اذا باع من مال الهالك لقضاء ما عليه ؟

أنه ليس لليتيم بعد البلوغ نقض مـا باعه الوصى من مال الهالك لقضاء دينه ، وليس له حجة فى النقض أن قال انه يسلم مانابه من وصية الهـالك .

وأمـا اذا باع الوصى من أصول الهالك لقضـاء دينه بلا حجـة على الورثة ، وكان الوارث بالغا حاضرا فى المصر ؟

فالذى حفظته من آثار المسلمين : أنه لا يجوز بيع الاصول من مال الهالك الا بعـد الحجة على الوارث .

واذا باع الوصى ، وعلم الوارث بالبيع ، وأراد أن يفدى البيع فله ذلك ، وله المدة فى احضار الدراهم الى ثلاثة أيام بمنزلة الشفيع ، فان فداه والا جاز البيع .

وقال من قال : ليس له مدة فى احضار الدراهم فان فداه من حينه والا جاز البيع والقول الأول أوسع .

وأمـا العروض والحيوان فجائز البيع من غير مشـورة للوارث ، ويستحب للوصى على كل حال أن يشير على الوارث فى الاصول والعروض اذا كان بالغـا حاضرا فى المصر .

وأمـا اذا كان الوارث غائبا أو يتيما فالبيع جائز على كل حال فى الاصول وغيرها ، والله أعلم .

* **مسألة :**

ومنه وفيمن أوصى بصيام خمسة أشهر زمانا بدلا وقضاء عما لزمه من فساد صوم شهر رمضان ، وأجرة الصائم على رأى وصيه ، أيجوز للوصى أن يستأجر أحدا من الورثة أرأيت اذا أراد الورثة أن يصوموا عن هالكهم بغير أجرة ، أيجوز لهم ويبرأ الهالك ، وما صفة صيامهم أيجوز أن يصوم كل واحد منهم شهرا ، أو يكون كل صيامهم فى شهر واحد أم لا ؟ واذا ناب كل واحد أياما مثل عشرة أيام أو أقل أو أكثر ما صفة صيامهم وما لفظ عقد صيامهم ؟

فعلى ما وصفت ، اذا أوصى رجل بصيام خمسة أشهر زمانا بدلا وقضاء عما لزمه من فساد صوم شهر رمضان ، فجائز للوصى أن يستأجر خمسة رجال أن يصوموا شهرا واحدا كل واحد منهم شهرا لبيدو بشهر واحد الى أن يتم كل واحد منهم ذلك الشهر ، وكذلك جائز للوصى أن يستأجر أحدا من الورثة أن يصوم عن هالكه •

وكذلك جائز اذا أراد أحد من الورثة أن يصوم عن هالكه بغير أجرة فجائز ذلك ، ويبرأ الموصى •

وكذلك جائز أن يصوم الورثة شهرا واحدا عن الهالك مثل اذا أوصى الموصى بصيام خمسة أشهر ، وكان الورثة خمسة ، فاذا صاموا شهرا واحدا الى أن يتم كل واحد منهم الشهر فجائز ذلك ، واذا ناب كل واحد من الورثة أقل من شهر مثل أيام معلومة ، فاذا أراد أحد من الورثة أن يصوم فاللفظ فى ذلك أن يقول : غدا ان شاء الله أصبح صائما كذا وكذا يوما بدلا وقضاء عما لزم الى الهالك فلا بن فلان من فساد صوم

شهر رمضان ، وكل يوم من هــذه الايام أصبح فيه صائما من طلوع الفجر الى الليل بنيــة واحدة ، واعتقاد واحد ، أداء للفرض طاعة لله ولرسوله محمد صلى الله عليه وسلم •

واذا أراد أحد أن يصــوم بقية الشهر فانه يصبح صائما اذا أخر صيامه ، ويكون الصــوم متتابعا ، واللفظ على مــا تقدم ولا يجوز الافطار بين صوم الورثة اذا كان صيامهم كلهم شهرا واحدا ، فاذا أتم أحدهم صيامه أصبح الآخر صائما ، ولا يقطع بين الصــيام بافطار •

وأمــا اذا كان كل واحد من الورثة صام شهرا ، وكان الموصى أوصى تصــام أشهر ، فاذا اتم أحد الورثة صيام الشــهر الذى صامه فجائز له ذلك أن يفطر ، وأمــا اذا أوصى بصــيام شهرين متتابعين ، فلا يجوز الافطار بين صيام الشهرين ، والله أعلم •

* مســألة :

ومنه : وما تفسير ما قيل عقــد التسعين حيث قال قاسم الوصــية بغير عــلم أضيق من التسعين ، وكذلك الأمر على المتقى أضيق من التسعين مــا تفسير عقد التسعين ؟

فعلى مــا وصفت ، لم أحفظ فى ذلك شيئا منصوصا بعينــه ، الا أنى سمعت بعض الاخوان أنه يرفع عن بعض الاخوان أنه سمع أن عقد التسعين اذا شبك الانسان أصابعه أصابع اليدين ، وقبض على أصابعه فذلك عقــد التسعين لأن ما بين الأصبعين ضيق فهذا مــا ســمعت ، والله أعــلم •

ووجد أيضا من آثار المسلمين مؤثرا بعينــه ، أن قاسم الوصية اذا قسمها بغير علم فهو فى الضـيق من التسعين ، فوجد أن ذلك فرج المرأة قبل أن يفتض هكذا حفظته مؤثرا بعينه ، والله أعـلم .

* مســألة :

ومنــه : وفيمن أوصى للفخذ الفلانى من أهل بلد معروفين من شىء لزمه ممـا هو موقوف عليهم جميعا ، ثم مات الموصى بعد مـا أوصى بمدة ، أينفذ مـا وصى به على الاحياء منهم فى ذلك الوقت ، أم على الأحياء والأموات ممن مات من بعد وصى الموصى ، أرأيت وان لم يدركوا كيف يفعل الوصى عرف صغيرك كذلك ؟

فعلى مـا وصفت ، أن الوصية لا تثبت للاموات ، وانمـا تكون الوصية حكمهـا يوم يموت الموصى على أكثر قول المسلمين ، والمعمول به عندنا ، وقال من قال من المسلمين : ان الوصية حكمها يوم يوصى الموصى ، والله أعـلم .

* مســألة :

ومنــه : وفيمن أوصى لبنى فلان بعشر لاريات فضــة من ضمان لزمه الا فلانا منهم فانه قد أخــذ سهمه منهن أتثبت العشر جميعا للورثة أم سقط سهم المستثنى منهم ، ويرجع لورثة الموصى عرف صغيرك ؟

الجــواب :

وبالله التوفيق ، أنه تثبت العشر جميعا لبنى فلان ، ولا يثبت لورثة الموصى شىء والله أعـلم .

* مســألة :

ومنــه : وفى الموصى اذا أوصى لمن يجىء معزيا أهله فى مصــيبته بطعام وادام وحلا وعلف الدواب وغير ذلك ، أيجوز للوصى أن يستأجر على عمل الطعام من مال الهالك ، وعلى شراء الطعام وحمله من مال الهالك ، وما صفة علف الدواب أيكون القت والقصب والحشيش والتمر ، أم يكون القت والقصب من غير تمر ، ومــا يعجبك فى ذلك أرأيت اذا أقام الواصل أكثر من ثلاثة أيام أيكون طعامه وطعام دوابه من مال الهالك أم لا ؟ ومــا حد ذلك الوصول أيكون أياما محدودة أم لا .

فعلى مــا وصفت أن الوصايا تختلف باختلاف ألفاظهــا ومعانيها ، فان كان أوصى لمن يجىء معزيا لمن له التعزية منه بعد موته أياما عزاءه ومأتمه ، ولم يحد لك أياما معلومة ، ولا حدا معروفا ، فقد قيل : ان أيام العزاء ثلاثة أيام بلياليهن وساعاتهن وكسورهن ، وليس عندى لمن أقام أكثر من ثلاثة أيام أن يطعم من مال الهالك الموصى الا برضا الورثة اذا كانوا يملكون أمرهم ، وان لم يكن حمل الطعام وشراءه وعمله الا بالأجر لم يبعد عندى جواز ذلك وانفــاذه من مال الهالك الموصى .

وأمــا اطعام الدواب فقيل مــا هو متعارف بين الناس فى ذلك الموضع من علف الدواب ، والله أعلم .

* مســألة :

ومنه : اذا كتب فى الوصــية على نسق وصيته ولابنة عمها شمسوه ، بنت ثانى بن ظوق ، ولفلج من قرية كذا بست صديات فضــة من ضمان عليهــا لهما ، والموصية اسمها فاطمة بنت راشد بن ظوق الازكوية كيف

هذه اللفظة ؟ أتثبت على الاطمئنانة لابنة عمها ، لأن لها ابنة عم اسمها شمسوه بنت ثانى بن طوق أم يبطل على هـذا اللفظ ، واذا بطل أيثبت الذى للفلج وله النصف من هذه الست الصديات أم لا ؟

وكذلك ان وجـد فى الوصية على نسق وصيته وبصـديتى فضـة لمسجد كـذا ، أو لمسجد كذا ، من قرية أزكى يشترى بهما دلوا جـلد لينزف بهما الماء من بئر هذين المسجدين فى هذين المسجدين من ضمان عليه لهما ، أيثبت هذا اللفظ للمسجدين ، أو أحدهما أم يجوز أن يشترى بهما دلوا جـلد مثل ما أوصت ؟

ووجـد أيضـا على نسق وصيته وبدلو من جلد لمسجد سعال من نزوى لينزف بهـا المـاء من بئر هذا المسجد ، أيكون للمسجد وحـده أم للدلو وحـده ؟

ووجد أيضـا على نسق وصـية وبلاريتى فضـة من يقوم بها فى مرضـها عند موتها ، كيف خلاص هاتين اللاريتين الى من تدفع أرأيت اذا اشتهر أن القائم بها فى مرضـها عند موتها فلانة أيكفى اذا اطمأن القلب بقول الجيران والأقارب أو من كان غير ثقات وتدفع اليها اللاريتان ، ويبرىء الوصـية والهالكة أم لا ؟

وكيف هـذا اللفظ جميعه أهو ثابت ويمتثل ما أوصت به فى الدلاء وغيرها أم لا ؟

واذا لم يثبت منه شيء ، ورضى الورثة بانفاذه كله أيجوز للموصى انفاذه أم لا وشمسوه وتقـارب هجوهما اذا ثبت أو ثبتته الورثة اذا وجد أيثبتان اسمهما على مثل ذلك كيف يكون ذلك لمن منهما ؟

فعلى ما وصــفت ، جائز لك أن يؤخذ بالاطمئنانة فى الوصايا على قول بعض المسلمين ، وعلى هــذا القول تكون الوصــية بين بنت ثانى ، وبين الفلج نصــفين •

وأما اذا أوصى الموصى بكذا كذا لمسجد كذا ، ثم قال بعــد ذلك : يشترى بهــا دلو جلد فقال من قال من المسلمين : ان هــذه الوصــية تكون لعمار المسجد •

وقال من قال : تكون على ما أوصى الموصى وهو أحب الــى •

وأما اذا أوصى لمن يقوم به فى مرضة الموت ثم اشتهر أن القائم لها فى مرض موتها فلانة فاذا كانت الشهرة لا تدفعها شهرة فجائز الأخــذ بمــا قالت الشهرة ، والله أعــلم •

** مســألة :**

ومنه : وفيمن أوصى لعزاء بعد موته بعشرين لارية فضــة يشترى بهــا طعام وادام وتمر ليأكله الناس بعــد موته ، ومات الموصى وخلف أيتاما وبلغــا والموصى أوصى على أحــد بنيه البالغين ، واشترى الوصى لهذا العزاء أرزا وذبيحة ، ووزن من عنده تمرا ، وأراد به أن يجعل هــذا التمر الذى عن عنده بثمن •

قلت : أيجوز له ذلك أم لا يجوز له أن يأخــذ ثمن التمر الذى اتزنه من عنده من مــال الهالك أم لا ؟

وكذلك ثمن الاهاب يشترى به زيادة طعام أم يرجع للورثة ؟

فعلى ما وصــفت ، أما أخذه التمر من عنده فلا يخلوا من الاجازة ، وله أن يأخــذ القيمة من مال الهالك •

واما الاهاب فليس من دراهم العزاء ، وأما البزار فلم أقف عليه من الأثر ، والله أعــلم •

* مســألة :

ومنه : وفيمن أوصى بشاخة فضــة يؤتجر بها من يشحب عنه ساقية فلج العين من قرية أدم من الموضع الفلانى ، الى الموضع الفلانى ، يجوز للوصى أن يستأجر أجيرا أن يشحب وصــلة من هذه الساقية أم لا ؟

أرأيت اذا أوصى الموصى بشاخة فضــة تجعل فى اصــلاح الفلج الفلانى من الموضع الفلانى الى الموضع الفلانى تكون هذه الشاخة لشحابة هــذه الساقية أم لا ؟

فعلى ما وصــفت ، ان صــح أن يشحب بهذه الشاخة جميع الموضع المحدود فهو المراد ، والا يشحب بهــا ما يصح من ذلك الموضع •

وأما الصــدية الموصى بها لاصــلاح فلج من موضع منه الى موضع فهو يشحبه أو ما كان فيه صــلاح له ، والله أعــلم •

ومنه : وأما لفظ أن يوقف نخــلة من ماله فى اصلاح بئر فى مسجد معروف ، وفى شراء الحبال والدلاء لنزفه ، وقفا مؤبدا ؟

فان الكاتب يكتب : أوصى فلان بن فلان الفلانى ، بنخلته الفلانية التى هى بموضع كــذا ، من المــال المسمى كــذا ، من قرية كذا ، تنفذ

غلتها لاصـلاح البئر التى هى بمسجد كذا ، من قرية كـذا ، وفى شراء حبال ودلاء يستقى بها من هـذه البئر المذكورة هنا ، وقفا مؤبدا الى يوم القيامة ، والله أعـلم .

*** مسـألة :**

ومنه : وأما من أراد أن يوصى بنخلة من ماله معروفة لتنفذ غلتها فى فطور الصائمين فى مسجد كـذا ، وفى سقيه المـاء للشرب فى هـذا المسـجد ؟

فليكتب الكاتب : أوصى فلان بن فلان الفلانى بنخلته الفلانية التى هى بموضـع كذا ، من المـال المسمى كذا ، من قرية كذا ، تنفذ غلتهـا لفطرة مسجد كـذا ، من قرية كذا ، وفى سقى المـاء للشرب فى هـذا المسجد المذكور هنا ، وقفا مؤبدا الى يوم القيامة ، والله أعـلم .

*** مسـألة :**

ومنه : وهل يجوز لأولاد الوارث البالغين أن يأخذوا من الكفارات التى أوصى بهـا الهالك وأبوهم وارثه اذا كانوا فى حجر أبيهم أم لا ؟

الجـواب :

ففى ذلك اختلاف : وقال من قال : جائز .

وقال من قال : لا يجوز ، والله أعـلم .

قلت له : وكذلك زوجات الوارث ، أو زوجات ابن الوارث ، اذا كان

الابن والزوجات فى حجر الوارث ، وينفق على الابن وزوجـاته اذا كن فقيرات ، هل يعطين من تفرقة الكفارات أم لا ؟

فنعم ، جائز اذا لم يقم لهن أزواجهن بما يحتجن اليه ، والله أعلم •

* مسـألة :

ومنه : والوارث فلا يجوز له أن يأخـذ من كفارات الصلوات التى أوصى بهن هالكه ، وكذلك الذى أوصى به هالكه للفقراء ، فلا يجوز للوارث على أكثر قول المسلمين ، والمعمول به عندنا •

وأما أولاد الوارث الكبار ، فيجوز لهم أن يأخذوا اذا كانوا فقراء ، وأما أولاده الصـغار فلا يجوز لهم أن يأخـذوا على القول المعمول به عنـدنا •

وأما الوصى فيجوز أن يأخذ من جميـع ما ذكرته على أكثر قول المسلمين ، واذا كان فقيرا ، والله أعـلم •

* مسـألة :

ومنه : وفى الموصى اذا أوصى بكذا كذا لارية فضـة لفلج كـذا ، من قرية كـذا ، من ضمان عليه له ما يخدم بهذه الدراهم ؟

فعلى ما وصـفت ، أن هـذه الدراهم يشحب بها هذا الفلج من أعلى أجائل الفلج طالعا ، ويقول الوصى للأجير : قد اتجرتك أن تشحب فلج كـذا من أعلى الأجائل بكذا وكذا على ما يتفقان عليه من الأجرة ، والله أعـلم •

* **مسألة :**

ومنه : وفى رجل جعل رجلا وصيه بعد موته فى قضاء دينه ، وانفاذ وصايا ، واقتضاء ديونه ، ثم أقر الموصى عند الوصى أن على لفلان بن فلان كذا كذا لارية فضة ، أوفه عنى ، أو قال : أوف عنى فلان بن فلان كذا كذا لارية فضة على له ، أيجوز للوصى أن يسلم من مال الهالك على هذا اللفظ الأول والآخر أم لا ؟ كان هذا اللفظ فى الصحة أو المرض ، كان فى الورثة أيتام أو غير أيتام أم لا ؟ فيما بينه وبين الله ؟

فعلى ما وصفت ، جائز للوصى فيما بينه وبين الله عز وجل أن يسلم من مال الهالك ، والله أعلم .

* **مسألة :**

ومنه : وفيمن أوصى بنخلة لشىء من الوقوف من ماله ، وكانت هذه النخلة مباعة بالخيار ، أو رهنا مقبوضا قبل الوصية ، هل يثبت ذلك أم لا ؟

فعلى ما وصفت ، فى مثل هذا يجرى الاختلاف بين المسلمين :
قال من قال : لا تثبت الوصية فى مثل هذا الذى ذكرته .

وقال من قال : ان الوصية ثابتة .

وأما فداء بيع الخيار من هذه النخلة ، فقال بعض المسلمين : على الموصى .

وقال من قال : على الموصى له ، وهذا القول يعجبنى .

وأما الرهن المقبوض فيكون تسليم الدراهم على الموصى ، والله أعلم •

** مسـألة :**

ومنه : وفى امرأة قالت للكاتب : اكتب لبناتى ما يبقى من كسـوتى بعـد موتى ، من ضـمان لبناتها فلانة وفلانة وفلانة من ضمان عليهـا لهن ، ولفظ عليها ، ثم أعطته ورقة وصـية لهـا كتبهـا كاتب غيره من قبل ، وقالت له : انظرها فرأى فيها مكتوبا : وثيابها التى تخلفها بعـد موتها لأمها على أثر وصـية من ضـمان عليها لهـا ، وماتت الأم قبل الابنة ، وخلفت ورثة غير الآنية ما يعجبك لهذا الكاتب فى كتابه ؟

فعلى ما وصـفت ، أما فيما بينها وبين الله اذا لم يكن عليها ضمان لأمها فواسع لها الرجوع ، وأمـا فى ظاهر الحـكم فلا يقبل قولهـا ، والله أعـلم •

** مسـألة :**

ومنه : وفى امرأة أوصت لمسجد كذا ، من قرية كـذا ، بكذا كـذا لارية فضـة من ضـمان عليها له ، وكان فى هـذه القرية مسجدان اسمهما واحـد ، مثل الذى مكتوب فى هذه الوصية ، واحـد تصلى فيه النساء ، وواحـد يصلى فيه الرجال ، وهما قريبان من بعضهما بعض ، أو بعيدان أتثبت هـذه الوصـية لأى مسجد منهما ؟

فعلى ما وصـفت ، أما فى ظاهر الحـكم فان هـذه الوصية تثبت للمسجدين على صـفتك هذه ، والله أعـلم •

* مسـألة :

ومنه : وفى الوصى اذا استأجر من يحج عن الهالك حجة الاسـلام الى بيت الله الحرام ، وشرط الأجير على الوصى أن يخدم على نفسـه اذا احتاج الى ذلك ، هل يسع للوصى أن يفسح للأجير أن يخدم أم لا ؟

فعلى ما وصـفت ، أنه جائز لهذا الأجير أن يخـدم اذا وقـع الشرط بينهما أن يخـدم ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنه : وكذلك اذا اعتذر الأجير من فعل الاستحباب ، هل يجـوز للوصى أن يعذره من ذلك أم لا ؟

فعلى ما وصـفت ، اذا لم يصح أحـد غير هذا الأجير بفعل المستحب فى الحج فجائز أن يستأجر هـذا الأجير الذى ذكرته ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنه : وفيمن أوصى فى وصـية بكذا وكـذا لارية فضـة لمسجد كـذا لاصلاحه ، وبكذا كذا كـذا لارية فضـة لهذا المسجد أيضـا من ضمان عليه له ، أتثبت هاتان اللفظتان ؟

فنعم كلتا اللفظتين ثابتة اتفقتا أو اختلفتا على صفتك ، والله أعلم .

* مسـألة :

ومن جوابه رحمه الله : وأما الوصى اذا كان عليه حق للموصى فقال

بعض المسلمين : يجوز له أن يقضى الحقوق التى على الهالك مما عليه من الحقوق الذى للهالك ، وهذا القول يعجبنى •

وقال بعض المسلمين : ان الوصى يرد فى الورثة ممـا عليه لهالكهم من الحقوق ، ثم بعد ذلك ترد عليه الورثة ما سلم اليهم ليقضى به حقـوق هالـكهم •

وأما اذا كان على الهالك حق لغائب ، فالوجه فى ذلك أن يسـلم الوصى الحق الذى للغائب لحاكم من حـكام المسلمين ، وأما الوصى اذا أنفذ الحقوق التى على الهالك ، وسلم اليه أهل الحقوق والأوراق التى مكتوب فيها الحق على الهالك ، فجائز له أن يمش الأوراق ولم تزل أمور الناس على مثل هـذا ، لأن التعارف بين الناس اذا قبض أحـد حقا له على أحـد ، وسلم اليه الورقة ، فان نفسه تسمح بالقرطاسة ، ولم يطالب فيها ، والاطمئنانة حـكم من أحـكام دين الله عز وجل •

وكذلك ورقة الوصية اذا أنفذ الوصى ما فيها ، ولم يكن للورقة ثمن فجائز له أن يمشها فذلك حسن عندى ، والله أعـلم •

※ مسـألة :

ومنه : والفقير اذا أعطى شيئا من الحب من كفارات الصـلوات والأيمان ، أيجوز له أن يبذره فى أرض للزرع أم لا ؟

فنعم جائز له ذلك يفعل فيه ما شاء وأراد ، والله أعـلم •

※ مسـألة :

ومنه : واذا كان لرجل دراهم مكتوبة له فى مال بيع الخيار ، أو كان

عند رجل بسبيل المضـاربة كانت هـذه الدراهم مما تجب فيها الزكاة أو لم تجب ، أيجوز أن يعطى مما للفقراء من الزكاة فطرة الأبدان وكفارات الصـلوات أم لا ؟

فعلى ما وصـفت ، اذا كانت هـذه الدراهم أن لو أرادها من الذى عليه ببيع الخيار ، أو من عنده بسبيل المضاربة لم يصح له ، وكان فقيرا محتاجا فى وقته ذلك ، فجائز أن يعطى من كفارات الصلوات وغير ذلك من الوصايا التى يوصى بهـا للفقراء ، والله أعـلم .

*** مسـألة :**

ومنه : واذا أنفذ الوصى شيئا من الوصـية أيضرب أم لا ؟

فنعم جائز أن يضرب على ما أنفذه من الوصـايا ، ويعجبنى ذلك خوف الاشتباه ، والله أعـلم .

*** مسـألة :**

ومنه : وجائز أن يباع ما خلفه الهالك من الرثة وغيرها فى البيت ، ويكون بالنداء ، ولا يضـيق على الوصى اذا باع بالمساومة اذا رأى صلاحا فى بيع المساومة على ما حفظته من آثار المسلمين .

وأما البيع بالنسيئة فلا يعجبنى للوصى ، وانما البيع بالنقـد وهو أسـلم وأحب الى ، والله أعـلم .

*** مسـألة :**

ومنه : والذى أوصى له الموصى بشىء من الدراهم ، من ضـمان أو غير ضـمان ، أيجوز أن يأخـذ مما خلفه الهالك من الرثة ؟

فنعم جائز أن يشترى من مـال الهالك كان من الأصـول أو من العروض ، غير أنه يعجبنى للوصى أن يسلم له ما أوصى له به الهـالك أو ما أقر له به الهالك ، ثم هو يسلم للوصى ما اشتراه من مـال الهالك ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنه : واذا قال أحـد الورثة : ان الهالك قال له : الشىء الفلانى لك ، والشىء الفلانى لأخيك ولأحـد من الورثة ، أو غير الورثة ، صبيا كان أو بالغا ، والهالك مريضـا ومات ، أيثبت ذلك أم لا ؟

فعلى ما وصـفت ، أما فى الحـكم فلا يقبل قول هـذا الرجل ان الهالك أقر له بهذا الشىء أو أقر بغيره الا بالبنية العادلة ، وأما الوصى اذا لم يقبض ذلك الشىء وأخذه الولد الذى يقول ان الهالك أقر له به ، فلا أقول انه يلزم الوصى ، والله أعـلم .

* مسـألة :

ومنه : واذا أوصـت المرأة بصداقها الآجل الذى لها على زوجها فلان بن فلان ، له ان ماتت قبله من ضـمان عليه له ، ثم مـات الزوج قبل زوجته هـذه ، أو طلقها ألهـا صداقها عليه أم لا ؟

فعلى ما وصـفت ، لهـا صـداقها على قول بعض المسـلمين ، والله أعـلم .

* **مسـألة :**

ومنه : وفى امرأة أوصت بعتق أمتها بعـد موتها ، تقربا لله عز وجل ، ولا اقتحام العقبة ، ثم أرادت أن ترجع أيجوز لهـا أم لا ؟

فعلى ما وصـفت ، اذا كان لفظ وصـية ، فأكثر القول تجوز لهـا الرجعة ، وأما التدبير فلا تجوز لهـا فيه الرجعة ، والله أعـلم

* **مسـألة :**

ومنه : وفيمن أوصى بنخلة يؤتجر بغلتها من يصوم عنه بدل شهر رمضـان بعد موته ، وغلة هـذه النخلة بعض السنين لا تسد صـيام شهر تام ، أيجوز أن يصام بغـلة هـذه النخلة نصف شهر أو ثلثه أو أقل أو أكثر أم لا ؟ أرأيت اذا أوصى أن يصام بغلة هذه النخلة شهر رجب بدل شهر رمضـان كل ستة تدور ، أكله سواء أم لا أم بينهما فرق اذا لم تسد لصـيام شهر رجب ؟

فعلى ما وصـفت ، لا يجوز الا أن يصـام بها شهر تام ، واذا لم تسد جمع والا فرق فى ذلك ، الا اذا أوصى أن يصـام عنه بغلتها ، ولم يذكر عن شهر رمضـان ، فجائز أن يصوم عنـه ما تقوم به غلتهـا ، والله أعـلم .

* **مسـألة :**

ومنه : وفى رجل هلك ، وعليه حقوق للأناس وصدقات نساء ، وفيها صكوك بخط من يجوز خطه عند المسلمين ، وخلف أيتاما أو غير أيتام ، وترك وصيا أيجوز للوصى أن يسلم الحقوق لأهلهـا من غير أن يحلفهم أم لا ؟

فعلى ما وصفت ، قد أجاز بعض المسلمين للوصى أن يقضى الحقوق التى على الهالك من غير أن يحلف الغرماء ، وفيه قول لبعض المسلمين : أن الوصى لا يقضى الحقوق التى على الهالك إلا بعد اليمين ، ومن أخذ بالقول الأول فواسع له ذلك ، والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : وما تقول شيخنا فى هذه اللفظة ، وهو لعله وهى على أثر وصية ، وبعتق رقبة مؤمنة لاقتحام العقبة ، ولابتغاء مرضاة الله ، أيكون هذا من ثلث ما الموصى أم من رأس المال ، وما صفة هذه الرقبة فى القيمة ؟

واذا أراد الوصى أن يعتق رقبة عن الموصى على اللفظ المتقدم كيف لفظه ، ويكون بحضرة شهود أم لا ؟

فعلى ما وصفت ، أن العتق على صفتك هذه يكون من ثلث مال الموصى ، وتكون الرقبة من الأوسط .

وأما لفظ العتق فيقول الوصى بمحضر الشهود : قد أعتقت هذه الأمة أو هذا العبد ابتغاء مرضاة الله ، ولاقتحام العقبة ، عن الهالك فلان بن فلان الفلانى ، امتثالا منى لما أوصى به فى وصيته فهذا ، والله أعلم .

وأما كثرة الشهود وقلتها ، فاذا كان بمحضر شاهدى عدل فذلك يعجبنى ، أو يكون بمحضر خمسة شهود فصاعدا ، والله أعلم .

* **مسـألة :**

ومنـه : وفى رجل أوصى أو أقر لأحد ورثته بغلة ماله مـا دام حيا من ضـمان عليه له ، ثم مات الموصى أو المقر ، وأراد أحد من الورثة غير الموصى له أن يبيع نصيبه من هـذا المال أيجوز أم لا ؟

فعلى ما وصفت ، لا يعجبنى البيع فى هـذا المـال مادامت مـدة الغلة لم تنقض ، ولا يكتب الكاتب فيه ، والله أعلم •

* **مسـألة :**

ومنـه : وفى رجل أوصى بمـاله لرجل مادام حيـا من ضـمان عليه له ، ولم يذكر غلة ماله ، ماذا يجب له من المال من غلة أو غيرها ، وله شىء من الزور اليابس ، والخشب اليابس ، وجذع النخل ، اذا طاحت أم لا ؟

فعلى ما وصفت ، يعجبنى أن يكون اللفظ غـير هـذا ، والا فى النظر والاطمئنانة ، فتثبت للموصى له غلة ذلك المـال ما دام حيا ، وكذلك الزور اليابس ، ووجدت فى آثار المسلمين أن الوصايا ما يجوز أن يؤخـذ فيها بالاطمئنانية ، والله أعـلم •

* **مسـألة :**

ومنـه : وكيف شيخنا هـذا اللفظ ، وبما يرزأه من ماله بعد موته من يحضر عزاه ، ومأتمه من الناس ، ومن يصـل الى أهله من جميع أهل القرى من الناس معزيا لهم فى مصيبة موته ، من طعـام وادام ، وتمر وعلف دواب ، وغير ذلك ، وأوصى بانفاذه من ماله بعـد موته على رأى وصـيه ، أهـذا اللفظ ثابت أم لا ؟

وكم يجوز من الأيام أن ينفذ الوصى من مال الموصى مـا أوصى به على هـذا اللفظ ؟

فعلى مـا وصفت ، ان هـذا اللفظ عندى يثبت ، وأمـا العزاء فهو ثلاثة أيام مذ مات الموصى والله أعلم .

ومنـه : واذا أراد منى أحد من الاخوان أن أكون وصيه بعد موته ، فرضيت ، وكتب الكاتب لفظ الوصاية : وقد جعل فلان فلانا وصيه بعد موته فى قضـاء ديونه وانفاذ وصاياه من ماله بعد موته ، وفى اقتضاء دينـه ، وأوصى له بشىء من الدراهم أجرة على انفاذ وصاياه ، وقضاء دينـه ، واقتضاء ديونه ، وكان هـذا الموصى له ديون كثيرة على أناس شتى ، فى بلدان متفرقة ، أيلزمه إن اقتضى جميع ديونه ، ولا تحل لى الأجرة الا باقتضائها أم لا ؟

فعلى مـا وصفت ، رأنه واجب عليك ، ولازم أن يقضى جميع الدين الذى على الهالك ، وأن تقتضى جميع الدين الذى له ، وأن تنفذ جميع وصاياه ، ولا عذر لك من ذلك أن تشترط على الموصى أنك لا تقتضى ديونه ، فحينئذ لا يلزمك أن تقتضى ديونه ، والله أعلم .

*** مسـألة :**

ومنـه : واذا كان الوصى لا يعرف أقارب الميت ، ولكن أخبره أناس بهم ، واطمأن قلبه بخبرهم ، أيجوز أن يقسم الوصية عليهم ، ويعطى كل واحد نصيبه من وصـية الأقربين اذا كان الهـالك مخلفا أيتاما على الاطمئنانة أم لا ؟

فعلى مـا وصفت ، لا يضيق على الوصى اذا اطمأن قلبـه بقول من لا يتهمه بتحريف ولا تكليف ، والله أعلم .

* **مسـألة :**

ومنـه : والوصى يلزمه أن يقتضى حقوق الهـالك ، وأن يقضى الحقوق التى على الهالك ، وأن ينفذ وصاياه ، إلا أن يشـترط الوصى شيئا من الشروط ؟

فله شرطه ، وليس للوصى أن يحلف الذين عليهم الحقوق للهالك إلا أنه يكون وارثاً ، والله أعلم •

* **مسـألة :**

ومنـه : والحجة اذا لم يصح للوصى الأمين أن يتجر بهـا ، كانت الحجة بدراهم قليلة أو كثيرة مـا يفعل بهـا الوصى ؟

فعلى مـا وصفت ، أن الوصى يجتهد غاية الاجتهاد فى إنفـاذ وصايا الهالك ، وان لم يمكنه انفـاذ الوصايا فى وقته ، فانه يرفع الدراهم الموصى بهـا عند ثقة من ثقـات المسلمين ، فاذا فعل ذلك فقد حلت له أجرته ، ولو رد عليـه ذلك الثقـة تلك الدراهم التى رفعهـا عنده ، والله أعلم •

* **مسـألة :**

ومنـه : وان ظهرت ورقة للهـالك مكتوب فيهـا حق حال أو غير حال ، على أحد من الناس ، أو مكتوب له فيهـا مال بيع الخيـار ، انقضت مدته أو لم تنقض ، وقال الذى مكتوب عليـه الحق : مـا على للهالك حق وأنكر أو قال : على كذا وكذا أقل ممـا فى الورقة ، أيصدقه الوصى أم لا ، وهل عليه يمين أم لا ؟

فعلى مـا وصفت ، اذا كانت الورقة بخط من يجوز خطه عنـد

المسلمين ، فجميع مـا فيها ثابت على من عليه الحق ، ولا يقبل قوله أنه سلم مـا فيها أو بعضها إلا بالبينـة العادلة ، وليس للوصى أن يصدقه على مـا قال ، والله أعلم •

* **مسـألة :**

ومنـه : وتعقد حجة الهـالك فى بلدة ، أم يجوز فى غير بلده ؟

فعلى مـا وصفت ، أما عقد الحجة فجائز فى كل بلد ، وأمـا الخروج الى الحج فلا يكون الا من بلد الموصى ، والله أعلم •

* **مسـألة :**

ومنـه : واذا أراد الأجير شيئا من الدراهم ليستعين بهـا على الزاد ، أيجوز للوصى أن يسلم له من مـال الميت أم لا ؟

فعلى مـا وصفت ، لا يعجبنى للوصى أن يعطى الأجير شيئا من دراهم الحجة ، إلا أن يكون الورثة بالغين ، ورضـوا بذلك ، فذلك جائز ، والله أعلم •

* **مسـألة :**

ومنـه : وفى رجل أوصى لابنـه بأربعمائة لارية فضـة ، ومات وجعل وصيا ، ثم أراد الوصى أن يبيع شيئا من الأصول ماء أو أرضـا أو نخلا ، وأراد على نظر الصـلاح لليتيم أن يشترى له شيئا من هـذه الأصول بالدراهم التى خلفها أبوه أيجوز أم لا ؟

فعلى مـا وصفت ، أن الشراء لليتيم لا يثبت فى الحكم ، وعلى نظر الصـلاح جائز ، فاذا بلغ اليتيم فله الخيـار بين أن يتم البيع ، وله غلته

وبين أن ينقضه ، ولا غلة له فيما مضى ، وعلى المشترى القيام بهذا المال ، وان ترك الشراء فذلك أسلم ، والله أعلم .

✻ مسألة :

ومنه : وأم اليتيم اذا كانت أمينة يجوز أن تقبض دراهم ابنها اليتيم الموصى له بها أو غير الموصى له بها ، ويبرىء الوصى أم لا ؟

فنعم جائز ذلك ، والله أعلم .

✻ مسألة :

ومنه : وما تقول فى الوصى اذا أمر دلالا أن ينادى على مال الهالك أورثة بيته ، وجميع ما خلفه على من أجرة الدلال تخرج من جملة مال الهالك أم لا ؟

فنعم ، أجرته من رأس المال ، والله أعلم .

✻ مسألة :

ومنه : وفى الوصى اذا باع من مال الهالك لقضاء دينه ، وانفاذ وصاياه ، وقبض المشترى المال ، وهاس وزرع وسقى ، ثم جاء أحد الورثة وقال : أنا لا أبيع نصيبى منه ، أنا أسلم ما يجب على من دين الهالك ووصاياه بعد مدة من الزمان ، وهو فى البلد حاضر أيجوز له الرجوع أم لا ؟

فعلى ما وصفت ، ان كان الوصى قد احتج على الورثة فلم يفدوا نصيبهم ، فلا رجعة لهم ، وان كان لم يحتج عليهم ، وكان اذا فدى بعض الورثة نصيبه لا ينقص المال عن الوفاء ، فله أن يفدى نصيبه ، والله أعلم .

* مسألة :

ومنه وفي الوصي اذا رأى على الهالك أوراقا فيها بيع خيار في ماله ، أو هو مشتر ببيع الخيار ، أيجب عليه القيام على من باع عليه أو فداء ما اشترى منه أم لا ؟

فعلى ما وصفت ، لا قيام عليه في ذلك ، والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : وفي الرجل اذا جعل وأصياءه المسلمين بعد موته ، وترك وصيته عند ورثته أو غيرهم ، ثم مات هذا الرجل أيدفع الذي في يده هذه الوصية الى من ، ومن أولى بانفاذ هذه الوصية ؟

فعلى ما وصفت ، ان الوصية تدفع للحاكم ليقيم وكيلا ينفذ هذه الوصية ، والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : والوصي اذا أمر الدلال أن ينادي على مال الهالك على أن يكون الثمن حاضراً أو نادى عليه ثلاث جمع ، أعني الدلال ، ثم بعد ذلك جاء أحد من الناس للوصي وقال له : نريد أن نشتري ذلك المال الذي أمرت ببيعه ، ولكن ما عندنا دراهم حاضرة ، ونريد أن تمهل علينا قدر شهر رمضان أو أقل أو أكثر .

والذي جاء للوصي يريد شراء ذلك المال ، ويريد أن يمهل عليه الوصي هو ملي ، وربما يزيد في ثمن المال ، لأن ثمن المال هو غير قليل ، وربما يعسر الناس احضار الثمن ، وفي المهل صلاح لزيادة الثمن ، هل يجوز للوصي أن ينفس في الصبر على هذه الصفة اذا كان البيع لقضاء دين الهالك ،

ولا نفاذ وصاياه ، والهالك مخلف أيتاما أيسع الوصى ذلك من أجل الأيتام ، أم لا حجة للأيتام على الموصى فى ذلك أم بيعه الا بالنقد الحاضر ولو نقص الثمن ؟

فعلى ما وصفت ، أن الوصى يبيع مال الهالك بالنقد ، ولا يبيعه بالنسيئة ، ولو نقص ثمن المال عن النسيئة وهو أسلم له دنيا وآخرة ، والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : واذا أوصى لصبى بشىء من الحق ، أو ناله من وصيته الأقربين شىء ، كيف الخلاص منه ، كان له أب أو يتيم ؟

فعلى ما وصفت ، اذا كان له أب فيقبض له أباه ، كان ثقة أو غير ثقة على قول .

وقول : حتى يكون الأب ثقة وأما غير الأب فلا يكون إلا الثقة الذى يقبض للأيتام ، والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : واذا أوصى لمسجد أو يتيم أو صبى أو من لا يملك أمره بشىء من أصل مال من نخل أو ماء أو بيت ، أو دكان كيف الوجه فى انفاذهن ؟

فعلى ما وصفت ، ليس على الموصى غير الاعلام أن هذا المال أو النخلة أوصى بها لكذا وكذا ، والله أعلم .

* مســألة :

ومنــه : وفى الوصى اذا أنفذ جميع الوصية ، وكان للهالك امرأة ، ولها على زوجها حق ، ولهــا منه أولاد ، وأمهــا بعد حية ، فدفعت الأم لزوج ابنتهــا ورقة الصداق وقالت له : أنا أبريك من حصتى التى هى من هــذا الحق ، والرجل غير ثقة ، فتكون حصــة أولاده فى ماله مع حصــته ، لأنه هو يعولهم ، أيجوز لهــا على هذه الصفة أم لا ، ويبرأ الوصى من ذلك أم لا ؟

فعلى مــا وصفت ، أمــا الوصى فلا يلزمه شىء اذا لم يقبض ورقة الصــداق ، ولا رآهــا ، وأما أم المزوجة فلا يعجبنى لهــا أن تعطى زوج ابنتهــا ورقة الصــداق إلا أن يكون أب الاولاد يعوض أولاده بأكثر من نصيبهم من الصــداق من نفقة وكسوة ، فجائز ذلك ، والله أعلم •

* مســألة :

ومنــه : وكذلك اذا اتفق زوج البنت وأمهــا أن تعطيه ورقة الصداق ، ويكون نصيب أولاده فى ضمانه وماله ، وهو غير ثقة ، والوصى عند غير ثقة ، والوصى عنده باقيا من ميراث الميت شىء من الدراهم ، فقال الزوج للوصى الدراهم التى عندك ادفعهــا لأم زوجتى فلانة ، عوضــا عن حصتها من الحق الذى على لهــا فى هذه الورقة ، وهى ورقة الصداق ، وقد أعطته ورقة الصــداق ، أيجوز للوصى أن يدفع لهــا بذلك والدراهم ست لاريات ، أم يدفع لهــا نصيبها ونصيب الزوج ، ويكون نصيب الأولاد لهم ؟

فعلى مــا وصفت ، أن الوصى يدع لأم الزوجة نصيبهــا ونصيب الزوج ، وأمــا نصيب الأولاد فلا يدفعه لهــا ، وأما دفع نصيب الأولاد للأب ، فاذا كان الأب يفضــل عليهم ويعولهم فجائز ذلك ، والله أعلم •

* مســألة :

ومنـــه : وفى رجل هلك وعليــه دين فى ذمتـــه ، ودين فى ماله ، وعليه صداق زوجته ، وضمانات مكتوبة عليه فى وصيته ، وماله لا يفى جميع ذلك ، أيبدأ بانفـــاذ أى شىء من ذلك ؟

فعلى مـــا وصفت ، أمـــا الدين الذى فى ماله اذا كان ببيع الخيـــار فهو أولى من الديون المنطلقة ، وإن فضل من صاحب بيع الخيار شىء فهو يقسط بين الديون التى فى الذمة ، وبين الصداق ، وبين الضمانات يقسم بينهم كل منهم على قدر حقه ، والله أعلم •

* مســألة :

ومنـــه : واذا رهن أحد من ماله نخلتين ، ثم كتب المـــال لمسجد ، ومات صاحب المـــال أيكون فداء النخلتين على الورثة أم على المسجد ، تقدمت ورقة الراهن أم تأخرت ؟

فعلى مـــا وصفت ، أما اذا أوصى به للمسجد فقال بعض المسلمين : ان الفداء على المسجد ، أعنى فداء النخلتين اذا كان الفداء صلاحـــا ، وهو أكثر القول •

وقال من قال : الفداء على الورثة •

وأمـــا اذا تأخرت ورقة الرهن فقال من قال : ان الرهن رجوع فى الوصية وتبطل الوصية •

وقال من قال : لا يكون الرهن رجوعا وهو على مـــا وصفت لك من الاختلاف ، والله أعلم •

* مسألة :

ومنه : وقد وقعت بيننا مذاكرة فى الكاتب اذا أراد أن يلفظ على المرأة بلفظ التصديق ، فيقول : وقد جعلتيه مصدقا عليك ، فقال بعض الاخوان باثبات الياء ، ونظر الخادم أن لا تكون بياء بل تكون بتاء مكسورة ، وقد جعلته مصدقا عليك أيكون كذلك أم لا ؟

فعلى ما وصفت ، يعجبنى أن يكون ذلك بحذف الياء ، والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : وفى المرأة اذا أرادت من الكاتب أن يكتب لها وصية ، والكاتب لا يعرفها ، فشهد بمعرفتها زوجها لا غيره ، ثم أرادت أن تكتب له فى وصيتها شيئا من الدراهم من ضمان عليها له ، وكذلك صداقها الآجل من ضمان عليها له ، أيجوز للكاتب أن يكتب لها أم لا ؟

فعلى ما وصفت ، أن شهادة الزوج لا تخرج من الاجازة ، والله أعلم .

* مسألة :

ومنه : وفى الوصى اذا لم ينفذ وصية الهالك ، وأنفذ البعض ، وترك البعض ، وكل الدراهم التى أعطيتها من مال الهالك لانفاذ الوصية ، وكان من قبل غنيا ، ثم افتقر من بعد والوصية ، لم تنفذ ونوى ان قدر على إنفاذها أنفذها كيف يكون حاله عند الله وعند المسلمين ؟

فعلى ما وصفت ، أن هذا الوصى لا يجوز له هذا الفعل الذى

ذكرته ، وعليه أن يدين لله تعالى ، ويجتهد غاية الاجتهاد فى انفـاذ وصية الهالك ، فاذا علم الله منـه الاجتهاد فالله قادر أن يوفقـه للخير ، فاذا تاب هـذا الرجل الى الله عز وجل واجتهد غاية الاجتهـاد ، فالله رءوف رحيم من أن يعذب عبدا مجتهدا ، والله أعلم •

* مسـألة :

وفى رجل أوصى لرجل بغلة نخلة مادام حيـا ، ثم مات الموصى له ، وقد أطلعت هـذه النخلة شيئا من الطلع ، وشىء لم يطلع أتكون هـذه الغلة لورثة الموصى أم لصاحب الأصل ، وكذلك سقى هـذه النخلة على من منهمـا •

فعلى مـا وصفت ، أما اذا لم ينبت الموصى له النخل فلا أقول انها تكون له ، وأمـا سقى النخلة ففى ذلك اختلاف ، فقال بعض المسلمين : اذا كان للغلة وقت ينقضى فان السقى على من له الأصل •

وقال من قال من المسلمين : السقى يكون على من له الغلة على كل حال ، والله أعلم •

* مسـألة :

ومنـه : وفى رجل هلك وصحت عليه ديون كثيرة ، ولم يوص على أحد ، وخلف ولدا يتيمـا وولدا بالغـا ، يجوز للولد البالغ أن يحتسب وينفذ وصية أبيه من غير أمر حاكم أم لا ؟

فعلى مـا وصفت ، فى ذلك اختلاف بين المسلمين ، فالذى يعجبنى أن الحاكم يقيم وكيلا لقضـاء دين الهالك ، وانفاذ وصاياه ، والله أعلم •

* مســألة :

ومنــه : وهل يجوز لمن أراد أن يحتسب لميت فى قضاء مــا عليه من ديون ، ووصايا وضمانات ، وفى القيــام بأولاده من غير أمر الحاكم ولا جماعة المسلمين ، ويكون على هــذه الصفة بمنزلة الوصى والوكيل أم لا ؟

فعلى مــا صفت ، جائز مــا ذكرته فى كتابك هــذا على قول بعض المسلمين ، واللهأعلم .

* مســألة :

ومنــه : وفى المحتسب ليتيم يجوز له أن يفرض على اليتيم من ماله نفقة لمن يعوله من غير أمر الحاكم أم لا ؟

وكذلك الوصى والوكيل أكلهم سواء أم لا ؟

ومــا يعجبك تكون النفقة بالشبر أم بالنظر ، عرفنى ذلك ؟

فعلى مــا وصفت ، لا يضــيق على المحتسب أن يفرض لليتيم نفقة من ماله عنــده من يعوله ، وأمــا النفقة فقال بعض المســلمين : بالشبر ، وقال من قال : بالنظر ، والله أعلم .

* مســألة :

ومنــه : وفى تفريق الصلوات اذا قبض أحد أحدا له ولولده ولم يسم له يولده فلان ؟

فعلى مــا وصفت ، على قول بعض المسلمين جائز له قبض مال

والده ، ويجوز للمفرق ولو لم يقل له لوالدك فلان اذا علم أنهم فقراء والولد صبى ، والله أعلم .

* **مسـألة :**

ومنـه وفيمن أوصى بنخلة للفطور يجوز أن يشـترى منها حلا ليوكل مع التمر أم لا ؟

قال : يعجبـه السلامة من شراء الحلاء ، وأمـا شراء الخبز اذا لم يؤكل التمر فجائز ذلك ، والله أعلم .

وأمـا الذى أوصى به للشرب فى المسـجد يجوز أن يشترى منـه قربة أم لا ؟

فعلى مـا وصفت ، اذا لم يوجد للقربة شىء من غيره جاز شراؤها منـه ، والله أعلم .

* **مسـألة :**

ومنـه : وفى وصى الهالك اذا علم أن على الهالك حقـا لرجل ، ولم يعلم أنه سلم له ، هل يجوز له أن يسلم له من مال الهالك أم لا ؟

فعلى مـا وصفت ، ففى ذلك اختلاف بين المسلمين .

قلت له : ومـا يعجبك أنت ؟

قال : يعجبنى أن لا يسلم إلا بصحة أو برضا الورثة اذا كانوا يملكون أمرهم ، والله أعلم .

قلت : أرأيت وان أقر عند الوصى بحق ، ثم هلك هل له أن يسلم من مال الهالك أم لا ؟

قال : يسلم له ، والله أعلم .

قلت له : وكذلك الوصي أو الوكيل أو المحتسب اذا لقى أحدا له حق عند الهالك ، أو المسجد ، وسلم له من عنده ونيتـه ليأخذ عوض الذى سلمه ، هل يجوز له أم لا ؟

قال : يجوز له أن يأخذ اذا لم يكن حين سلم نيتـه متطوع ، والله أعـلم .

قلت : واذا جاء رجل يدعى على الهالك بحق وجاءه بصـحة أيجوز للوصى أن يسـلم له بغير أمر الحاكم اذا كان الهالك خلف أيتاما ، وكذلك صـداق الزوجة كان مكتوبا فى الوصية أو فى غيرهـا هل يسلم لهـا بغير يمين أم لا ؟

فعلى مـا وصفت ، اذا نظر الصحة من يبصر الذى يثبت من اللفظ ورآه ثابتا فجائز للوصى أن يسـلم له ، وكذلك الزوجة على قول بعض المسـلمين .

وأمـا ان كان التسـليم بأمر حاكم فـلا يسـلم إلا بيمين ، والله أعلم .

*** مسـألة :**

ومنـه : وهل يجوز الاطعـام عن كفارة شهر رمضـان أم لا ؟

قال : نعم جائز ذلك اذا أوصى الهـالك باطعام ، والله أعلم .

* **مسألة :**

ومنه : وفي رجل هلك وأوصى بثلث ماله للفقراء ، وهو من أهل نزوى ، وهلك في أدم هل يفرق الذي أوصى به في أدم أم في نزوى ؟

فعلى ما وصفت ، ففي ذلك اختلاف : قال من قال من المسلمين : في بلده

وقال من قال من المسلمين : في البلد الذي مات فيه ، وكل قول المسلمين صواب ، والله أعلم .

* **مسألة :**

ومنه : وكذلك اذا هلك رجل ولم يصح له وارث ، وأوصى بوصايا أتنفذ وصاياه من رأس المال أو من ثلث ماله ، وذلك مثل حقوق الله من حج أو زكاة أو كفارة صلاة وما أشبه ذلك ؟

فعلى ما وصفت ، تنفذ الوصية من ثلث ماله بعد حقوق العباد ، وكذلك العبد المعتق إلا أن يوصى العبد المعتق بجميع ماله ، فان أوصى بجميع ماله فذلك جائز على قول بعض المسلمين ، والله أعلم .

قلت له : وكذلك النذر من الثلث أو من رأس المال اذا أوصى به الهالك ؟

قال : من ثلث المال ، والله علم .

* **مسألة :**

ومنه : وفيمن أوصى بثلث غلة ماله للفقراء ؟

فانه يدخل فى هـذه الوصية ثمرة النخل وغلة الأرض ، كان فى ذلك غلة أو لم تكن فيـه غلة ، والله أعلم .

* مسـألة :

ومنـه : وهل يأخذ المسافر من الكفارات اذا كان فقيرا فى سـفره غنيا فى وطنـه ؟

قال : ففى ذلك اختلاف بين المسلمين : قال من قال : يأخذ . وقال من قال : لا يأخذ ، والله أعلم .

قلت له : وكذلك الذى له بيع خيـار ، ولم يكن على مقدرة لأخذ ماله ، هل له أن يأخذ ويعطى من الكفارات أم لا ؟

قال : جائز أن يعطى اذا كان محتاجا ، والله أعلم .

قلت له : وفى الوصى اذا كان فقيرا ، هل له أن يأخذ من الذى يفرقه من الكفارات له ولأولاده الصغار أم لا ؟

قال : جائز على قول بعض المسلمين .

قلت له : وهل له أن يكيل لنفسـه ولأولاده الصغار أم لا ؟

قال : جائز ذلك أن يكيل لنفسـه ولأولاده الصـغار ، ويقبض لنفسـه ولأولاده الصغار ، وان أمر من يكيل له ولأولاده ويقبض هو فذلك جائز ، والله أعلم .

الفهـــرس

الصفحة

مطـابع سـجل العـرب